



الأمانة العامة لمجلس الوزراء

الحكومة الثالثة عشرة

التقرير الربعي الأول
(2009/8/31 - 2009/5/19)

" إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية "

المحتويات

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| 3 | كلمة رئيس الوزراء |
| 4 | كلمة أمين عام مجلس الوزراء |
| 5 | المخلص التنفيذي: ماذا يميز هذه الحكومة عن غيرها؟ ما هي رؤية الحكومة وتطلعاتها؟ |
| 10 | أولاً: المواقف السياسية للحكومة |
| 12 | ثانياً: الإنجازات القطاعية وإنجازات المؤسسات |
| 12 | ❖ تطوير العلاقات والشؤون الخارجية |
| 13 | ❖ الأمن وبسط سيادة القانون |
| 15 | ❖ تحقيق العدالة وتعزيز السلطة القضائية |
| 18 | ❖ الإصلاح والاستقرار المالي |
| 19 | ❖ إدارة الموارد البشرية |
| 21 | ❖ الإصلاح الإداري وإصلاح إدارة الخدمة المدنية |
| 23 | ❖ المساءلة والشفافية |
| 23 | ❖ الحكم المحلي |
| 25 | ❖ الجانب الديني |
| 30 | ❖ الحماية الاجتماعية |
| 32 | ❖ دعم التعليم |
| 34 | ❖ دعم وتطوير قطاع الصحة |
| 36 | ❖ دعم العمل والعمال |
| 37 | ❖ تمكين المرأة والشباب |
| 39 | ❖ دعم وتطوير الثقافة والإعلام |
| 42 | ❖ دعم شؤون القدس |
| 43 | ❖ مواجهة سياسات الجدار والاستيطان |
| 45 | ❖ دعم ومساندة الأسرى والمحربين |
| 49 | ❖ تنمية الاقتصاد والصناعة والتجارة |
| 49 | ❖ دعم قطاع الزراعة |
| 51 | ❖ دعم وتنمية القطاع السياحي |
| 52 | ❖ دعم قطاع تكنولوجيا المعلومات |
| 53 | ❖ إصلاح إدارة الأراضي |
| 55 | ❖ النقل والمواصلات على الطرق |
| 56 | ❖ تأهيل شبكات الطرق والمباني والبيوت المدمرة |
| 58 | ❖ إدارة المياه والمياه العادمة |
| 59 | ❖ تطوير قطاع الكهرباء |
| 60 | ❖ إدارة النفايات الصلبة وحماية البيئة |
| 63 | ملاحق |

كلمة رئيس الوزراء

يستند دور الحكومة الثالثة عشر وخطة عملها على وثيقة "فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"، وقد تركز جهدها الرئيسي في الربع الأول من عملها (5/19 – 2009/8/31) على بلورة هذه الوثيقة، وترسيخها كموجه لعمل الحكومة وكافة الوزارات والمؤسسات الحكومية لاستكمال بناء مقومات وأسس ومؤسسات الدولة الفلسطينية وبنيتها التحتية، وتمكين تلك المؤسسات الرسمية من الاستجابة الفعالة لاحتياجات المواطنين، وتعزيز قدرتهم على الصمود، وتفعيل انخراطهم الشامل في إنجاز المهام الوطنية التي حددتها الوثيقة، وصولاً إلى إنهاء الاحتلال وتحقيق الحرية والاستقلال.

لقد أظهر شعبنا على الدوام التفافاً واسعاً حول أهدافه الوطنية، وتمكن من خلال صموده الأسطوري وثباته على أرضه، من حماية قضيته الوطنية من المخاطر الصعبة التي تعرضت لها، وظل ممسكاً بمشروعه الوطني تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية. وسيظل رهان السلطة الوطنية الأساسي مستنداً على وعي شعبنا وعمق تمسكه بوحدته لتعجيل إنهاء الانقسام وإعادة الوحدة للوطن ومؤسساته، كضمان لتمكّنه من إنجاز أهدافه الوطنية في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة، على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 وعاصمتها القدس.

وستواصل السلطة الوطنية القيام بكامل مسؤولياتها في العمل لرفع الحصار عن قطاع غزة، والبدء في تنفيذ برامج إعادة اعمارها، وتوفير كل مقومات الصمود لشعبنا، وخاصة في المناطق المهددة من خطر الاستيطان والجدار. كما ستواصل عملية البناء الشامل لمؤسسات الدولة الفلسطينية وبنيتها التحتية في كافة المناطق، وفي مقدمتها القدس الشرقية، وتعزيز دور مؤسساتنا الوطنية فيها، وكذلك في المناطق المسماة ج، وخاصة الأغوار، ومناطق خلف الجدار، دون اكتراث للقيود والتصنيفات المجحفة التي أعاقت لسنوات طويلة قدرة السلطة الوطنية على تنمية هذه المناطق واستثمار مواردها.

ويحذوني الأمل في أن يشكل هذا التقرير الربعي خطوة هامة في الطريق الطويل والشاق لعملية انخراط الوزارات والمؤسسات الحكومية مع كافة مكونات المجتمع المدني، في ورشة البناء الشاملة للنهوض بطاقات وقدرات شعبنا نحو الخلاص من الاحتلال وإقامة دولتنا المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشريف.

سلام

فياض

رئيس الوزراء

كلمة أمين عام مجلس الوزراء

الملخص التنفيذي

جاءت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة امتداداً للحكومات الفلسطينية السابقة التي تهدف إلى حماية القضية الفلسطينية والمصالح الوطنية للشعب الفلسطيني وتعزيز صموده على أرض الوطن. حيث التزمت بتعميق الإنجازات التي حققتها هذه الحكومات، وركزت على ضرورة استكمال البناء المؤسسي للدولة الفلسطينية المنتظرة خلال العامين القادمين وضرورة توفير الخدمات لأبناء الشعب الفلسطيني على أن يتم ذلك بدرجة عالية من الكفاءة وضمن منهج عمل جديد يرقى بالأداء.

أهم ما ميز هذه الحكومة كان إعدادها لبرنامج عمل تفصيلي للسنتين القادمتين تحت مسمى (وثيقة فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية) بحيث تهدف الحكومة من خلال هذا البرنامج إلى بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين ورعاية مصالحهم، ومواصلة تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية، وكافة البرامج والمشاريع التنموية لتعزيز صمود المواطنين، وتصديهم للهجمة الاستيطانية، ومخططات عزل القدس عن محيطها الفلسطيني، وذلك كله ضمن السعي الدائم لإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

إن ما تسعى الحكومة لتحقيقه هو تطبيق فلسفة الحكم والإدارة المعتمدة لدى السلطة الوطنية التي تتجسد أساساً في بناء المؤسسات القوية والقادرة على توفير الاحتياجات والخدمات الأساسية. هو جوهر سياسة الحكومة الأمنية والاقتصادية والاجتماعية إنها السياسة التي تشكل بنوداً أساسية في أجندة السياسات الوطنية التي تبنتها الحكومة، وتكريس دولة المؤسسات وحكم القانون، والفصل بين السلطات.

وتسعى الحكومة إلى بناء فلسطين تتمتع بالسيادة الكاملة على ترابها الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس على حدود 1976. وفي سبيل ذلك بدأت الحكومة بإرساء أولى الأسس حيث عملت على تنظيم عدد كبير من اللقاءات الخارجية التي تهدف إلى التعاون المشترك وكشف حقيقة المواقف الإسرائيلية. كما عملت على تكثيف الاتصالات مع مفوضية اللاجئين لإنهاء مأساة اللاجئين الفلسطينيين في العراق والتنسيق مع الحكومة السورية لنقل (38) لاجئاً.

وأكملت الحكومة ما أنجزته الحكومة السابقة من حيث تمكين المؤسسة الأمنية الفلسطينية، وعلى الدوام هناك إنجازات للمؤسسة الأمنية، ففي الفترة التي يغطيها هذا التقرير، تمكنت من مصادرة أموال غير قانونية بالإضافة إلى مصادرة أموال غير منقولة. كما استطاعت القبض على (860) شخص من الخارجين عن القانون و(742) من المتهمين بقضايا جنائية وصادرت قطع سلاح و مواد متفجرة وأجهزة بث إذاعي.

وفي مجال تعزيزها للعمل القضائي تم افتتاح السجل العدلي الوطني وتعيين عدد اضافي من القضاة لتسريع اجراءات التقاضي، وافتتاح محكمتين شرعيتين جديديتين في ترمسيا والظاهرية. أن مقومات الدولة الأساسية تستند أساساً إلى الاعتماد المالي الذاتي، فقد عملت الحكومة على زيادة نسبة التحصيل الضريبي في نسبة ارتفاع شهري من 30% إلى 40% فكانت زيادة في التحصيل الضريبي مبلغ (160) مليون شيقل. كما زادت إيرادات الجمارك عن نفس الفترة من العام السابق، كما تم استكمال ربط كافة الوزارات بالنظام المحاسبي الموحد والانتهاج من تفعيل الحسابات الصفوية وتسوياتها والانتهاج من النظام المالي الفلسطيني.

وقد بذلت الحكومة جهوداً حثيثة لوضع استراتيجيات تضمن إنشاء مؤسسات قادرة على تميز العطاء ولا تتغير بتغير الحكومات، حيث أعدت وثيقة البرنامج الحكومي وأطلقت عملية اعداد منهجية خطة التنمية للاعوام 2011-2013 بالإضافة إلى اطلاق عمليات اعداد الاستراتيجيات القطاعية عبر اتمام دليل الاستراتيجيات القطاعية وتوزيعه على (23) وزارة وهيئة حكومية. وفي مجال المسوحات الميدانية عملت الحكومة على انجاز العديد من المسوحات الميدانية المختلفة وفي شتى المجالات كالتعليم، الثقافة، الصحة، الديمغرافيا والخصوبة، العمل، تمكين المرأة وقضايا النوع الاجتماعي، الزراعة، السياحة، البيئة، التجمعات السكانية، المساكن وظروف السكن، الطاقة، المياه واستعمالات الأراضي، والاستعمار الإسرائيلي، وغيرها.

دعمت الحكومة الإصلاح المؤسساتي بالمصادقة على اعادة تشكيل لجنة متابعة برامج الإصلاح الوزارية الدائمة واستمرت بتطبيق قرار الحكومة السابقة بوقف الترقيات والتعيينات الى حين استكمال وقرار خطة التنمية الادارية. وانطلاقاً من ادراك الحكومة الى أن الانسان يبقى الأساس وهو الباني للمؤسسات، أولت الحكومة اهتمامها لتنمية قدرات الموظفين بتخريج الدفعة الاولى من طليعة القادة الاداريين الجدد من مختلف المؤسسات الحكومية وتحويل (9) وزارات، صلاحية القيام بالمعاملات وفق مستويات معينة الامر الذي عكس نجاحاً ملحوظاً في هذه العملية. كما استمرت عملية السعي لإرساء مبادئ النزاهة والشفافية من خلال التدقيق على الإيرادات المالية، وقياس مدى الالتزام بالخطط الرقابية وتدقيق معاملات الصرف. ونظراً للأهمية التي تمثلها هيئات الحكم المحلي في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، سعت الحكومة إلى تصويب قطاعي الكهرباء والماء وجدولة الديون المترتبة على العديد من الهيئات المحلية، كما تم الانتهاء من إعداد برنامج محاسبي موحد ل(45) هيئة محلية، وانجاز مشروع " اعرف وطنك" للارشادات الارشادية للتجمعات السكانية الفلسطينية.

أن للجانب الديني أهمية كبيرة فرضها الواقع العالمي بالإضافة للخصوصية الفلسطينية، من هذا المنطلق استمرت

الحكومة بالعمل على نشر الوعي الديني بعيداً عن التطرف والمغالاة، من خلال تنظيف المساجد من الرايات الحزبية والملصقات وتفتيش المساجد وعقد الاجتماعات الدورية مع أئمة المساجد لتوجيههم وارشادهم وتم تجهيز مجلد عن مخطوطات ووثائق وصور مقدسية بالتعاون مع منظمة الايسيسكو.بالاضافة الى عقد العديد من الدورات التأهيلية والتدريبية للنساء واستثمار العديد من الأراضي الوقفية لاقامة الصروح العلمية والطبية والزراعية. واصدار الفتوى الشرعية المكتوبة التي تتعلق ببيان الحكم الشرعي في مختلف القضايا، بالاضافة الى رصد اعتداءات سلطات الاحتلال على مدينة القدس والمسجد الاقصى بما تتضمنه من سرقة الاحجار الاثرية وحفر الانفاق تحت المسجد وغيرها.

وفي مجال التنمية الاجتماعية استمرت الحكومة بتقديم المساعدات النقدية والعينية لمختلف الاسر الفقيرة من خلال برنامج شبكة الحماية الاجتماعية وبرنامج الغذاء العالمي والهلال الأحمر الاماراتي بالاضافة الى تقديم تأمين صحي شامل ل(65.721) أسرة، وتوفير (29) قرصاً للمعاقين، وتخريج (19) طالباً معاقاً واستقبال (25) من الطلبة الجدد، وتشكيل مجلس استشاري للسياسات الاجتماعية لبرامج وزارة الشؤون الاجتماعية، كما عملت على تسوية معاشات جميع معاشات المتقاعدين المسجلين في دائرة المعاشات.

وانطلاقاً من هدفها بخلق جيل واعى متقف قادر على مواجهة الاحتلال الاسرائيلي سعت الحكومة لدعم قطاع التعليم من خلال اقرار مكافأة للمتفوقين في الثانوية العامة بتخصيص مبلغ مليون دولار بالاضافة الى تقديم مئات المنح الداخلية والخارجية واعتماد نظام معدل للاقراض لضمان سداد الطلبة للقروض التي يحصلوا عليها عبر البنوك.

ونظراً لما واجهته الحكومة في تدهور للاوضاع الصحية سواء من ناحية منع الانقلابيين للمرضى من السفر لتلقي العلاج، أو من اجتياح وباء انفلونزا الخنازير، قامت الحكومة بتخصيص مبلغ ثمانية مليون دولار لشراء المطاعيم المناسبة ضمن استعدادات وزارة الصحة لمواجهة الوباء، بالاضافة الى اتخاذ الاجراءات واعداد المواد اللازمة لمكافحة العدوى في المستشفيات وتدريب اطباء الامتياز والمرضات الجدد على سياسة التطعيم الشامل (EPI) ونظام الرصد الوبائي وتعريفهم بالسياسة المتبعة في عملية التبليغ عن الامراض السارية. ومن ناحية دعم التدريب المهني تم افتتاح (45) دورة تدريب مهني جديدة استفاد منها (575) متدرباً من مختلف التخصصات.

وعلى صعيد المرأة ودعم الشباب تم الاتفاق على تمويل مشروع " توفير فروض للنساء في المناطق المهمشة بقيمة (1000000) دولار من مكتب التعاون الايطالي. كما تم تنظيم العديد من الدورات كالدورة الخيمية الصيفية للطلائع بمشاركة(2485) مدرب ومدربة، ودورة المشاريع الصغرى للشباب في مصر ودورة الاعلام للشؤون الشبابية والكشافة وإنجاز "مشروع الطلائع الزراعي" بالتعاون مع مؤسسة (الفاو)، و"مشروع سراج للطلائع" بالشراكة مع مؤسسة إنقاذ الطفل، حيث استهدف (9) أندية، وبمشاركة (300) طليعي وزهرة، إلى جانب المشاركات الخارجية للطلائع من خلال (4) وفود إلى المغرب، أوكرانيا، الشارقة، والاردن.

وفي مجال الاعلام تم الانتهاء من إعداد ملف (30) كتاباً من الكتب المرشحة للطباعة بمناسبة احتفالية القدس عاصمة الثقافة العربية. وإنتاج فيلمين وثائقيين، والمساهمة في إنتاج (8) مسرحيات، وترويج مشاركات فنية في مهرجانات خارجية. بالاضافة الى إنجاز مشروع قانون المرئي والمسموع، وعمل ورشة عامة حول المشروع، وإنجاز مشروع تنظيم المحطات الإذاعية والتلفزيونية. كما تم إعداد تقرير شامل حول هدم سلطات الاحتلال للمباني والبيوت الفلسطينية إنجاز ترخيص (23) مؤسسة إعلامية مختلفة، وإنتاج ملف خاص عن النكبة، وملف حول تاريخ الصحافة الفلسطينية، وتقرير عن الشهداء الفلسطينيين. وإنتاج تقرير عن القدس يرصد الانتهاكات الإسرائيلية في المدينة خلال العام 2008 والأشهر الأولى من العام 2009.

ودعماً للقدس فقد كانت الخطوة الاولى التي قامت بها الحكومة الفلسطينية الثالثة عشر في سبيل دعم القدس كانت استحداث وزارة لشؤون القدس، كما تم تخصيص مبلغ (105 مليون) دولار إضافية كدعم استثنائي وطارئ لمؤسسات القدس ومجالسها المحلية، وذلك من أجل تعزيز إمكانياتها للقيام بمسؤولياتها في مواجهة الحملة الاستيطانية. وعلى صعيد مقاومة الجدار استمرت متابعة وتقديم اعتراضات ضد أوامر هدم أكثر من (112) بيت في المحافظات المختلفة، ورفع (28) قضية ضد اعتداءات المستوطنين في المحافظات، ومتابعة قضايا أراضي داخل المستوطنات، ومتابعة (10) قضايا ترحيل قسري. كما شاركت الحكومة في التحركات الشعبية في مواجهة اعتداءات المستوطنين وإقفال البوابات الزراعية في بوابات الرادار، والتحضير لتنظيم مؤتمر للعمل الشعبي لمقاومة الجدار والاستيطان.

وإيماناً من الحكومة بقضية الاسرى وتحملها لمسؤولياتها تجاههم، قامت الحكومة بتخصيص مبلغ (20.50.175) شيكل وذلك لتوفير الاحتياجات الخاصة بالأسرى داخل السجون الإسرائيلية بمناسبة شهر رمضان المبارك. كما تلقى (499) أسيراً محرراً الإرشاد المهني، وإعداد وتدقيق قوائم المنتفعين لتعزيز القدرات التعليمية للأسرى المحررين، حيث تم إصدار (900) حوالة مالية جامعية، والتحاق (550) أسيراً محرراً بالفصل الصيفي، وحصول (100) طالب جديد على خدمة التعليم. كما تم إنهاء ملفات (125) أسيراً، وتقديم استئناف لـ (12) أسيراً من الأسرى الذين توجه لهم لوائح اتهام عبر المحامين، ومتابعة (111) أسيراً أمام اللجان، والإفراج عن (7) منهم، وتقديم استئناف لـ (12) أسيراً من الأسرى داخل لجان التلث.

وعلى صعيد التنمية الاقتصادية ومن باب إعادة هيكلة القطاع الاقتصادي وزيادة كفاءة السوق المحلي تم تسجيل شركات مختلفة وإصدار رخص وشهادات منشأ للتصدير، ترخيص وتجديد وتحديث منشآت صناعية . وتم رصد مبلغ مالي بقيمة 750 ألف دولار وتضمينها في موازنة وزارة الزراعة لصالح مشروع " تخضير فلسطين " . وتخصيص (3 مليون) دولار للإقراض الزراعي والتمويل الريفي من خلال مشروع إدارة المصادر الطبيعية. وتدريب (24) كادراً من العاملين في مجال التسويق في وزارة الزراعة على معايير الجودة العالمية، والبدء بتنفيذ (7) مشاهدات حول تقنيات ما بعد الحصاد، وتواصل البحوث التطبيقية حول حفظ محصولي البندورة والعنب الطازجين، ووضع خطة عمل لمواقع المشاهدات ضمن مشروع تعزيز الخدمات الزراعية في الأغوار. والعمل على إدخال عدد من الفحوصات الجديدة والتي يجري تحديثها في المختبر للاستغناء عن المختبرات الإسرائيلية. وفي القطاع السياحي قامت الحكومة في الربع الأول لعملها بالمصادقة على تمويل "بناء وتجهيز وتشغيل متحف الشهيد ياسر عرفات"، وتخصيص منحة لمؤسسة الشهيد "ياسر عرفات" بقيمة مليوني دولار أمريكي لإنجاز المرحلة الأولى من المشروع. وتم الحصول على إعفاءات لعدد من المشاريع السياحية، وتمديد الإعفاء لعدد من المشاريع من خلال هيئة تشجيع الاستثمار. بالإضافة إلى متابعة مشروع السياحة المستدامة وإشراك المجتمع المحلي في هذه التنمية، والتوقيع على مذكرة التفاهم بين الوزارة وجامعة "ليدن" الهولندية لتأهيل موقع تل بلاطة في نابلس، وتوقيع اتفاقيتين مع اليونيسكو في مجال الحفاظ على التراث الثقافي. ولتوظيف أنظمة التكنولوجيا والمعلومات تم استكمال تصميم البوابة الالكترونية للحكومة الالكترونية، ووضع مخطط وهيكل خاص بالبوابة، وجمع المعلومات عن الخدمات الحكومية، واستكمال إعداد مشاريع القوانين الإلكترونية لإقرارها.

وفي مجال تنظيم ادارة الاراضي تم استكمال أعمال المراجعة بنسبة (30%) من ملفات الإيجارات الخاصة بالأموال الحكومية.

ولم تأل الحكومة جهداً في دعم قطاع البنية التحتية نظراً للأهمية الكبيرة التي يحتلها هذا القطاع من ناحية توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وأثره في النهوض بالدولة ومؤسساتها، فقد تم البدء بتنفيذ مشروع الربط المحلي للطرق بدعم من مؤسسة (RAND) بإعداد المخططات الهيكلية الشاملة للطرق، وتمثيل فلسطين في عدة مؤتمرات دولية بخصوص قطاع النقل والمواصلات. بالإضافة إلى عمل نظام محوسب للأرصدة الجوية ضمن مشروع (GTZ) وبالتعاون مع خبراء من الخارج، والاتفاق مع مؤسسة (TIKA) التركية لتزويد الأرصاد الجوية بالأجهزة والمعدات اللازمة. وتم الانتهاء من تنفيذ (10) مشاريع إعادة إنشاء أو إعادة تأهيل أو صيانة مجموعة من الطرق في المحافظات وتنفيذ (9) مشاريع لإنشاء أو إصلاح أو صيانة بعض المباني العامة والانتهاء من تنفيذ (4) مشاريع لإنشاء أو إصلاح أو صيانة بعض المباني الأمنية، والانتهاء من تنفيذ مشروع إنشاء مركز التحقيق التابع للأمن الوقائي في أريحا. كما تم الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع إعادة بناء المقاطعات، والانتهاء من تنفيذ (22) مشروعاً لإصلاح وإعادة بناء منازل وإصلاح وإعادة بناء (47) منزلاً. ولمعالجة موضوع الصرف الصحي تم تشكيل لجنة فنية لوضع إستراتيجية وطنية تضع الحلول والتصورات الفنية والقانونية والسياسية اللازمة من أجل التعامل مع موضوع الصرف الصحي. فقد تم إنجاز (40%) من إعادة هيكلة دائرة مياه الضفة الغربية وبناء قدراتها وتأهيلها باتجاه تحويلها إلى مرفق المياه الوطني وتوفير الدعم المالي لها من خلال منحة (AFD). والانتهاء من بناء (30%) من نظام معلومات مائي مرتبط بنظام GIS والشبكة الالكترونية. وإنجاز (50%) من مجموع الأنشطة المخططة لتطوير مصادر المياه، وتقليل نسبة الفاقد من 50 إلى 22%.

كما تم العمل على مأسسة وتعزيز قدرات شركات توزيع الكهرباء، حيث تم البدء في تنفيذ مشروع توريد آليات ومعدات لشركات توزيع الكهرباء في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوقيع اتفاقيات لتوريد آليات ومعدات. وتأهيل (200) قرية ومدينة في الضفة الغربية ضمن مشروع إعادة تأهيل شبكات التوزيع الكهربائية في الضفة الغربية. والشروع في العمل على تطوير الإستراتيجية القطاعية للبيئة حسب الجدول الزمني المعد من وزارة التخطيط. بالإضافة إلى إنجاز بعض الدراسات والتقارير اللازمة للإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين. وإنجاز إستراتيجية التأقلم مع التغير المناخي، وعرضها في ورشة عمل وطنية، وتقديم مقترح للمساعدة الفنية للتعاون الياباني. كما جرى العمل على إصدار تقرير أممي حول الآثار البيئية للعدوان الإسرائيلي على غزة. ولا زالت الحكومة تبذل جهوداً حثيثة لبناء دولة مؤسسات قادرة على مواجهة التغيرات والتحديات الموجودة في الواقع الفلسطيني، وهي تسير بخطى واثقة لتحقيق مقومات الدولة التي ما زلنا نحلم برؤيتها.

المواقف السياسية للحكومة

تمثلت أهم مواقف الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة منذ توليها مهام أعمالها بتاريخ 2009/05/19 وحتى تاريخ 2009/08/31، أي في الربع الأول من السنة الأولى لعمل الحكومة بالمواقف التالية:

❖ لقي موقف الإدارة الأمريكية ووزيرة الخارجية الأمريكية إزاء عملية السلام والمتمثل في حل الدولتين والوقف الكامل للاستيطان بكافة أشكاله، ترحيباً من الحكومة الفلسطينية والتي طالبت الإدارة الأمريكية بضرورة الإسراع في بلورة خطة قادرة على إلزام إسرائيل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وتنفيذ خارطة الطريق، وفي مقدمتها الوقف التام والشامل لكافة النشاطات الاستيطانية وإزالة جميع الحواجز وفك الحصار وخاصة قطاع غزة، بالإضافة إلى التقييد باتفاقية المعابر لعام 2005.

❖ رحبت الحكومة بتصريحات المنسق الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا الذي دعا مجلس الأمن الدولي للاعتراف بالدولة الفلسطينية كدولة دائمة العضوية في الأمم المتحدة . كما أشادت الحكومة بموقف المفوضية الأوروبية الذي أكد على أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تقيد النمو الاقتصادي الفلسطيني وتقلص إيرادات السلطة الفلسطينية، ويعتبر كافة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة غير قانونية وتهدد بشكل جدي أي تقدم تجاه حل الدولتين

❖ أشادت الحكومة بالبيان الصادر عن وزراء الخارجية العرب والذي تعهدوا فيه بإيجابية مع طرح الرئيس الأمريكي لتسوية النزاع في الشرق الأوسط، وربط استئناف المفاوضات مع إسرائيل بالوقف الكامل للأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية، وتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها كما جاءت في خارطة الطريق.

❖ أعربت الحكومة عن ترحيبها بالموقف الصادر عن اللجنة الرباعية وقادة مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى، والذي طالب إسرائيل بتنفيذ استحقاقات خطة خارطة الطريق، وخاصة وقف الاستيطان في الأراضي الفلسطينية بما فيها "النمو الطبيعي" وفتح المعابر في قطاع غزة، بالإضافة إلى دعوتهم لتقديم الدعم السياسي والاقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

❖ رحبت الحكومة بالبيان الصادر عن قمة دول عدم الانحياز الذي دعا إلى حماية حقوق الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره، وإنشاء دولته المستقلة المتصلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، والتوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين على أساس القرار (194).

❖ جددت الحكومة رفضها لشروط رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو للاعتراف بدولة فلسطينية كدولة قومية للشعب الفلسطيني على حد تعبيره. وأكدت الحكومة على موقف سيادة الرئيس وتأكيد على أن استئناف المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي رهن اعترافه بحل الدولتين والتزامه بالوقف الكامل للاستيطان، وتنفيذ الالتزامات الأخرى المترتبة عليه كما نصت عليها المرحلة الأولى من خطة خارطة الطريق.

❖ طالبت الحكومة بضرورة العمل على إجبار إسرائيل لتغيير سياستها الأمنية المتمثلة في الاجتياحات والاعتقالات للبدء فوراً بتغيير واقع الحصار والحواجز المفروضة في الضفة، والعمل باتفاقية العبور والحركة لعام 2005 وصولاً إلى وضع تتمكن فيه السلطة من البدء بمسيرة التنمية والإصلاح ورفع الحصار عن قطاع غزة، وتشغيل الممر الآمن كمتطلب أساسي للنمو الاقتصادي وحماية وحدة الأراضي الفلسطينية، والبدء بإعادة إعمار قطاع غزة.

❖ ثمنت الحكومة الجهود التي تقوم بها جمهورية مصر الشقيقة لإنهاء الانقسام وتحقيق مصالحة وطنية شاملة تعيد الوحدة للوطن ومؤسساته. وشددت على أهمية تحمل القوى الفلسطينية لمسؤولياتها بعد مرور عامين على الانقلاب وأكدت على ضرورة توحيد الموقف الفلسطيني والتوصل إلى توافق وطني شامل بين كافة الفصائل والقوى الفلسطينية لمواجهة السياسة الإسرائيلية العنصرية ووضع حد لحالة الانقسام وإعادة توحيد الوطن.

- ❖ شددت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة على التزامها بإعادة الوحدة الوطنية القائمة على أسس ومبادئ منظمة التحرير الفلسطينية كذلك التزامها بمبدأ التعددية السياسية واعتبار الانقسام الحاصل انقلاب على التعددية ومدمر للمصلحة الوطنية العليا، خاصة في ظل مواصلة الاحتلال الإسرائيلي فرض الحصار الظالم على أهلنا في قطاع غزة بالإضافة إلى ذلك أكدت الحكومة على ضرورة إجراء الانتخابات العامة الرئاسية والتشريعية في موعدها الدستوري في كانون الثاني من العام القادم، كاستحقاق دستوري وحق طبيعي للمواطنين لا يجوز تجاوزه تحت أي ظرف كان، وتوفير كافة عوامل النجاح لهذه الانتخابات واحترام نتائجها.
- ❖ استنكرت الحكومة الحصار الظالم المفروض على قطاع غزة معربةً عن أسفها لتكرار الحوادث المفجعة بفعل الاستهتار التام بحياة المواطنين وسلامتهم واستغلال معاناتهم مما أدى ذلك إلى وفاة العشرات من المواطنين. وطالبت المجتمع الدولي بالتدخل الجاد وتحمل مسؤولياته لإجبار إسرائيل على رفع الحصار وفتح المعابر والتفيد باتفاقية العبور والحركة لعام 2005 لوضع حد للكوارث الإنسانية.
- ❖ أكدت الحكومة على ضرورة وضع حد لمعاناة اللاجئين الفلسطينيين بعد أكثر من ستين عاماً من الإبعاد والتشريد، مشددةً رفضها لكل المحاولات الهادفة إلى حل وكالة غوث وتشغل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) إلى حين إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين وفق مبادئ وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وفي مقدمتها قرار الجمعية العامة رقم (194).

الإنجازات القطاعية والمؤسسية

أولاً: قطاع الحكم

يعتبر قطاع الحكم من القطاعات الأساسية الهامة لقيام دولة عصرية خاصة أنها تعكس المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الدولة والتي تتمثل في طبيعة السلطة القائمة وآليات عملها، وعليه فإن هذا القطاع له أهمية كبيرة فهو القطاع الذي يؤثر في كافة القطاعات الأخرى. تمثلت أهم إنجازات المؤسسات الحكومية العاملة وفق سياسات قطاع الحكم بما يلي:

أولاً: تطوير العلاقات والشؤون الخارجية

تسعى السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بالحكومة الفلسطينية إلى تعزيز الاستقرار والازدهار إقليمياً ودولياً وبناء علاقات إقليمية ودولية على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية ولتحقيق دعم هذه الدول للفلسطينيين والقضية الفلسطينية وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف عملت الحكومة ممثلة بوزارة الخارجية على تحقيق الإنجازات التالية:

- ❖ تنظيم عدد كبير من اللقاءات الخارجية لتوضيح حقيقة المواقف الإسرائيلية المتكررة لعملية السلام منها لقاء وزيرة الخارجية السويدية، وزير خارجية هولندا، الوفد الإسباني للتعاون الدولي، واستقبال وفد من البرلمان الأيرلندي. وعقد عدة لقاءات مع السفير الروسي "سيرجي فيرشينين" والوفد المرافق له أثناء زيارته لرام الله. ومرافقة سيادة الرئيس في زيارته لبولندا، والقيام بزيارة إلى جمهورية سلوفينيا. توقيع اتفاقية بروتوكول التعاون في رام الله بين الوزارة ووزارة الخارجية الرومانية.
- ❖ اجتماع اللجنة الفلسطينية الأوروبية المشتركة في رام الله، وإعداد خطة شاملة للتحرك السياسي باتجاه المجموعة الإفريقية. وعقد اجتماع للجنة الحوار السياسي واللجنة الفرعية لحقوق الإنسان في الوزارة.
- ❖ إعداد المقدمة السياسية لوثيقة (إطار الشراكة الفلسطينية الفرنسية)، وملخص حول التحضيرات والاجتماعات وتقديم النسخة الفلسطينية المقترحة للجانب الفرنسي.
- ❖ إنجاز (43) دورة لموظفي السلطة، وإعادة فتح مكتب تصديقات الخليل، وترتيب آلية عمل موحدة لجميع مكاتب التصديقات، وتصديق (26202) معاملة في مكاتب رام الله ونابلس والخليل بإيرادات قيمتها (256840) شيكل.
- ❖ تحديث كافة البيانات الخاصة بسفارات فلسطين بالخارج وتنفيذ قرار الرئيس الخاص بموظفي سفارة فلسطين في الأردن. والتوقيع على اتفاقية تفاهم بين وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الداخلية حول آلية إصدار جواز السفر الدبلوماسي حيث كان قد تم اكتشاف حالات تزوير تم تحويلها إلى المخابرات للتحقيق فيها، وهناك حالة تم تحويلها للنائب العام.
- ❖ استكمال المشروع الألماني، وعقد محاضرة للشرطة والأمن حول كيفية التعامل مع السيارات الدبلوماسية.

- ❖ إتمام الإجراءات الخاصة بتثبيت موظفي العقود الموازية لدى ديوان الموظفين العام، وبدء العمل على تفرغ الجرد السنوي المرمز على البرنامج الخاص به.
- ❖ الانتهاء من الإجراءات الخاصة باستلام وتوزيع جميع الأصناف الموردة من خلال منحة الـ (UNDP)، وإتمام عملية شراء واستلام والأثاث المعتمد ضمن منحة وزارة المالية للعام 2009/2008.

وفي إطار دعم شؤون اللاجئين قامت الحكومة بما يلي:

- ❖ المشاركة في اجتماعات اللجنة الاستشارية للأونروا في عمان، والاجتماع العربي التنسيق للدول العربية المضيفة (فلسطين، الأردن، سوريا، لبنان، مصر).
- ❖ تكثيف الاتصالات مع مفوضية اللاجئين لإنهاء مأساة اللاجئين الفلسطينيين من العراق العالقين في المخيمات الصحراوية، وإنجاز ما هو مطلوب لتسهيل مغادرة العديد من هؤلاء اللاجئين.
- ❖ التنسيق مع الحكومة السورية لنقل (38) لاجئاً، مثل توفير جوازات سفر فلسطينية لهم، وغير ذلك.
- ❖ المشاركة في أعمال الدورة الـ (82) لمؤتمر المشرفين الذي عقد في مقر جامعة الدول العربية، وقدمت فيه العديد من الوثائق.
- ❖ تنفيذ فعاليات متعددة لإحياء ذكرى النكبة، وامتدت الفعاليات هذا العام على طول الوطن وخارجه لأول مره، واشتملت على مطبوعات، وبيانات، ومسيرات، وورش عمل شارك فيها خبراء ومختصون في موضوع اللاجئين.
- ❖ متابعة العمل في العديد من المشاريع والأنشطة الصغيرة داخل المخيمات الفلسطينية في الوطن، وإعداد مجموعة من المشاريع ليتم تنفيذها في المخيمات في لبنان.
- ❖ معالجة الإشكالات التي طرأت بين اللجان الشعبية في مخيمات محافظة نابلس ووكالة (الأنروا).
- ❖ إعداد تقريرين منفصلين حول دور الأونروا وإنجازاتها والعقبات التي تواجهها، وتم رفعهما إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- ❖ استمرار نشاط الدائرة الإعلامية وإصدار عدد من البيانات والمواقف حول القضايا المرتبطة باللاجئين.
- ❖ تكثيف الاتصالات مع (الأنروا) على كل المستويات وبالذات فيما يتعلق بالأزمة المالية التي تواجهها الأنروا.

ثانياً: الأمن وبسط سيادة القانون:

تعهدت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة بتمكين المؤسسة الأمنية الفلسطينية وتحديثها والارتقاء بعملها لتكون قادرة على تكريس هيبه السلطة ووحدايتها والمصممة على فرض الأمن والنظام العام وبسط سيادة القانون من أجل حماية المواطنين وحقوقهم وممتلكاتهم وتوفير الأمن والأمان لهم، وذلك من خلال اجتثاث الفوضى، ووضع حد لكل أشكال الاعتداء على القانون وعلى هذا الصعيد :

- ❖ ثمنت الحكومة الجهود الكبيرة التي قامت بها المؤسسة الأمنية طيلة فترة انعقاد مؤتمر حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، دون أي حوادث تذكر، وأشادت بحسن الانضباط والمعاملة التي تحلى بها كافة أفراد الأجهزة الأمنية والتي ساهمت في نجاح المؤتمر وحسن سير فعالياته.
- ❖ أكدت الحكومة على عودة حالة الهدوء والاستقرار في مدينة قلقيلية بعد الأحداث الأخيرة المؤسفة، وأكدت نجاح الأجهزة الأمنية في ضبط كميات كبيرة من المتفجرات في قلقيلية، إضافة إلى مبالغ مالية طائلة، ومخططات لحفر الأنفاق تحت المقرات الأمنية في مدينة نابلس.

ومن جانب آخر تمثلت جهود وزارة الداخلية بـ:

- ❖ تسجيل (4947) حالة اعتداء إسرائيلية في المحافظات، وتسليم (38) إسرائيلي إلى الارتباط العسكري، وتسليم (121) سيارة للطرف الآخر.
- ❖ القبض على (860) شخص من المجموعات الخارجة عن القانون، و(742) شخص متهم بقضايا جنائية.
- ❖ مصادرة (320) قطعة من الأسلحة و(88) من مواد متفجرة، ومواد قتالية (133)، ومصادرة أجهزة بث إذاعي، وجرافة، وسيارة بولو.
- ❖ مصادرة أموال غير قانونية بقيمة (7.972.912.5) شيكل، و(2.295.670) يورو، و(1.455.651) دينار، و(1.362.147) دولار، و(23044) ريال سعودي، ومصادرة أموال غير منقولة: (12) عقار، و(11) دونم، و(150) متر مربع أراضي.
- ❖ رصد نشاط المجموعات الخارجة عن القانون وملاحقتها على الصعيد المالي، والعسكري، واللجان والمكاتب التابعة لها.

- ❖ إنجاز (5118) قضية في قسم التحقيق، وإنهاء (569) قضية بالمصالحة، وإنجاز (26444) قضية في قسم التنفيذ، وتسجيل (20688) مخالفة مرورية، و(1301) حادث، وإنجاز (1088) قضية في المباحث العامة.
- ❖ دخول (732745) سائح ونزيل إلى مناطق السلطة الفلسطينية، وكان عدد القادمين والمغادرين من وإلى معبر الكرامة (436047) مواطناً.
- ❖ رصد (171) قضية متعلقة بأمن الآثار والتراث الثقافي (مثل المتاجرة بالآثار، وتنقيب وبناء في مواقع أثرية).
- ❖ ضبط (56754,3) كيلو غرام من المخدرات، وتسجيل (121) قضية لضبط المخدرات.
- ❖ إتلاف (410) مركبة غير صالحة، واحتجاز (1024) مركبة.
- ❖ توقيف (4056) شخص متهمين بقضايا قتل، سرقة، احتيال وتزوير، اغتصاب، وإدخالهم إلى مراكز الإصلاح والتأهيل، وإدخال (1512) شخص من المحكومين.
- ❖ عقد دورات متنوعة لعناصر من الدفاع المدني استفاد منها (67) كادراً داخل الوطن، و(16) كادراً خارج الوطن، وتخريج دورة المنسبين الجدد بمشاركة (89) عنصراً، وعقد دورات خارجية لعناصر من الشرطة استفاد منها (37) متديراً، ودورات داخلية استفاد منها (1302) متدرب، وتنظيم دورات داخل الوطن وخارجه لعناصر من الأمن الوطني استفاد منها (1052) عنصراً، وتشكيل (3) كتائب خاصة من قوات الأمن الوطني.
- ❖ تطوير معسكر العلمي، وترميم بعض المواقع العسكرية بالمناطق، وترميم مراكز التأهيل التابعة للشرطة العسكرية، وتدشين مبنى قيادة منطقة سلفيت وإنشاء مبنى للشؤون الإدارية والاستخبارات والإنشاءات، وإزالة جميع الركام من المقاطعات وعمل أبنية لمواقف السيارات العسكرية في المناطق، وتمديد وصيانة شبكات الصرف الصحي لكثير من المقرات الأمنية.
- ❖ تدريب (17325) مواطناً على عمليات الإطفاء والإخلاء والإنقاذ من الأجهزة الأمنية ومؤسسات مدنية ومخيمات صيفية.
- ❖ القيام بـ (2099) عملية إطفاء، و(479) عملية إنقاذ وإسعاف.
- ❖ منح (2817) ترخيص، وفحص وترخيص (610) مصاعد، والقيام بـ (4928) زيارة ميدانية لتدابير الوقاية.
- ❖ تخريج الفوج الثاني من المهندسات المستجديات وعددهم (14) مهندسة في المجال المعماري والمدني والميكانيك.
- ❖ إعادة هيكلية الأمن الوطني، وإنجاز (5) مراحل من مشروع التوجيه الأمني الاستراتيجي، وإعداد برنامج تطوير كبار التنفيذيين.
- ❖ تشكيل فريق الخطة الإستراتيجية لقطاع الأمن، وتشكيل فريق فني من مهندسي البرمجة في الأجهزة الأمنية لتصميم برنامج خاص في إدارة الموارد البشرية.
- ❖ إنجاز دراسة حول مفهوم الأمن القومي، وإنجاز كتيب المخالفات الانضباطية وميثاق الشرف العسكري

ثالثاً: تحقيق العدالة وتعزيز السلطة القضائية:

إن تكريس سيادة القانون وتطوير القضاء تعتبر متطلبات أساسية لبناء مؤسسات الدولة القوية القادرة على تلبية احتياجات المواطنين بعدالة ونزاهة وشفافية، وذلك لأن قطاع العدالة بكل مكوناته يمثل الهدف الأسمى والركيزة الأساسية للحكم الرشيد والإدارة الفعالة، وضمن هذا المجال شددت الحكومة على أن تحتل السلطة القضائية أولوية رئيسية في خطة عملها خلال الأعوام القليلة المقبلة، وأكدت أيضاً على مواصلة دعم السلطة الوطنية بناء على توجيهات ودعم الرئيس محمود عباس، للقضاء وتطوير مرافقه بما يعزز دوره في تحقيق الأمن والنظام ونشر الشعور بالإنصاف والعدل.

وفي هذا المجال قامت الحكومة بـ:

- ❖ المصادقة على استملاك قطعة الأرض رقم 21 من الحوض رقم 8176 من أراضي مدينة طولكرم وذلك بهدف بناء مجمع محاكم عليها.
- ❖ افتتاح السجل العدلي الوطني، وتدشين قسم تقديم الخدمة للجمهور في مقر الوزارة في رام الله، والبدء في تقديم الخدمة للجمهور بإصدار شهادات عدم المحكومية.
- ❖ إجراء عدة لقاءات مع المسؤولين في الممثلة الكندية و مندوبين من وزارة العدل الكندية لتنفيذ معهد الطب الشرعي.
- ❖ إجراء عدة لقاءات مع المسؤولين في الممثلة الكندية ووزارة العدل الكندية لبناء مجمع المحاكم في رام الله والمجمعات العدلية في كل من الخليل وطولكرم، وتنفيذ مشروع "شراكة" الخاص بتوفير الدعم اللوجستي لعمل النيابة.
- ❖ المتابعة مع وكالة التعاون الايطالية بخصوص مشروع حقوق الإنسان، وسيتم إنشاء وحدة حقوق الإنسان والنشاطات الأخرى خلال الفترة التي سيتضمنها المشروع.
- ❖ الموافقة على مشروعين من المشاريع المقدمة ضمن المشروع السويدي (Quick impact) والذي يتضمن العديد من المشاريع في مجال الـ (IT)، حيث تم البدء بتجهيز القاعة الخاصة بوزارة العدل.
- ❖ التوقيع المبدئي على مشروع سيادة القانون والوصول إلى العدالة مع الـ (UNDP) بقيمة (14 مليون) دولار، وجرت العديد من اللقاءات لتحديد النشاطات الخاصة بالمشروع.
- ❖ الاتفاق مع مؤسسة "نظام" على إقامة العديد من الدورات التدريبية الخاصة بموظفي الوزارة، حيث تم البدء بدورات اللغة الانجليزية والدورات الإدارية الأخرى. وتمت الموافقة على إقامة دورات أخرى إدارية وقانونية في الشهور القادمة.
- ❖ تجديد ومنح عدد من شهادات الترجمة في اللغة العربية والانجليزية والفرنسية، وقبول عدد من الطلبات تمهيداً لعقد امتحان لمهنة الترجمة في اللغات الألمانية والروسية والفرنسية.
- ❖ وضع الملاحظات على عدد من مشاريع القوانين، وتقديم الاستشارة القانونية لمجموعة من القضايا التي تم إحالتها للإدارة العامة للشؤون القانونية.

أما في إطار مجلس القضاء الأعلى فكانت أهم إنجازات الحكومة ما يلي:

- ❖ توقيع اتفاقية تفاهم مع أكثر من (19) مؤسسة مدنية وقد أدت إلى ازدياد التعاون بين هذه المؤسسات ومجلس القضاء، وتقديم المساعدة لبعض المؤسسات لتنفيذ نشاطاتهم مثل تلك المتعلقة بتدريب الصحفيين على تغطية ونقل الأخبار الصحفية المتعلقة بالمحاكم والقضاء.
- ❖ منذ العام 2009 قام المجلس بتعيين (11) قاضياً في محاكم الصلح وذلك بهدف تسريع إجراءات التقاضي والحد من تراكم القضايا.
- ❖ اختتام دورة "إدارة سير الدعوى الجزائية" لـ (26) قاضياً من قضاة الصلح والبدائية في مختلف المحاكم الفلسطينية.
- ❖ الفصل في القضايا الجزائية الصلحية ازداد سنة 2009 بما نسبته 156% عن سنة 2008، وفي الجنايات أمام محاكم البدائية كانت الزيادة بنسبة 263%.
- ❖ تقديم مقترح الهيكلية المؤسساتية للمجلس وإداراته المختلفة، وقد تم اعتمادها من قبل مجلس الوزراء، وتشكيل لجنة مختصة تكون تابعة لإدارة المحاكم والتي ستعمل على توحيد آليات العمل المختلفة في دوائر المجلس.
- ❖ افتتاح محكمة جنين، وتطوير محكمة بيت لحم وقلقيلية. وافتتاح مكتبة قضائية متخصصة يتوفر فيها مختلف المراجع والأبحاث والمعلومات القانونية والقضائية، والانتهاء من تزويد كافة المحاكم الفلسطينية ببرنامج "ميزان 1".

- ❖ عقد مؤتمر قضاة فلسطين الثاني بهدف استعراض المعاني الحقيقية لاستقلال السلطة القضائية والفلسفة التي يقوم عليها هذا الاستقلال.
- ❖ الاحتفال بيوم القضاء الفلسطيني، والذي جاء تحت عنوان "المحاكم عنوان العدالة".
- ❖ نشر وتوزيع مجلة "قضاؤنا"، وتطوير موقع مجلس القضاء الإلكتروني، وتكثيف الحملات الإعلانية في الصحف والإذاعات المحلية؛ بهدف توفير المعلومات القضائية للجمهور بأسلوب عملي، ودعم الجهود التي تهدف إلى جعل إجراءات التقاضي شفافة وفعالة.
- ❖ تغطية أكثر من (200) حدث صحفي منذ بداية العام حول كل ما يتعلق بأخبار المحاكم الفلسطينية والقضاء في فلسطين، مما يعزز مصداقية مجلس القضاء أمام الجمهور.

أما على الصعيد ديوان قاضي القضاة فقد قامت الحكومة بـ:

- ❖ افتتاح محكمتين شرعيتين جديدتين، وهما: محكمة ترمسعييا الشرعية في محافظة رام الله والبيرة، ومحكمة الظاهرية الشرعية في محافظة الخليل.
- ❖ قامت المحاكم الشرعية خلال شهر أيار بإنجاز عقود زواج، وزواج مكرر، وحالات طلاق، ودعاوى، وحجج، وصور وشروحات بما مجموعه (11019) حالة. أما خلال شهر حزيران فقد بلغ مجموعها (10271) حالة. وخلال شهر تموز (11139) حالة. و(12470) حالة خلال شهر آب.
- ❖ تلقت نيابة الأحوال الشخصية خلال شهر أيار (52) قضية مرفوعة، تم فصل حالتان، وتدوير (48). أما خلال شهر حزيران فقد تلقت (56) قضية مرفوعة، تم فصل (13) حالة، وتداول حالة واحدة، وإسقاط حالة واحدة، وتدوير (41) حالة. أما خلال شهر تموز فقد تلقت (52) قضية مرفوعة، تم فصل (5) حالات، وإسقاط (7) حالات، وتدوير (40) حالة. فيما تلقت خلال شهر آب (55) قضية مرفوعة، تم فصل (7) حالات، وتداول حالتين، وإسقاط (3) حالات، وتدوير (43) حالة.
- ❖ قامت دائرة الإرشاد والإصلاح الأسري خلال شهر أيار بإنجاز (554) حالة، بواقع (36) اتفاقاً، و(93) صلحاً، وتحويل (230) حالة، وإرشاد (19)، وتداول (138)، وحفظ (38). أما خلال شهر حزيران فقد تم إنجاز (604) حالات بواقع (26) اتفاقاً، و(77) صلحاً، وتحويل (252)، وإرشاد (35)، وتداول (176)، وحفظ (38). فيما تم خلال شهر تموز إنجاز (37) اتفاقاً، و(83) صلحاً، وتحويل (316)، وإرشاد (54)، وتداول (175)، وحفظ (44)، وبمجموع وصل (709). وكذلك فقد عملت خلال شهر آب على إنجاز (32) اتفاقاً، و(86) صلحاً، وتحويل (454)، وإرشاد (65)، وتداول (186)، وحفظ (55)، وبمجموع وصل إلى (878).

رابعاً: الإصلاح والاستقرار المالي:

ترتكز المقومات الأساسية لبناء الدولة على تقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية، وذلك من خلال تطوير النظام المالي وضبط النفقات وتقليص العجز في الموازنة العامة، وبناءً على ذلك عملت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة على استكمال الانجازات السابقة في مجال تعزيز التحسينات التي أدخلت على النظم المالية وإدارة المال العام.

وقد قامت الحكومة من خلال وزارة المالية بـ:

- ❖ البدء بتوحيد الإيرادات الضريبية الفلسطينية (باتكس)، والبدء بتنفيذ بعض المشاريع الجديدة الخاصة بالوزارة كبرنامج تعزيز قدرات السلطة الفلسطينية.
- ❖ زيادة في إيرادات الجمارك عن إيرادات الفترة ذاتها من العام السابق، والبدء بتطبيق نظام الإدخال المباشر على تواصل من قبل القطاع الخاص، وتأهيل عدد من الشركات للتعامل مع البرنامج.
- ❖ تحديث الإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصدير وإعادة التصدير وإجراءات تطبيق الاتفاقيات الموقعة بين فلسطين والدول الأخرى.
- ❖ تحديث ملف المستوردين الفلسطينيين، وربط استيراد الفلسطينيين على المعابر بتسجيلهم بالمكاتب الإقليمية للجمارك وضريبة القيمة المضافة حفاظاً على حقوق الخزينة.
- ❖ التخليص على أكثر من (4800) سيارة بموجب بيانات فلسطينية، واستيفاء فرق الرسوم المستحقة عليها.
- ❖ إدخال واستبدال (7000) بيان جمركي في المكاتب مما مكن الإدارة العامة للجمارك من الرقابة على الإيرادات وتدقيق معاملات الاستيراد وتصويب الأخطاء.
- ❖ تحقيق ارتفاع ملحوظ في جباية الضريبة الإضافية، وزيادة في عدد المكلفين وتوسيع القاعدة الضريبية.
- ❖ إحراز زيادة في تحصيلات ضريبة الدخل وزيادة في عدد ملفات المكلفين، ورفع كفاءة العاملين في مجالَي التقدير والتدقيق.

- ❖ توحيد قاعدة البيانات في جميع دوائر ضريبة الأملاك وتحويل النظام إلى المركزية، وزيادة نسبة التحصيلات من ضريبة الأملاك ورخص المهن وأراضي السقي بنسبة (4%_57%)، وإنجاز مسودة دليل إجراءات العمل الخاصة بعمل ضريبة الأملاك.
- ❖ الانتهاء من تخمين (4) بلديات وهي: بيت جالا، الخليل، أريحا، وسلفيت.
- ❖ الانتهاء من الأرشفة الإلكترونية لما يقارب (70%) من قسائم دفع الضرائب للسنوات السابقة، وتشغيل نظام أرشفة فواتير المقاصة الإلكترونية، وبناء نظام لأرشفة شهادات خصم المصدر وبراءة الذمة في ضريبة الدخل وبدء تشغيله الفعلي.
- ❖ احراز زيادة في التحصيل الضريبي بشكل ملحوظ، حيث وصلت إلى نسبة ارتفاع شهري من (30%) إلى (40%)، وزاد التحصيل الضريبي عن مبلغ (160 مليون) شيكل.
- ❖ تحصيل ديون ما يقارب (160 مليون) شيكل عن سنوات سابقة.
- ❖ تفعيل استخدام برنامج بيسان في كافة المكاتب في المحافظات بعد ربطها مع الإدارة العامة، وأصبحت طلبات المحروقات تتم من خلال المحافظات وبشكل محوسب.
- ❖ تدريب الوزارات ومراكز المسؤولية على التعامل والتحصير والإعداد لنماذج إعداد الموازنة، وإعداد واعتماد نظام محوسب على الانترنت لتعبئة وإعداد الموازنات السنوية من قبل الوزارات مما يحقق الشفافية في عملية إعداد الموازنة.
- ❖ استكمال ربط كافة الوزارات بالنظام المحاسبي الموحد، والانتهاء من تفعيل الحسابات المصرفية وتسوياتها، والانتهاء من النظام المالي الفلسطيني.
- ❖ إغلاق العديد من السلف المتعددة للمحافظات والمستشفيات والشركات والوزارات.
- ❖ إنجاز مرحلة متقدمة من إعداد البيانات المالية القابلة للتدقيق لسنة 2008.
- ❖ تنفيذ العديد من المشاريع الصغيرة لدعم صمود المواطنين ودعم البنية التحتية في المدن والقرى الفلسطينية في قطاعات مختلفة كالكهرباء والمياه والمباني والطرق والأراضي والخدمات.
- ❖ إنجاز ملفات الغرامات وقوائم منح الإفراج، وتنظيم ملفات المحامين العاملين مع وزارة شؤون الأسرى ونادي الأسير، وملفات السلف الشهرية للأسرى.
- ❖ عقد العديد من الدورات التدريبية لرفع قدرات الموظفين العاملين في مجال المالية العامة في الوزارة.
- ❖ إعداد كشوفات الرواتب الشهرية للعاملين المدنيين في السلطة الفلسطينية، ومتابعة ربط معظم الوزارات على النظام المالي من خلال خطوط (VPN)، وتطوير برنامج الرواتب وتحديثه، وإنشاء قاعدة بيانات بنظام الرواتب.

خامساً: إدارة الموارد البشرية

تمثلت جهود الحكومة من خلال وزارة التخطيط بـ:

- ❖ تنسيق الجهود الحكومية المتعلقة ببرنامج الحكومة الثالثة عشرة، وإعداد وثيقة البرنامج الحكومي.
- ❖ إطلاق عملية إعداد منهجية خطة التنمية الوطنية للأعوام 2011 – 2013 عبر الانتهاء من منهجية إعداد الخطة ورفعها إلى مجلس الوزراء والمصادقة عليها.
- ❖ إطلاق عمليات إعداد الاستراتيجيات القطاعية عبر إتمام دليل إعداد الاستراتيجيات القطاعية وتوزيعه على (23) وزارة وهيئة حكومية.
- ❖ المساهمة في الإعداد لموازنة عام 2010 وإطار الإنفاق متوسط المدى من خلال تقديم الدعم الفني للوزارات والمؤسسات العامة في تحديد أهدافها وخططها الإستراتيجية وبرامجها واستهدافاتها.
- ❖ تطوير مؤشرات وطنية لقياس الأداء في (7) هيئات حكومية، وتطوير مؤشرات للأداء القطاعي، لاستخدامها كأساس لبناء النظام الوطني للمتابعة والتقييم.
- ❖ إعادة توزيع الموارد البشرية داخل الوزارة لضمان الاستغلال الأمثل لها عبر تكاليفات إدارية، وإعادة النظر في الملفات التي تعمل عليها الوزارة، ونقل بعض الملفات إلى خارجها لتنضم إلى الجهة الأقرب اختصاصاً للعمل عليها.
- ❖ إعادة توزيع الوظائف بين الإدارات لضمان انسجام المهام مع اختصاصات الإدارات، وإعادة تنظيم مجموعة من الإدارات وتطوير آليات التنسيق فيما بينها.
- ❖ تفعيل آليات الرقابة الإدارية على جوانب مختلفة من العمل مثل الالتزام بالدوام ومعايير الأداء.
- ❖ تنظيم مؤتمر حول السياسة الاجتماعية، والإعداد لمؤتمر حول السكان والتنمية.

- ❖ تنسيق المساعدات المقدمة إلى السلطة الوطنية، وضمان عدم التضارب بين المشاريع المقدمة من المانحين، واقتراح التعديلات على بعض برامج الدعم الخارجي لتنسجم مع الأولويات الوطنية وتحقق الأهداف المطلوبة منها.
- ❖ إدارة وتنفيذ مشروع المساعدات الطارئة لمؤسسات العدالة بتمويل من المؤسسة السويدية للتنمية الدولية.
- ❖ تحديث قواعد البيانات الخاصة بالمعلومات التفصيلية حول البرامج والمشاريع الممولة من الدول المانحة.
- ❖ إعداد مشروع قانون المركز الجغرافي الفلسطيني، ويهدف إلى إعادة تنظيم أوضاع المركز، ومنحه الاستقلال المالي والإداري لممارسة الوظائف المناطة به بشكل فعال.
- ❖ تفعيل نظام إلكتروني للأرشفة وتحديث الموقع الإلكتروني للوزارة.

أما الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فتمثلت أهم إنجازاته في الربع الأول لعمل الحكومة بالتالي:

- ❖ تنفيذ (4) مسوح ميدانية وجمع بيانات السجلات الإدارية، وتحليل ونشر البيانات الإحصائية وإصدار (3) تقارير إحصائية، و(5) بيانات صحفية، و(3) ملفات بيانات مؤهلة للاستخدام العام حول فلسطين في الأنشطة التالية: التعليم والثقافة، الصحة، الديمغرافيا والخصوبة، العمل، تمكين المرأة وقضايا النوع الاجتماعي، الطفل، الشباب، اللاجئين، الزواج والطلاق، الهجرة، الجريمة والصحية، الديمقراطية وحقوق الإنسان، مجتمع المعلومات.
- ❖ تنفيذ (13) مسحاً ميدانياً وجمع بيانات السجلات الإدارية وتحليل ونشر البيانات الإحصائية، وإصدار (7) تقارير إحصائية، و(21) بيان صحفي، وملف بيانات مؤهلة للاستخدام العام حول فلسطين في الأنشطة التالية: الصناعة، الخدمات، التجارة الداخلية، الإنشاءات، النقل والتخزين والاتصالات، الوساطة المالية، الأسعار وغلاء المعيشة، الأرقام القياسية لتكاليف البناء وأسعار المنتج وأسعار الجملة والرقم القياسي للإنتاج الصناعي، معاصر الزيتون، اتجاهات أصحاب ومدراء المنشآت الصناعية بشأن الأوضاع الاقتصادية، الحسابات القومية، ميزان المدفوعات، التجارة الخارجية، مالية الحكومة، رخص الأبنية، والتحليل والتنبؤ الاقتصادي.
- ❖ تنفيذ مسحين ميدانيين وجمع بيانات السجلات الإدارية وتحليل ونشر البيانات الإحصائية، وإصدار (7) تقارير إحصائية، و(8) بيانات صحفية حول فلسطين في الأنشطة التالية: الزراعة، السياحة، البيئة، التجمعات السكانية، المساكن وظروف السكن، الطاقة، المياه واستعمالات الأراضي، والاستعمار الإسرائيلي.
- ❖ إصدار ونشر (17) تقرير للنتائج النهائية الخاصة بالمحافظات من تقارير التعداد العام للسكان والمساكن 2007.
- ❖ نشر كتاب القدس الإحصائي السنوي رقم (11)، ويشتمل على بيانات تفصيلية لجميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والجغرافية والبيئية حول محافظة القدس بشكل خاص.
- ❖ إعداد جميع خرائط الأطلس الإحصائي الورقي مع النصوص الخاصة بها، وإعداد ونشر (77) خريطة إحصائية محوسبة من بيانات التعداد العام 2007 على موقع خاص بالأطلس الإلكتروني ضمن الصفحة الإلكترونية للجهاز، وإعداد (65) خريطة للأطلس الإلكتروني.
- ❖ تأسيس الإطار القانوني والهيكلية الخاصة بالتعداد الزراعي، وإعداد الوثائق الخاصة بتنفيذ التجربة القبلية للتعداد الزراعي.
- ❖ التحضير لتنفيذ دراسة متقدمة في مجال الربط الآلي المباشر لتحديث وتطوير سجل السكان، والعمل على تشكيل لجنة وطنية لتحديث سجل المباني والوحدات السكنية بين المؤسسات المعنية.
- ❖ تحديث دليل المصطلحات واثنين من التصنيفات الإحصائية (النظام المنسق، والتصنيف الصناعي الموحد)، والعمل على تعميم وتوحيد المصطلحات والتصنيفات الإحصائية المستخدمة في الجهاز وتعميمها.
- ❖ تنفيذ (51) نشاطاً تدريبياً في الداخل والخارج استفاد منها (88) موظفاً من موظفي الجهاز، وتوفير (5) منح دراسية جديدة.
- ❖ تحديث أجهزة الحاسوب وأجهزة حماية البيانات وأدوات اتصال، بهدف تطوير عمليات تدفق البيانات إلى الشركاء، وتمكين المستخدمين والباحثين من الوصول إلى قواعد البيانات المختلفة لأغراض التخطيط والتنمية.
- ❖ تأهيل بيانات متخصصة باستخدام قواعد بيانات (Census info) ووضعها على الإنترنت، وتأهيل بيانات متخصصة في أكثر من (7) مواضيع بما فيها بيانات تعداد 2007 لخدمة البحث العلمي والقطاع الأكاديمي ضمن سياسة توفير بيانات خام للاستخدام العام.

سادساً: الإصلاح الإداري وإصلاح إدارة الخدمة المدنية:

❖ استمرراً لما بدأت فيه خطة الإصلاح والتنمية والتي تركز على الإصلاح المؤسساتي بكافة جوانبه الإدارية والمالية قامت الحكومة الثالثة عشرة بالمصادقة على إعادة تشكيل لجنة متابعة برامج الإصلاح الوزارية الدائمة. وتشكيل اللجنة الوزارية الخاصة بالتعامل مع المؤسسات الحكومية غير الوزارية بالإضافة إلى تشكيل لجنة فنية منبثقة عن اللجنة الوزارية لإعداد قاعدة بيانات محدثة وشاملة حول هذه المؤسسات وذلك بغرض إصلاحها إدارياً ومالياً. إضافة إلى المصادقة على إعادة تشكيل اللجنة الفنية لمراجعة ودراسة هيكليات دوائر منظمة التحرير. كما صادقت الحكومة على منهجية إعداد خطة الإصلاح والتنمية (2011-2013م).

❖ ولتعزيز المساءلة والشفافية في التوظيف والترقيات عملت الحكومة على استمرار تطبيق القرار الصادر عن الحكومة السابقة بشأن وقف التعيينات والترقيات إلى حين إقرار خطة التنمية الإدارية، كذلك قامت بإحالة عدد من الموظفين في الوزارات على التقاعد المبكر إلى جانب تعيين عدد من الموظفين لخدمة مصلحة العمل.

ومن جانب آخر قام ديوان الموظفين العام بـ:

❖ نقل بعض الموظفين من وزارة لأخرى أو انتدابهم أو إعارتهم وفقاً للهيكل التنظيمية، وإعداد الإعلان عن الوظيفة وتشكيل لجان للمقابلات وإجراء الإمتحانات.

❖ وقد بلغ عدد قرارات التعيين الصادرة من ديوان الموظفين العام (331) قرار تعيين خلال الربع الثاني لعام 2009.

❖ تدقيق سجل الحضور والغياب الشهري للوزارات والمؤسسات الحكومية، ومتابعة نماذج يوميات السير لجميع موظفي الدولة شهرياً، وقد بلغ عدد مجموع المعاملات المنجزة (539) معاملة.

❖ إيفاد (422) موظفاً في بعثات دراسية، ودورات تدريبية ومهمات وورش العمل خلال الربع الثاني لهذا العام من مختلف المؤسسات الحكومية.

❖ المشاركة في الورشات وندوات العمل التي يدعى لها الديوان من قبل مؤسسات المجتمع المدني.

❖ تنفيذ برنامج توجيه الموظف الجديد، وبرامج الحاسوب المتخصصة والعامّة بمشاركة (29) موظفاً وموظفة.

❖ تخريج الدفعة الأولى من طليعة القادة الإداريين الجدد من مختلف المؤسسات الحكومية.

❖ المشاركة في اللجان ذات العلاقة بعمل ديوان الموظفين، ورئاسة لجان التحقيق الإنضباطية.

❖ وقف رواتب وعلاوات ومواصلات بعض الموظفين، وتدقيق (500) معاملة.

❖ رصد جميع ما نشر في وسائل الإعلام حول الديوان وإعداد تقرير صحفي يومي وشهري عنها، والأرشفة الصوتية والفوتوغرافية والإخبارية لجميع النشاطات والزيارات الرسمية للديوان.

❖ زيارة المنظمة العربية للتنمية الإدارية والتعاون معها بإشراك موظفي السلطة في دورات متنوعة، والمشاركة في منتدى المائدة المستديرة في تركيا، وتعزيز العلاقة مع معهد الإدارة العامة الأوروبي للاستفادة من خبرتهم في مجال التطوير الإداري والتدريب، ومتابعة تدريب الكوادر الفلسطينية المتخصصة بمؤسسات الاتحاد الأوروبي.

❖ المشاركة في ورشة العمل (Second Committee meeting and Seventh Network)

❖ وقف علاوة زوجة لـ (102) من موظفي الخدمة المدنية في المؤسسات الحكومية، و(26) ممن يتقاضون علاوة إشرافية مخالفة للأنظمة، وضبط (49) موظفاً يستخدمون سيارات حكومية ويتقاضون مواصلات واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم، ووقف وتعديل المواصلات لـ (203) من موظفي المؤسسات الحكومية لعدم استحقاقهم ولعدم توفر الأوراق الثبوتية لأماكن سكنهم.

❖ إرجاع (163) حالة لدورات تدريبية لعدم مطابقتها للأنظمة المعمول بها، وإرجاع (138) حالة ترقية مستحقة للشؤون الإدارية في المؤسسات لعدم مرور الفترة القانونية لاستحقاق الموظفين لها.

❖ تحقيق انخفاض في نسبة التأخير عن العمل بشكل ملحوظ، وزيادة في التزام معظم الموظفين بالتوقيع على كشوف الدوام اليومي، وتسهيل الإجراءات المتبادلة بين الديوان والوزارات، وانتهاء ظاهرة الغياب عن العمل بدون عذر، وزيادة الفهم القانوني حول تطبيق قانون الخدمة المدنية واللوائح التنفيذية.

❖ تخويل الجهات الحكومية صلاحية القيام ببعض المعاملات المتعلقة بالموارد البشرية من خلال المراقب الإداري.

❖ تخويل (9) وزارات (الصحة، المالية، الاقتصاد الوطني، الأوقاف والشؤون الدينية، الزراعة، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الشؤون الاجتماعية، الداخلية، العمل) في المرحلة الأولى صلاحية القيام بالمعاملات وفق مستويات معينة، وأثبتت التغذية الراجعة نجاح العمل في عملية تخويل الصلاحيات للمرحلة الأولى. وتطبيق المرحلة الثانية من تخويل الصلاحيات لتشمل (6) مؤسسات حكومية (التخطيط، الحكم المحلي، النقل والمواصلات، الأشغال العامة والإسكان، الإعلام والثقافة).

سادساً: المساءلة والشفافية

إن قيام مؤسسات الدولة الفلسطينية على مبادئ الحكم الرشيد يتطلب تفعيل آليات الرقابة العامة وذلك لترسيخ أسس النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد والمحسوبية.

وفي هذا الإطار قامت الحكومة ممثلة بديوان الرقابة الإدارية والمالية بـ:

- ❖ إصدار تقارير رقابة داخلية عن الأداء في الديوان، ومراجعة (5) تقارير رقابية تتضمن مخالفات مالية.
- ❖ التدقيق على الإيرادات في وزارة المالية، والتدقيق على المنح ضمن التدقيق العام للمؤسسات، والتدقيق على مدى الالتزام بالخطط الرقابية وبموازنة الوقت وبيان أسباب الانحراف، وتدقيق كافة معاملات الصرف.
- ❖ تصميم عدة نماذج لضمان سير العمل، ومنها نموذج دوام الموظفين في الميدان، نموذج حضور العطاءات، وإعداد دليل لكتابة التقارير الرقابية.
- ❖ متابعة (5) شكاوى بشكل نهائي، واستخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية واقتصاد.
- ❖ إعداد دورة تدريبية حول الرقابة والتدقيق الداخلي، وورشات عمل حول معايير التدقيق الدولية، وإعداد ورشة عمل حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لطلاب من جامعة بيرزيت، وتنظيم ورشة عمل لموظفي الديوان حول مشروع تعديل قانون ديوان الرقابة.
- ❖ المشاركة في تقييم قانون المشتريات العامة واللوائح المتعلقة بقانون الخدمة المدنية، والعمل ضمن فريق في الخطة الوطنية لمكافحة الفساد.
- ❖ زيارة الجهاز المركزي للمحاسبات وهيئة المحاسبة الإدارية في مصر، وتقديم ورقة عمل حول حماية الشهود والمبلغين عن الفساد في المؤتمر الذي عقد في المغرب، والمشاركة في مؤتمر حماية وتطوير الصناديق العامة المنظم من قبل الاتحاد الأوروبي.
- ❖ توزيع (3) إصدارات من النشرة الشهرية الخاصة بديوان الرقابة، وتنظيم (7) لقاءات ضمن سلسلة اللقاءات داخل ديوان الرقابة مع صناعات الرأي.

سابعاً: الحكم المحلي

نظراً لأهمية الدور الذي تلعبه هيئات الحكم المحلي في مجال تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين قامت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة بالمصادقة على عدد من القرارات الهامة التي تصب في مجال دعم البلديات لإقامة مشاريع تنموية تقوم على أساس توفير خدمات عامة وأساسية للمواطنين وكانت على النحو التالي:

1. استملاك أجزاء من قطعة الأرض رقم (11) من الحوض رقم (26) بمساحة (1651) متر مربع، وأجزاء من قطعة الأرض رقم (32) بمساحة (543) متر مربع من أراضي قرية كفر راعي بمحافظة جنين لصالح بلدية كفر راعي لغايات المنفعة العامة بهدف بناء مجمع خدمات عليها.
2. تشكيل لجنة فنية تعنى بإنشاء (المدارس والعيادات الطبية) في الهيئات المحلية.
3. استملاك كامل مساحة قطعة الأرض رقم (136) من الحوض رقم (4) من أراضي يطا لصالح مجلس بلدية يطا، والبالغ مساحتها (2م575) لغايات المنفعة العامة، بهدف بناء وتدشين مجمع للدوائر وللمركبات العمومية (نقل الركاب) عليها.

وعلى صعيد آخر قامت الحكومة ممثلة بوزارة الحكم المحلي بما يلي:

- ❖ زيارة كافة المحافظات والالتقاء بكافة رؤساء وأعضاء الهيئات المحلية، وافتتاح مشاريع فيها.
- ❖ استمرار عمل المراقب المالي على بلدية قلقيلية، مجلس قروي روجيب، وتحويل كل من رئيس مجلس قروي بير الباشا ورئيس بلدية طولكرم الأسبق إلى النيابة العامة.
- ❖ تسوية ملف مالي لبلدية طولكرم يتعلق بصرف مكافآت غير قانونية لموظفين من السلطة الوطنية.
- ❖ الرقابة على حسابات المياه والكهرباء وتفعيل الجباية على صعيد البلديات، والتدقيق على (21) بلدية، و(23) مجلس قروي، و(2) مجلس خدمات مشترك.
- ❖ متابعة ملف تعديلات المياه في محافظة الخليل، والملف الخاص برؤساء الهيئات المحلية والموظفين المعتقلين الذين يصرف لهم رواتب مزدوجة بسبب الاعتقال.
- ❖ عقد اجتماع للجنة الوزارية الخاصة بتصويب قطاعي الكهرباء والمياه، وجدولة ديون العديد من الهيئات المحلية، وفتح وتفعيل حسابات خاصة بالمياه والكهرباء لدى الهيئات المحلية. والمباشرة بإعداد قاعدة بيانات عن أوضاع الهيئات.
- ❖ عقد ورشتي عمل للنساء القياديات، ودورات تدريبية في الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي.

- ❖ مصادقة مجلس التنظيم الأعلى على المخططات الهيكلية لكل من (عزون، بيتا، بيت إيبا، بيرود، بلدة روابي).
- ❖ الإنجاز الفني بشكل كامل أو جزئي لكل من المخططات التالية: (سلواد، بيت عور التحنا، عين بيرود، كوبر، عين عريك، برقين). والمصادقة على التوسعات التنظيمية لكل من عصيرة الشمالية وعزون.
- ❖ إنجاز المرحلة الأولى من إعداد دليل إجراءات التخطيط الفيزيائي بدعم من الحكومة الدنماركية، والانتهاه من وضع قائمة (33) تجمع سكان بمساحة (115.000) دونم.
- ❖ عقد (6) دورات تدريبية متخصصة شارك فيها (145) متدرباً في العديد من المجالات. و(4) دورات تدريبية في مواضيع هامة بمشاركة (103) موظفين، وعقد دورة خارجية في اليابان حول الإدارة العامة للتخطيط والتطوير.
- ❖ الانتهاء من إعداد برنامج محاسبي موحد لـ (45) هيئة محلية، واستلام ومراجعة ودراسة موازنات الهيئات المحلية بنسبة (80) %، واستخدام أنظمة محاسبية جديدة في الهيئات المحلية كنظام الاستحقاق المعدل. وإنجاز بلاغ إعداد الموازنة للعام 2009.
- ❖ إنجاز ورقة السياسات للتخطيط التنموي الاستراتيجي في الهيئات المحلية بالتعاون مع الـ (GTZ)، وإنجاز دليل عمل الخطط الاستثمارية الاستراتيجية في الهيئات المحلية.
- ❖ إنجاز (4) خطط استثمارية استراتيجية في بلدية بني نعيم، العيزرية، قباطية، قبان.
- ❖ إنجاز مشروع "إعرف وطنك" للإشارات الإرشادية للتجمعات السكانية الفلسطينية بالتعاون مع وزارتي الأشغال العامة والإسكان والمواصلات.
- ❖ إنجاز هيكلية جميع الهيئات المحلية حسب تصنيف الوزارة للبلديات، وإنجاز الدليل الإرشادي وإعداد الإطار الاستراتيجي لدمج الهيئات المحلية.
- ❖ تعيين (16) موظفاً جديداً على اعتمادات عام 2008.
- ❖ ربط الدائرة المالية بوزارة المالية من خلال (IP-VPN)، وتطبيق نظام إدارة الموارد البشرية (HR) من خلال المشروع الدنماركي، وربط الوزارة بالمديريات بواسطة (IP-VAN).
- ❖ توفير الدعم في مجال تكنولوجيا المعلومات لوحدة التخطيط الاقليمي في جنين.
- ❖ استلام (16) جهاز حاسوب، و(6) مكاتب، سكانر، كاميرا ديجيتال، بروجيكتور، شاشة عرض، طابعة ملونة بدعم من صندوق البلديات و(CHF).
- ❖ متابعة تحويل مخصصات رسوم النقل على الطرق لعام 2008، وتطوير القوانين والأنظمة وأدلة العمل الخاصة بالحكم المحلي، وتعديل وتحديث الأنظمة المتعلقة بعمل الهيئات المحلية، وتم عقد (4) ورش خاصة بهذه الأنظمة لدراستها وتعديلها.
- ❖ استكمال تحديث نظام أحكام الأبنية والتنظيم الفلسطيني داخل حدود التنظيم رقم (30)، وإنجاز الصيغة النهائية للتعديلات المقترحة على قانون الأبنية والتنظيم رقم (79) لعام 1966.
- ❖ الانتهاء من وثيقة الإطار لإعداد الإستراتيجية الوطنية للنفايات الصلبة من خلال اللجنة الفنية، والانتهاه من وثيقة السياسات في مجال النفايات الصلبة، ومن مجموعة الدراسات المتعلقة بتشخيص الوضع القائم بالاستعانة بمجموعة من الخبراء.
- ❖ استلام (43) سيارة نفايات بدعم من الاتحاد الأوروبي ضمن مشروع تطوير قطاع النفايات الصلبة، و(38) سيارة نفايات من المنحة اليابانية لمحافظة أريحا وبيت لحم وطولكرم وسلفيت.
- ❖ إنجاز دراسة جدوى اقتصادية لمجالس إدارة النفايات الصلبة في بيت لحم وسلفيت وطولكرم.
- ❖ متابعة خصخصة التدوير في مكب زهرة الفنجان، ووضع حلول لمشكلات تواجه مكب رمون ومكب المنية، ونقل مشروع مكب عينتا ليتبع مجلس المحافظة في طولكرم.
- ❖ توفير منحة بقيمة (2 مليون) دولار ممولة من صندوق النقد العربي، حيث تم إقرار (13) مشروعاً على هذه المنحة، وتوفير منحة بقيمة (5 مليون) دولار ممولة من الصندوق السعودي للتنمية، حيث تم إقرار (32) مشروعاً.
- ❖ الانتهاء من إعداد الخطة الاستراتيجية لـ (93) تجمعاً في الضفة الغربية من التجمعات المدرجة على مشروع تطوير القرى والأحياء الفلسطينية بدعم من البنك الدولي بقيمة (10 ملايين) دولار.
- ❖ استلام (3) مشاريع في قطاع الطرق ضمن برنامج (Infrastructure Facility Program) والتمويل من الاتحاد الأوروبي.
- ❖ استلام مشروعين من المشاريع الممولة من خلال وزارة المالية على برنامج دعم المناطق الأكثر تضرراً من الجدار، واستلام (3) مشاريع ممولة من الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GTZ).

ثامناً : الجانب الديني

نظراً لأهمية الجانب الديني كمحور هام في قطاع الحكم ، ولدوره في رفع الوعي بالثقافة والدين الإسلامي بعيداً عن التطرف، قامت الحكومة ممثلة بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية بـ :

- ❖ تنظيف المساجد من الرايات الحزبية والملصقات، ومجلات الحائط، وتفتيش المساجد بالتعاون مع أجهزة الأمن بتعدد أطرافها بحثاً عن الأسلحة وأدوات التحريض والقتال. واستمرار عقد الاجتماعات الدورية مع الأئمة والوعاظ لتوجيههم وإرشادهم بما يحقق أهداف الوزارة ويخدم الصالح العام.
- ❖ افتتاح مسجد الشهيد ياسر عرفات في الجمهورية السريلانكية.
- ❖ المشاركة في المؤتمر الـ21 للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، و في مؤتمرات إقليمية وإسلامية أخرى، وفي ندوات وورشات العمل داخل الوطن وخارجه.
- ❖ تجهيز مكتبة كلية الدعوة في قفيلية بقيمة (15000) شيكل. وشراء كتب بقيمة (3 آلاف) شيكل.
- ❖ تعيين أكاديميين من حملة شهادة الدكتوراه.
- ❖ إيفاد موظفين من وزارة الأوقاف ومؤسسة إحياء التراث لدورات داخل الوطن وخارجه.
- ❖ استقبال المراجعين من باحثين وطلبة دراسات عليا في مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية، حيث بلغ عدد المستفيدين خلال الشهور الثلاثة الماضية (250) مستفيداً.
- ❖ الحصول على تمويل لتوريد عدد من الأجهزة لصالح مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية.
- ❖ توريد المؤسسات الرسمية بالوثائق اللازمة والداحضة للإدعاءات الصهيونية، والتعاون مع دائرة الأملاك الوقفية وتزويدها بالمخططات والوثائق اللازمة.
- ❖ تنفيذ مشروع وحدة إطفاء وإنذار للحريق المبكر من قبل مؤسسة التنمية التركية (تيكا) بتكلفة (38000) دولار.
- ❖ تجهيز مجلد عن مخطوطات وثنائ وصور مقدسية وتمويله من المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (إيسيسكو) بقيمة (6000) دولار.
- ❖ عقد دورة تحقيق المخطوطات ضمن فعاليات القدس عاصمة الثقافة العربية 2009، وتجهيز معرض صور وثنائ ومخطوطات بهذه المناسبة.
- ❖ ترميم (3000) وثيقة، وتجليد (80) كتاباً، وفهرسة وتصنيف (1000) كتاب وأرشفتها إلكترونياً، وأرشفة ما يقارب (500) مخطوطة.
- ❖ إعداد دراسة حول الاعتداءات على المدينة المقدسة منذ عام 67 ولغاية الآن، والمشاركة في تحضيرات وافتتاح فعاليات القدس عاصمة الثقافة العربية.
- ❖ ملاحقة المعتدين على أراضي الوقف وأملاكه ورفع قضايا على المستأجرين والمحتكرين أمام المحاكم.
- ❖ تحصيل الديون المستحقة للوزارة على المستأجرين للأملاك الوقفية، وإصدار (53) قراراً من لجنة الإشراف مع تأجير واستثمار أراضي وممتلكات الأوقاف، واعتماد (50) عقد إيجار واتفاقية، والحصول على تراخيص لحفر (6) آبار ارتوازية في أرض الوقف في أريحا.
- ❖ التوقيع على (11) اتفاقية وعقد إيجار لأراضي وقفية بلغت مساحتها (18.4721) متراً، بأجرة سنوية إجمالية بلغت (16300) دينار أردني، كما تم وقف مدرسة أحباب الله، وتأجير قطعة أرض مساحتها (700)م بأجرة رمزية (300) دينار سنوياً.
- ❖ قيام دائرة العمل النسوي بعقد العديد من الدورات التأهيلية والتدريبية للنساء استفاد منها (531) مشاركة، ودورات في حفظ القرآن الكريم وتجويده استفاد منها (2500) طالبة.
- ❖ قدم الصندوق خلال الربع الأول من عام 2008 مساعدات بمبلغ (3223340).

- ❖ تجهيز قسم فرز ومونتاج بتمويل من بنك التنمية الإسلامي بقيمة (139 ألف) دولار، وتجهيز مكتبة مدرسة دار الأيتام بالأثاث من الـ (USAID)، وتوريد عدد من الأجهزة.
 - ❖ إعداد تقرير مفصل على شكل دراسة عن واقع لجان الزكاة في المحافظات الشمالية.
 - ❖ استثمار العديد من الأراضي الوقفية لإقامة الصروح العلمية والطبية والزراعية.
- وكان قد بلغ مجموع مدفوعات لجان الزكاة المركزية منذ 2009/3/16 لغاية 2009/8/15 حوالي (11471230) دولار.

ومن جانب آخر قامت دار الإفتاء والبحوث الإسلامية بـ:

- ❖ إصدار ما يقارب 2925 فتوى شرعية مكتوبة تعلقت ببيان الحكم الشرعي في مسائل مختلفة تخص الطلاق والميراث والمعاملات المالية والتجارية.
- ❖ إصدار 3 كتب دينية وهي كتاب الرسول وكتاب مختارات من قرارات مجلس الإفتاء الأعلى، وكتاب فتوى الصيام كذلك تم إصدار مجلة الإسراء الدورية وغيرها من نشرات التوعية الدينية.
- ❖ إصدار خمس شهادات حلال (تزكيات) لعدة مصانع ومؤسسات وشركات تعمل في مجال تجارة اللحوم والأطعمة.
- ❖ رصد اعتداءات الاحتلال على مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك ومن هذه الاعتداءات : سرقة الأحجار الأثرية من محيط المسجد الأقصى المبارك، حفر الأنفاق تحت المسجد، اقتحامات المستوطنين للمسجد، منع دخول المواطنين لأداء الصلاة بداخله، تجريف المقابر الإسلامية (مأمن الله).
- ❖ عقد 4 جلسات من خلال المجلس الأعلى للإفتاء وذلك لمناقشة مسائل دينية والذي تمخض عنه عدة قرارات وأحكام منها : حكم الاعتداء الجنسي من بالغ على قاصر ، الحكم الشرعي في زكاة البيكة، حكم دية المرأة ، حكم مصافحة المرأة الأجنبية، حكم الشراء بالتقسيط عن طريق البنوك وحكم سماع الموسيقى، وبيان الحكم في مسائل فقهية رمضانية.
- ❖ تنفيذ برنامج أسبوعي (أسألوا أهل الذكر) على تلفاز فلسطين وقناة فلسطين الفضائية بواقع حلقة أسبوعية دورية، وبرنامج (فتاوى على الهواء) يومياً طيلة أيام شهر رمضان، وتم نشر مقالة أسبوعية في جريدة القدس لسماحة المفتي العام تحت عنوان الرسول الأسوة.
- ❖ المشاركة في المناسبات والفعاليات الرسمية والشعبية كذلك زيارة اسر الشهداء والجرحى في مختلف محافظات الوطن. وتم مشاركة المفتين في إلقاء الخطب الدينية في المساجد وفي الندوات والمؤتمرات ورشات العمل التي تعقد، بالإضافة إلى الدور البارز في حل الخلافات الأسرية والعائلية.

الصعوبات والتحديات التي واجهت قطاع الحكم:

- ❖ عدم وجود تقدم سياسي ملموس وحقيقي في العملية السلمية مع الجانب الإسرائيلي، فما زال هناك معوقات من الجانب الإسرائيلي والمتمثلة في استهداف مناطق السلطة ومنع قوات الأمن من القيام بواجبها واستمرار الاعتقالات والاعتقالات وإلغاء التنسيق الأمني في الحملات الأمنية.
- ❖ عدم وجود آلية موحدة واضحة لاعتقال الموقوفين لدى الأجهزة الأمنية والذين تربطهم قضية واحدة حيث يتم توقيف الشخص أكثر من مرة لدى أكثر من جهاز.
- ❖ تعدد الأجهزة الأمنية ومرجعياتها القانونية والوظيفية إضافة إلى تنازع الصلاحيات والاختصاصات.
- ❖ نقص المعلومات الأمنية المتبادلة بين الأجهزة الأمنية مما يجعل المعلومة منقوصة لا تحقق النتائج المرجوة
- ❖ ضعف قدرة السلطة القضائية على مواكبة التغييرات الأمنية والاستجابة لمتطلباتها.
- ❖ التأخير في إنجاز المعاملات المدنية المرسله من قبل وزارة الداخلية إلى الجانب الإسرائيلي خاصة معاملات جمع الشمل ومواليد الخارج والداخل.
- ❖ عدم سماح الجانب الإسرائيلي بإدخال المواد الأساسية للبنية التحتية لقطاع غزة مما فاقم من سوء الأوضاع الإنسانية وبالتالي زيادة الالتزامات المادية بعد العدوان على القطاع. بالإضافة إلى صعوبة في إدخال الأموال لقطاع غزة والذي يؤخر عمليات تحويل الرواتب لموظفي القطاع العام.
- ❖ عدم وجود فئة مستقلة بين خريجي الشريعة والذي يعني أن العاملين في الحقل الديني (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، المحاكم الشرعية، دار الفتوى) هم من الحركيين والحزبيين.
- ❖ الغياب الواضح لمعظم أصحاب القرار في المؤسسات الحكومية في عملية تحقيق التطوير والإصلاح الإداري.

- ❖ عدم ملاءمة بعض مواد قانون ديوان الرقابة الإدارية والمالية مع متطلبات منظمة الأنتوساي والمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة مع ضرورة تعديل القانون.
- ❖ بعض أجهزة ومؤسسات القضاء الشرعي بحاجة إلى تصويب في أوضاعها القانونية حسب الأصول لنتمكن من ممارسة أعمالها لأنها تقوم بذلك وفقاً لمراسيم رئاسية نصت على إنشائها ولا يوجد قانون ينظم عملها.
- ❖ المحاكم الشرعية تعاني من الجمود بسبب التعدد القانوني الذي تخضع له والذي يؤدي إلى تنازع في المرجعية القضائية والاختصاص المكاني، فهناك حاجة إلى سن قوانين ونظم فلسطينية استناداً للقانون الأساسي.
- ❖ تأثر عمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بسبب الواقع السياسي الحالي في قطاع غزة والذي أدى إلى عدم نشر بيانات التعداد العام للسكان والمساكن 2007 لقطاع غزة بسبب عدم التمكن من معالجة بيانات التعداد 2007 كذلك عدم الحصول على بيانات سجل السكان الخاصة بقطاع غزة بسبب انفصال قاعدة بيانات السجل بين الضفة وغزة.

التوصيات العامة بشأن قطاع الحكم

- ❖ ضرورة التنسيق بين الأجهزة الأمنية مع الجانب الإسرائيلي بخصوص المناطق (C) وتوفير أجواء مناسبة لعمل الأجهزة الأمنية وبذل المزيد من الجهود لوقف الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية.
- ❖ ضرورة إنشاء غرفة تحقيق مشتركة تكون بحالة انعقاد دائم من أجل توحيد عمليات التوقيف والتحقيق.
- ❖ إيجاد آلية خاصة لتبادل المعلومات الأمنية بشكل ايجابي وبدون تعقيدات لتفادي أية أخطاء.
- ❖ العمل على تغيير المناهج الدراسية، ومتابعة المدرسين في الكليات ورعاية مجموعة من الشباب مادياً ومعنوياً وتدريبهم الشريعة الإسلامية بكل تفرعاتها على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا، بحيادية تامة دون تأثير الحزب أو الحركة.
- ❖ العمل على إنشاء محاكم خاصة لتسريع عملية البت في القضايا المرفوعة ضد المستأجرين والمعتدين على أملاك الوقف وتعديل قانون الإيجار والاستئجار بما يخص العقارات الوقفية .
- ❖ الاستمرار في عملية التخطيط الوطنية والتخطيط على المستوى القطاعي بما يؤدي إلى إقرار سياسات وخطط قطاعية لجميع مجالات العمل الرسمي في السلطة الوطنية.
- ❖ تعديل قانون الرقابة الإدارية والمالية ليتلاءم مع متطلبات المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الأنتوساي).
- ❖ منح مزيد من المرونة في المؤسسات الحكومية في اتجاه سرعة اتخاذ القرار ، كذلك أن يكون هناك تطوير مستمر لموظفي القطاع العام والارتقاء نحو العمل المؤسسي في فلسطين.
- ❖ إقرار منظومة مشاريع القوانين الفلسطينية التي تنظم العمل في جهاز القضاء الشرعي والمقدمة إلى مجلس الوزراء.
- ❖ رفع كفاءة وقدرات العاملين في وزارة المالية وتوفير كوادر مدربة وتوفير عدد من الموظفين ذوي الكفاءات اللازمة وتوفير الإمكانيات اللوجستية والمعدات اللازمة لرفع مستوى الأداء.

ثانياً: قطاع التنمية الاجتماعية

يمثل قطاع التنمية الاجتماعية أحد أهم القطاعات لارتباطها المباشر بالخدمات الأساسية للمواطنين كالخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية كونها حقوق أساسية تصل إلى جميع المواطنين على قدم من المساواة. وتتمثل جهود الحكومة في سياسات هذا القطاع على النحو التالي:

أولاً: الحماية الاجتماعية

في سعيها المتواصل لتوفير الحماية الاجتماعية لفئات المجتمع الفلسطيني المهمشة والفقيرة ومعالجة مشكلات الفقر والبطالة، بما في ذلك تطوير نظام التأمينات الاجتماعية، وتوسيع شبكة الأمان الاجتماعي، بما يمكن من مواجهة الأوضاع الصعبة المفروضة على شعبنا بفعل الاحتلال وسياساته، أكدت الحكومة التزامها بمتطلبات الخدمات الاجتماعية وتوسيع برامجها، بما يتضمن توفير الحماية والرعاية للشرائح الأقل حظاً وذوي الاحتياجات الخاصة.

وما قامت به الحكومة الفلسطينية ممثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية ما يلي:

- ❖ تجنيد خبير إحصائي في مجال الفقر، واشتقاق معادلة جديدة للاستهداف، ولاستهداف كافة الحالات الصعبة في الضفة الغربية والبالغة (28 ألف) حالة، وتدقيق ما مجموعه (28 ألف) أسرة وفقاً لنموذج التدقيق المعدل.
- ❖ الاستمرار في تقديم المساعدات النقدية لـ (49,645) أسرة، وواقع (1000) شيكل لكل أسرة كل (3) شهور، وتقديم المساعدات النقدية لـ (4,918) أسرة من الأشد فقراً في الأراضي الفلسطينية من خلال برنامج شبكة الحماية الاجتماعية، وبمعدل (500) شيكل للأسرة كل شهرين، وتقديم مساعدة نقدية طارئة لـ (16,544) ضمن برنامج أزمة الغذاء العالمي، وتقديم مساعدة نقدية لـ (2,093) يتيم، وتقديم المساعدة النقدية لـ (11) حالة من خلال الهلال الأحمر الإماراتي، حيث شملت (8) مساعدات شخصية، و(3) مساعدات لمؤسسات، وبقيمة إجمالية وصلت إلى (1,262,000) دولار.
- ❖ إعداد دليل مساعدات وإجراءات لجنة المساعدات الطارئة، والنماذج الخاصة بالمساعدات.
- ❖ إجراء البحث الاجتماعي لـ (294) حالة لصالح هيئة التقاعد والمعاشات، وكان من ضمنها (104) حالات في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة.
- ❖ تقديم المساعدات العينية لـ (48,000) أسرة من برنامج الغذاء العالمي على شكل طرود غذائية بقيمة (5,000,000) دولار، وتنفيذ برنامج الخبز مقابل الطحين لـ (1893) أسرة في محافظات نابلس، جنين، بيت لحم والخليل.
- ❖ عقد لقاءات مشتركة مع الهيئة الخيرية الهاشمية لتزويد الوزارة بعدد كبير من الحقائق المدرسية، و(9) حاويات من اللحوم المجمدة، و (5000) كمبيوتر محمول، و(2000) بيت متنقل للمتضررين من أحداث الحرب على غزة. وتزويد (2500) يتيم بطرود غذائية تبلغ قيمة الطرد الواحد (180) ديناراً، وتوزيع (40) طنّاً من الطحين على المناطق البدوية لتعزيز صمودهم في مواقعهم.
- ❖ رعاية توقيع اتفاقية بين معهد التعاون الدولي الياباني (JICA) وكل من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وبرنامج الغذاء العالمي بقيمة (2.8 مليون) دولار لتزويد (21,114) أسرة من المستفيدين من برنامج الحالات الصعبة في قطاع غزة بالطحين والسمك المعبأ، وتوقيع اتفاقية مع الإغاثة الإسلامية لتقديم المساعدة لـ (8,500) من الفقراء في المناطق المهمشة والتي طالها الجدار.
- ❖ تقديم تأمين صحي شامل لـ (65,721) أسرة، وتغطية نفقات إجراء (3) عمليات لإزالة المياه البيضاء من العيون.
- ❖ توفير الرعاية لـ (100) حدث من الذكور والإناث في مؤسستي دار الأمل ورعاية الفتيات، ورعاية (476) حالة من رقابة السلوك، وإحياء يوم اليتيم الفلسطيني بمشاركة (4,000) يتيم وأولياء أمورهم من كافة المحافظات، وإحياء اليوم العالمي لمكافحة التدخين والمخدرات بمشاركة طلاب المراكز الاجتماعية.
- ❖ الموافقة على أهلية (10) أسر تقدمت بطلبات لاحتضان أطفال فاقد الرعاية الأسرية.
- ❖ تسديد المبالغ المتراكمة منذ عام 2004 لصالح جمعية الإحسان الخيرية والبالغة (836,200) شيكل، وشراء خدمة من الجمعية لصالح (70) معاق سنوياً، وواقع (450) شيكل شهرياً لكل معاق، وتدريب (64) كفيفاً على الإرشاد الحركي، وتزويد (17) حالة بالأدوات المساندة، ومنح (73) معاقاً إعفاءً جمركياً لشراء سيارات خاصة.
- ❖ توفير (29) قرصاً للمعاقين، وتخريج (19) طالباً معاقاً من مركز الشيخ خليفة للمعاقين، واستقبال (25) من الطلبة الجدد في المركز، وتخريج (181) طالباً من مراكز تأهيل الشبيبة في المحافظات، وعقد ورشة عمل خاصة لتوطين مشروع تمكين الأسر الفلسطينية المحرومة اقتصادياً (DEEP) في الوزارة، وبلغ

- عدد المستفيدين من المشروع في الفترة المذكورة (572) أسرة، من بينهم (200) أسرة استفادوا من خدمات شبكة الأمان، و(372) استفادوا من الإقراض الصغير.
- ❖ تشكيل مجلس استشاري للسياسات الاجتماعية لبرامج الوزارة يضم جهات حكومية وأهلية وقطاع خاص وخبراء.
- ❖ منح ترخيص جديد لـ (22) حضانة، و(42) جمعية خيرية جديدة.
- ❖ إحياء مجلس التخطيط الأعلى، وتشكيل مجلس استشاري للسياسات الاجتماعية لبرامج الوزارة، وإعادة تأهيل وتطوير الشبكات الداخلية لكافة مديريات الشؤون الاجتماعية، وتزويد المديريات بـ (50) جهاز حاسوب.
- ❖ الشروع في إعادة هيكلة الوزارة، وإعادة إحياء وحدة المشاريع وتجديد الأموال، والانتهاه من إعداد استراتيجية التحويلات النقدية، والانتهاه من إعداد الإستراتيجية الوطنية للمسنين، ومباشرة العمل في إستراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية، ومباشرة العمل في الإستراتيجية الوطنية للقطاع الاجتماعي.
- ❖ إعداد الاتفاقيات والعقود اللازمة لدعم البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية، وإعداد خطة بناء قدرات الوزارة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).
- ❖ التوصل إلى تفاهات مشتركة مع الأشقاء في الأردن لتطوير مشروع مشترك يعمل على تطوير الكوادر البشرية بتمويل يصل إلى (2,000,000) يورو.
- ❖ الشروع في إحياء المجالس واللجان الوطنية القطاعية العليا (إحياء المجلس الأعلى للمعاقين، شبكة حماية الطفولة)، وعقد خمس دورات تدريبية داخلية في تحسين الأداء والكفاءة المهنية.
- ❖ إنجاز التعديلات المقترحة على قانون الطفل الفلسطيني، والشروع في إعداد أدلة إجراءات لجميع خدمات الوزارة والعمليات الإدارية، وتطوير دليل السياسات والإجراءات لمراكز حماية المرأة، وإعداد دليل مساعدات وإجراءات لجنة المساعدات النقدية الطارئة.

ومن جانب آخر قامت هيئة التقاعد الفلسطينية بما يلي:

- ❖ تطوير أنظمة التسجيل والاشتراكات، وتصميم وبرمجة وتطوير أنظمة خاصة بالمؤسسة، وتطوير الأنظمة الخاصة بالموارد البشرية، وتطوير برامج معاشات لقوى الأمن.
- ❖ إعادة تسوية جميع معاشات المتقاعدين المسجلين في دائرة المعاشات.
- ❖ إعداد قاعدة البيانات الرئيسية (PPAWB DATA BASE) على جهاز السيرفر المركزي، والتنسيق مع كافة الأطراف لوضع آلية نقل البيانات.
- ❖ إعداد وتركيب الشبكة المحلية، وإعداد جهاز سيرفر قواعد بيانات خاص بالبرامج والأنظمة المختلفة في الهيئة.
- ❖ مطالبة وزارة المالية والبلديات لتحصيل الديون ومخاطبة رئيس الوزراء بهذا الشأن.
- ❖ إعداد وتجهيز جهاز سيرفر (Domain controller) الخاص بالتحكم بموارد الشبكة، وتطبيق تقنيات التعليم الإلكتروني.
- ❖ تدريب الكوادر البشرية على البرامج اللازمة بالأنظمة المطبقة وبرامج (ميكروسوفت).
- ❖ دراسة عروض الاستثمار المتوفرة ومقارنتها بما هو مستثمر حالياً، ومتابعة الاستثمارات الحالية وتقييم الأداء.
- ❖ إطلاق موقع إلكتروني للهيئة، واستعمال المواد الإعلانية، والتنسيق مع وسائل الإعلام المرئية والصوتية.

ثانياً: دعم التعليم:

تتطلع الحكومة إلى دعم القطاع التعليمي لأهميته في خلق جيل فلسطيني متعلم ومثقف قادر على مواجهة سياسات الاحتلال الإسرائيلي الذي يسعى إلى تعزيز ثقافة الجهل والامية بين أبناء الشعب الفلسطيني. ودعماً للمسيرة التعليمية التي واجهت صعوبات جمة بسبب الانقسام الحاصل بين شطري الوطن من جهة وسياسات الاحتلال من جهة أخرى، تمكنت الحكومة الثالثة عشرة من توحيد عملية إجراء امتحانات الثانوية العامة في الضفة وغزة، وفق المعايير الفنية والإدارية التي صاغتها وزارة التربية والتعليم العالي ولجنة الامتحانات في الوزارة، مؤكدة أن ذلك يساهم في حماية النظام التعليمي وفي تعميق وحدة شعبنا. وفي جانب آخر وبهدف توفير فرص الالتحاق بالتعليم لجميع الطلبة بالإضافة إلى تعزيز التفوق والتميز العلمي صادقت الحكومة على القرارات التالية :

1. تخصيص مبلغ مليون دولار أمريكي للطلبة المتفوقين في الثانوية العامة لعام 2009م المسجلين في الجامعات الفلسطينية لتسديد رسوم الفصل الأول للعام الدراسي 2009م/2010م.
2. تخصيص مبلغ مائة وخمسون ألف دولار أمريكي لتشجيع الطلبة المتفوقين في امتحان الثانوية العامة للالتحاق في تخصصات العلوم والرياضيات.

3. ولتطوير أداء التعليم العالي وتعزيز ثقافة البحث العلمي وتبادل الخبرات مع الدول الأخرى قامت الحكومة بالمصادقة على انضمام فلسطين لعضوية اتحاد شبكات البحث العلمي والتعليم للدول العربية المتوسطية.

وعلى صعيد آخر قامت وزارة التربية والتعليم بـ:

- ❖ طرح ومتابعة إحالة (57) عطاءً للبناء المدرسي أو الخدمات الاستشارية الهندسية في الضفة الغربية بقيمة (17.630.624)، واستلام (51) مشروعاً إنشائياً، منها (17) مدرسة جديدة وتوسعة وصيانة (34) مدرسة قائمة بلغت تكاليفها حوالي (15 مليون) دولار.
- ❖ تزويد الأبنية المدرسية الجديدة بالتسهيلات اللازمة للمعاقين، وإنشاء مختبرات حاسوب جديدة، وتزويد المدارس بالأثاث والتجهيزات والقرطاسية والأدوات وكافة المستلزمات، بالإضافة إلى المختبرات العلمية ولوازمها والحواسيب ومختبراتها.
- ❖ طباعة الجزء الأول من الكتب لكافة الصفوف (1-12) في الضفة الغربية وغزة، وطباعة (12) عنواناً من أدلة المعلمين، ورزم تشمل جميع الكتب المقررة للطلاب المكفوفين بطريقة بريـل.
- ❖ حصر ذوي الإعاقة المدموجين في المدارس الحكومية وعددهم (4150) طالباً وطالبة للعام 2008-2009، واستحداث مركز للمصادر في الخليل، وإنشاء تسع غرف للمصادر في بعض المديریات.
- ❖ تنفيذ امتحان الثانوية العامة للعام 2009 بنجاح كبير وبالتنسيق بين جناحي الوطن، واستكمال إجراءات امتحانات الإكمال، وتنفيذ الامتحان التطبيقي الشامل لطلبة الكليات المتوسطة.
- ❖ تعيين المعلمين الجدد في مديريات التربية والتعليم بعد إخضاعهم لاختبارات نظرية، وإحالة المئات من المعلمين على التقاعد المبكر، وإجراء التنقلات اللوائية بين المديريات والداخلية في المديريات، وتدريب مئات المديرين والمعلمين والمعلمات والمشرفين في مجالات مختلفة.
- ❖ توقيع العديد من الاتفاقيات لخدمة قطاعات التعليم العام والتعليم المهني والتقني والتعليم الجامعي.
- ❖ تشكيل (32) نادياً بيئياً جديداً، وإنجاز الحقيبة التعليمية للدارسين في مراكز محو الأمية وتعليم الكبار، وتنفيذ أنشطة صحية لا صافية، وتنظيم مهرجانات رياضية، وإجراء مسابقات ثقافية علمية، وتنفيذ مشاريع لصالح الطلبة، وتنظيم مخيمات صيفية.
- ❖ استكمال العمل مع شركة يافا في برنامج حوسبة التخطيط والمشاريع، وربطه مع برنامج حوسبة المالية، وإعداد نظام للرقابة على نوعية التعليم مرتبط بنظام المراقبة والتقييم للخطة الخمسية.
- ❖ إصدار دراسة حول التسرب في العام 2007-2008، وتعديل تعليمات الانضباط المدرسي، وتعديل أسس النجاح والإكمال والرسوب للعام الدراسي 2010/2009م، ومراجعة معايير وأسس معادلة وقبول طلبة المدارس القادمين من خارج الوطن.
- ❖ إقامة احتفالات تكريمية لتكريم الطلبة المتفوقين في الجامعات والكليات والثانوية العامة للعام الحالي.
- ❖ تنظيم المئات من المنح الداخلية كمنح الرئيس ومنح مجلس الوزراء للمتفوقين، والمنح الخارجية والمقاعد الدراسية في الجامعات الأردنية وغيرها، واعتماد نظام معدل للإقراض لضمان تسديد القروض التي يحصل عليها الطلبة عبر البنوك، والبدء بتنفيذ منحة مجلس الوزراء لتقديم مساعدات للطلبة بقيمة (4 ملايين) دولار.
- ❖ تصديق ومعادلة آلاف الشهادات لخريجي الجامعات المحلية والخريجين من مختلف دول العالم.
- ❖ إنشاء مدرسة صناعية جديدة في منطقة جنين بقيمة (2.5 مليون) دولار بتمويل من الكوريين، وإنشاء وإعداد مشاغل لتخصصات مهنية جديدة في المدارس، وتجهيز مشغل اتصالات في مدرسة طولكرم الثانوية الصناعية، وفتح (20) شعبة تجارية في (20) مدرسة أكاديمية في (11) مديرية.
- ❖ توقيع اتفاقيات تعاون بين وزارة التربية والتعليم العالي وغرف الصناعة والتجارة لتنفيذ المشروع البلجيكي المتعلق "بتطوير مناهج التعليم والتدريب المهني والتقني".

❖ متابعة نشاطات المشروع الفنلندي، حيث تم افتتاح مقر رابطة التعليم المهني والتقني في بيتونيا، وعقد دورات تدريبية حول التعرف إلى عالم الأعمال (KAB) في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني لـ (25) مدرباً ومهندساً في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني، وتسجيل عدة حلقات إذاعية أسبوعية في راديو أجيال حول (التوعية المهنية، سوق العمل) بتمويل من مؤسسة (GTZ).

ثالثاً: دعم وتطوير القطاع الصحي:

لمواجهة المعوقات والصعوبات التي تعرض لها القطاع الصحي في الأونة الأخيرة، بسبب الحصار الإسرائيلي المفروض على المواطنين في قطاع غزة والذي أدى إلى تدهور الأوضاع الصحية للمواطنين خاصة ذوي الأمراض الخطيرة، ناهيك عن سياسة الانقلابين التي منعت المواطنين من مغادرة القطاع لتلقي العلاج، فضلاً عن اجتياح وباء انفلونزا الخنازير والذي أصاب العديد من المواطنين الأطفال والنساء وكبار السن قامت الحكومة بحملة اعلامية تناولت منع حركة حماس لذوي الأمراض الخطيرة كأعراض السرطان والقلب من مغادرة قطاع غزة عبر معبر بيت حانون لتلقي العلاج وسياسة إقصاء الكفاءات الطبية التي تمارسها حركة حماس ومنعهم من العمل في المرافق الصحية في قطاع غزة، والمساهمة في إنقاذ حياة المرضى، خاصة في ظل تدهور الأوضاع الصحية نتيجة الحصار المفروض على أهلنا، وأكدت الحكومة على هذه الإجراءات باطلة وغير قانونية وغير أخلاقية.

قد دعت الحكومة المواطنين إلى تأجيل التوجه لأداء فريضة العمرة تفادياً للإصابة بمرض انفلونزا الخنازير، وأكدت على أهمية اتخاذ الإجراءات الوقائية والتوعوية بين الوزارات المعنية للوقاية من هذا الوباء. وكانت الحكومة قد قررت تخصيص مبلغ 8 مليون دولار لشراء المطاعيم المناسبة ضمن استعدادات وزارة الصحة لمواجهة هذا الوباء.

وقد حققت وزارة الصحة ما يلي:

- ❖ الانتهاء من مراجعة الخطة الاستراتيجية، وإعداد الخطة السنوية لصحة المرأة للعام 2009 مع صندوق الأمم المتحدة للسكان لمشروع جودة خدمات الصحة الإنجابية، وإنجاز المسودات الأولى للأنظمة الخاصة بقانون الصحة العامة.
- ❖ إعداد المواد اللازمة لمكافحة العدوى في المستشفيات، وتزويد الوزارة بمخزون من دواء انفلونزا الخنازير.
- ❖ افتتاح بنك الدم الوطني الأول في فلسطين، وافتتاح العيادة النفسية في جنين.
- ❖ ترخيص (612) عيادة أسنان، وإصدار حوالي (25) مزاولة مهنة.
- ❖ البدء في برنامج التدريب على القيادة والريادة للعاملين في الإدارات الصحية، والتنسيق والإشراف على البرامج التدريبية لكليات التمريض والقبالة للفصل الدراسي الأول لعام 2008-2009، وتخريج الفوج الأول من الدبلوم العالي في تمريض التخدير.
- ❖ الانتهاء من إعداد مسودة نظام التعريف للتمريض في المستشفيات تمهيداً لعقد ورشة عمل لمدراء تمريض المستشفيات لمناقشته قبل اعتماده.
- ❖ توزيع أطباء الامتياز للتدريب ضمن البرنامج العملي للامتياز على العيادات والمستشفيات الحكومية وعيادات الوكالة
- ❖ وضع حجر الأساس لبناء طابق جديد في مستشفى طولكرم، وإنجاز بناء طابق رابع في مبنى الوزارة في نابلس، وترميم العيادات الخارجية في مستشفى الخليل الحكومي، وبناء وتشطيب العيادة النفسية في حلحول، إضافة إلى أعمال تصميم لتأهيل قسم الباطني والأشعة والجراحة، واستكمال بناء (450)م، وتحضير الأعمال اللازمة لترميم الطابق الأرضي لمديرية صحة رام الله والبيرة، إلى جانب أعمال بناء وتشطيب العيادة النفسية في نابلس، وترميم عيادة قفليله الغربية، وإنجاز تصاميم مبنى الأمراض غير السارية في رام الله والممول من الحكومة النمساوية، والبدء بترميم وصيانة سكن التمريض والأطباء في مستشفى الشهيد ياسر عرفات في سلفيت، وعمل صيانة كهربائية شاملة لكافة أقسام مستشفى الدكتور كمال للطب النفسي، وترميم قسم النسائية والتوليد في مستشفى رام الله وتجهيزه بأسرة ومعدات حديثة، وإنهاء عملية ترميم مستشفى الشهيد الدكتور خليل سليمان القديم في جنين، وترميم وتوسعة قسم الطوارئ في مستشفى رفديا بنابلس وترميم غرفة عمليات (Day Care) اليومية، ومباشرة العمل في إعادة تأهيل وترميم قسم الأطفال القديم في مستشفى الخليل لتحويله إلى عيادات خارجية.
- ❖ استلام وتسليم أجهزة ومعدات عامه، أثاث للمديريات والدوائر المركزية في الرعاية الصحية الأولية.
- ❖ عقد العديد من الدورات وورش العمل، والعديد من الاجتماعات الرسمية والدورية على المستوى الداخلي والخارجي.

- ❖ الإشراف على جميع أعمال المديريات من افتتاح العيادات، إنشاء عيادات وتأهيل وصيانة للمديريات والعيادات، جرد العام 2008.
- ❖ تدريب أطباء الامتياز والممرضات الجدد على سياسة التطعيم الشامل (EPI)، ونظام الرصد الوبائي، وتعريفهم بالسياسة المتبعة في عملية التبليغ عن الأمراض السارية.
- ❖ إنجاز تطعيم الأطفال حسب برنامج التطعيم الموسع، وتطوير جدول التطعيم على مستوى الوطن.
- ❖ إنتاج مواد لدليل التثقيف الصحي المدرسي، وتعيين أخصائيين نفسيين في بعض مديریات الصحة ضمن فرق الصحة المدرسية.
- ❖ جمع أجهزة الرصد الإشعاعي من المديريات وإرسالها إلى الخليل لفحصها وإعادة توزيعها على المديريات.
- ❖ البدء في بناء نظام رصد وطني في مركز المعلومات الصحية الوطني.
- ❖ الاتفاق مع بلدية قلقيلية على أن يتم حرق النفايات الطبية الصلبة ومخلفات التطعيم في محرقة البلدية بعد تجميعها من العيادات بإشراف قسم صحة البيئة.
- ❖ إضافة عدة فحوصات في مديرية صحة طوباس لم تكن موجودة من قبل مثل (فحص اللشمانيا، فحص الحمى المالطية، وفحص HIV).
- ❖ افتتاح عيادة سكري ومختبر في عيادة قبلان، وتجهيز مختبر في عيادة سبسطية، واستلام عيادة قبيري، واستلام مبنى جديد لعيادة قراوة بني حسان، وفتح مراكز جديدة في دير أبو ضعيف، أم التوت، الزاوية، رمانة).
- ❖ بدء العمل ببرنامج (IMCI) الخاص برعاية الطفولة في كل من عانين، رابا، جليون، طورة.
- ❖ افتتاح عيادات جديدة لكل من دير نظام، مزارع النوبابي، دير السودان، واستلام مبنى عيادة بيت ساحور، وإضافة عيادة حمل خطر لكل من العبيدية، زعتره، تفوح، وفتح مختبرات جديدة في كل من بير نبالا، الشيخ سعد، بيت اكسا، واستلام بعض العيادات مثل عيادة تل الصمود وعيادة رقعة من بلدية يطا.
- ❖ تعديل وتطوير قائمة الأدوية الأساسية (EDL)، واعتماد نظام التسعير الموحد للأدوية.
- ❖ افتتاح قسم الكلية في موقع جديد يتسع إلى (13) ماكينة، وافتتاح قسم فحص الثدي (mammography) في مستشفى بيت جالا، وتشغيل غرفة عمليات قسم الولادة في مستشفى الخليل بعد أن تم تجهيزها بجميع الأجهزة الطبية اللازمة.
- ❖ تركيب ثلاث ماكنات كلية في المستشفى الوطني بنابلس، وتركيب (15) سرير للمرضى في مستشفى الوطني موزعة على أقسام المستشفى.
- ❖ تركيب جهاز إنذار الحريق وإعادة تأهيل نظام الإطفاء في مستشفى الشهيد الدكتور ثابت ثابت في طولكرم.
- ❖ رفع عدد الأسرة في مستشفى يطا في قسم الولادة من (11_14) سريراً، وقسم الأطفال من (10_16) سريراً.

رابعاً: دعم العمل والعمال :

قامت الحكومة ممثلة بوزارة العمل بـ:

- ❖ افتتاح (45) دورة تدريب مهني جديدة استفاد منها (575) متدرباً من مختلف التخصصات، وبلغت تكلفة هذه الدورات (394245).
- ❖ منح ترخيص لـ (31) مؤسسة تدريب مهني خاصة، وتسجيل (10) جمعيات تعاونية جديدة، ووضع (5) جمعيات أخرى تحت التصفية، وإلغاء تسجيل (6) جمعيات تعاونية لمخالفتها الأنظمة، والموافقة على (97) ميزانية عمومية.
- ❖ افتتاح مركز تدريب مهني في قرية بيت عور التحتا، وتوقيع اتفاقية لبناء مركز تدريب مهني في نابلس.
- ❖ متابعة الخريجين الجدد عن طريق تنفيذ (10) زيارات إرشادية لهم.
- ❖ رفع عدد تصاريح العمل داخل الخط الأخضر التي تم تسليمها للوزارة من الجانب الإسرائيلي في الضفة الغربية (24308)، وقد بلغت الأموال التي تم تحصيلها من الجانب الإسرائيلي والناجئة عن الحقوق الاجتماعية للعمال داخل الخط الأخضر (9664129) شيكل.
- ❖ تسجيل (103) إصابات عمل منها (3) قاتلة، في حين تم اتخاذ (1033) إجراء بتنبيه، و(89) إنذار للمنشآت لتصويب أوضاعها القانونية، وتسجيل (21) مخالفة لعدم التزامها بمتطلبات السلامة والصحة المهنية، وإغلاق (3) منشآت إغلاقاً كلياً.

- ❖ متابعة (334) قضية نزاع عمل فردية وجماعية، حل منها (134) وتم تحويل (68) ملفاً للقضاء.
- ❖ تنفيذ إجراءات تعويضات مكافأة نهاية الخدمة المحصلة للعاملين في المؤسسات الوطنية وقد بلغت قيمتها (931004) شيكل.
- ❖ تنفيذ زيارات تفتيشية لـ (1791) منشأة، و(178) زيارة رقابية للمديريات ومراكز التدريب المهني، و(24) زيارة رقابية شاملة على الإدارات العامة والوحدات، و(20) زيارة إرشادية للمديريات، وتمت معالجة (17) شكوى.
- ❖ الاتفاق مع مجلس القضاء الأعلى على تخصيص قاضي للنظر في القضايا العمالية.

خامساً: تمكين المرأة والشباب:

في مجال شؤون المرأة:

انطلاقاً من مبدأ تعزيز تكافؤ الفرص والمساواة بين الرجل والمرأة وتحقيق العدالة الاجتماعية، سعت الحكومة إلى الاهتمام بالمرأة الفلسطينية وتمكينها، نظراً لدورها الرائد ونضالها الكبير في بناء المجتمع الفلسطيني ومؤسساته، وعليه قامت الحكومة الثالثة عشرة بالمصادقة على مشروع دمج النوع الاجتماعي في عملية إعداد الموازنة .

وعلى صعيد آخر قامت الحكومة ممثلة بوزارة شؤون المرأة بـ:

- ❖ تنفيذ (3) ورش عمل حول النوع الاجتماعي للفئات العليا والأولى في الوزارات، ولقاءان مع وزيرة الشؤون الاجتماعية، ووزير الزراعة، وتنفيذ ورشة بعد دراسة احتياجات الجمعيات في منطقة أريحا، وورشة عمل حول إعلان نتائج دراسة احتياجات النساء في منطقة مخيم شعفاط، حزما وعناتا، وأخرى حول قانون العقوبات، وعقد دورة تدريبية حول الموازنات الحساسة لكادر وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات استفاد منها (25) مشاركاً.
- ❖ عقد عدة اجتماعات، أبرزها مع البرلمان النسوي المقدسي، و(6) اجتماعات مع الوحدات التي تحتاج لدعم فني حول آليات مؤسسة وحدات النوع الاجتماعي في وزاراتهم، ومدير برنامج أهداف الإنمائية الألفية (UNDP) ومستشارة النوع الاجتماعي والتنمية، والمثلية اليابانية، ومحافظ القدس، ودائرة المرأة والطفل في محافظة القدس، والقنصل الإيطالي ومدير عام التعاون الإيطالي، واجتماع مع وزير العدل، وآخر مع السيد بيير سانيه رئيس قطاع العلوم الإنسانية والاجتماعية في (اليونسكو)، واجتماع مع وفد من الاتحاد الأوروبي برئاسة جوديت نيسة مدير البرنامج الإقليمي.
- ❖ تزويد (الأسكوا) بتعبئة الاستبيان الخاص بالآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين.
- ❖ تنفيذ (3) زيارات أثمرت عن أستحداث وحدة للنوع الاجتماعي في وزارة الزراعة.
- ❖ المشاركة بوفد فلسطيني في الاجتماع الرابع للمجلس الأعلى للمرأة العربية والذي نظّمته منظمة المرأة العربية.
- ❖ تنفيذ دراسة "تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للقروض المتناهية الصغر على المرأة الفلسطينية".
- ❖ الاتفاق على قيام مكتب التعاون الإيطالي بتمويل مشروع "توفير قروض للنساء في المناطق المهمشة بقيمة (1.000.000) دولار.
- ❖ إعداد تقرير حول إدماج قضايا النوع الاجتماعي في خطة وزارة التربية والتعليم فيما يخص التعليم والتدريب المهني.
- ❖ إقامة معرض صالون المرأة، وعرض المنتجات النسوية لمدة (3) أيام في الرام.
- ❖ تزويد الجامعة العربية بآليات عمل الوزارة في مجال تعليم الإناث حتى يتم إدراجها في استراتيجية المرأة العربية للأمن والسلام.
- ❖ تعيين (3) موظفين بعقود مع كل من (UNIFEM) والـ (UNDP) لمساعدة الوزارة على صياغة الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة.
- ❖ إنشاء وحدة متخصصة للتعامل مع الحالات المعنفة في مراكز الشرطة في بيت لحم، وإعداد دراسة بيانات محطه عن العوامل الحياتية للرجل وأثرها على العنف ضد المرأة.
- ❖ استقبال (7) شكاوى من المواطنين ومتابعتها.

في مجال دعم الشباب:

كون القطاع الشبابي يشكل الشريحة الأكبر في المجتمع الفلسطيني، ونظراً لإدراك الحكومة لأهمية هذه الفئة في النهوض بالمجتمع وبناء مؤسساته، فقد صادقت على تشكيل لجنة وزارية تعنى بأوضاع الشباب.

وقد قامت وزارة الشباب والرياضة بـ:

- ❖ تقديم مساعدة مالية للأندية والاتحادات الرياضية والتي بلغ عددها (47) نادياً واتحاداً رياضياً بمبلغ مالي يتراوح ما بين (1500-30000)، وتصويب أوضاع (9) أندية.
- ❖ تأهيل وتدريب (24) حكماً في لعبة كرة اليد في الضفة بتكلفة (1500) دولار، وتنظيم دورة تحكيم لكرة الطائرة لمدة (6) أيام بالتعاون مع اتحاد كرة الطائرة الفلسطيني.
- ❖ الإشراف والمتابعة لبطولات الأشبال والطلائع والطفولة، وتنفيذ احتفالات يوم الطفل الفلسطيني، والمشاركة في المهرجان الدولي للأطفال في أوكرانيا.
- ❖ ترخيص وتجديد الترخيص لـ (5) صالات رياضية، وإنجاز تأهيل ملعبين رياضيين في الخليل ونابلس.
- ❖ تنظيم العديد من الدورات: (72) دورة تدريبية للمشاركين في المخيمات الصيفية للطلائع بمشاركة (2485) مدرباً ومدربة، إضافة إلى دورات أخرى كدورة الشارة الخشبية الكشفية بمرام الله، دورة إدارة المعسكرات الشبابية، دورة الإعلام للشؤون الشبابية والكشافة، دورة تدريب مدربين للمعسكرات الشبابية، دورة التأهيل والتدريب للقيادة الشابة في عمان، دورة المشاريع الصغرى للشباب في مصر، دورة الشارة الخشبية في سوريا، وفي اللقاء الثامن عشر للجوالة العرب في عمان.
- ❖ المشاركة معسكر العمل التطوعي العربي في السعودية، وفي ملتقى الفنانين التشكيليين في تونس. وعقد (600) مخيم صيفي شارك فيها (78000) طليعي وزهرة في المحافظات، واستفاد منها (500) مؤسسة وطنية في الضفة والقطاع.
- ❖ عقد ورشات عمل حول (مرض الايدز، والأمراض المنقولة جنسياً)، وورشنة للمعسكرات الشبابية، ومتابعة (15) معسكراً شبابياً، وإقامة (120) ورشة تنقيفية، وتنظيم التجمع الكشفي الثالث في رام الله.
- ❖ إنجاز "مشروع الطلائع الزراعي" بالتعاون مع مؤسسة (الفاو)، و"مشروع سراج للطلائع" بالشراكة مع مؤسسة إنقاذ الطفل، واستهدف (9) أندية، وبمشاركة (300) طليعي وزهرة، إلى جانب المشاركات الخارجية للطلائع من خلال (4) وفود إلى المغرب، أوكرانيا، الشارقة، الأردن.
- ❖ عقد اجتماع تعريفي لمؤسسات الأمم المتحدة ببرامج الوزارة ومشاريعها.

سادساً: دعم وتطوير الثقافة والإعلام:

في مجال دعم الثقافة

- إن النهوض بالمشروع الثقافي الوطني المنفتح على العالم وثقافته، لمواجهة كل محاولات الطمس والقهر والانغلاق، وتعزيز الشعور بالانتماء الوطني، وقيم التسامح وحرية الرأي والتفكير والإبداع، تندرج ضمن خطة الحكومة الثالثة عشرة وقد تمثلت جهودها بما قامت به وزارة الثقافة وهو التالي:
- ❖ التحضير لإقامة معرض فلسطين الدولي للكتاب، وتنظيم معارض كتب في رام الله وبيت لحم، وتنظيم جناح في معرض دمشق الدولي للكتاب.
 - ❖ انتهاء لجنة القراءة والتدقيق من إعداد ملف (30) كتاباً من الكتب المرشحة للطباعة بمناسبة احتفالية القدس عاصمة الثقافة العربية، وتوزيع كتب مختلفة منها وكتاب محمود درويش "سنكون ما نريد" على مكتبات ومؤسسات. ودعم مكتبات الأسرى، وجمع الأعمال الأدبية للأسرى ونشرها.
 - ❖ إنجاز مؤتمر أدب الأطفال مع مؤسسة تامر ووزارة التربية والتعليم، وتطوير شبكة المكتبات وتحديد التوصيات الخاصة بوثيقة أدب الأطفال، وتنظيم دورات تدريبية لعدد من المكتبيين على إدارة المكتبات.
 - ❖ إنجاز (23) مشروعاً ثقافياً في (9) محافظات مجال المسرح والتراث والفنون الشعبية والمراكز الثقافية، منها (60)% مراكز ثقافية في المناطق المهمشة.
 - ❖ إنجاز الدراسات والمخططات الهندسية في ثلاثة مواقع: بديا، عرار، بيتا، والمساهمة في إنشاء مكتبات عامة في بيت جالا والرام بالتعاون مع المجالس البلدية وبدعم من (CHF)، والتحضير لإنشاء متحف سينمائي بالتعاون مع القنصلية الإيطالية.

- ❖ دعم برنامج النشاطات الثقافية في المخيمات الصيفية، وإنجاز مشروع المخيم الثقافي (تواصل) بمشاركة فتيان من غزة ومن المناطق الفلسطينية المحتلة عام 48 ومحافظات الضفة الغربية.
- ❖ الإشراف على مسابقات فرق الفنون الشعبية، وتنظيم واقتراح أسابيع ثقافية في محافظة سلفيت، قفيلية وبيت لحم، والمشاركة في الفعاليات الثقافية التي نظمت في الأردن ومصر، وتثبيت رزنامة مواعيد الأسابيع الثقافية في الدول العربية: الأردن، لبنان، عُمان، الشارقة، مصر والجزائر، وتنظيم الأسبوع الثقافي الأردني في محافظات رام الله وبيت لحم والخليل ونابلس، وإنهاء التحضيرات لاحتفال الفن والثقافة للمرأة الفلسطينية.
- ❖ تنظيم عروض مسرحية لفرقة "بيور بودروزي" البولندية في رام الله وبيت لحم وجنين، والمشاركة في مهرجانات تراثية وفنية في الريف الفلسطيني: سلفيت، فرخة، صفا، بيت عنان، بيت لقياء، جفنة، راجح السلفيتي.
- ❖ إنتاج فيلمين وثائقيين، والمساهمة في إنتاج (8) مسرحيات، وترويج مشاركات فنية في مهرجانات خارجية، وترشيح فرق فنية وأفلام للمشاركة في المهرجانات الخارجية، وتنظيم (10) ندوات وأمسيات ثقافية وشعرية في المحافظات.
- ❖ اختيار المرشحين للفوز بجوائز مسابقة المبدعين الشباب في القصة والشعر والدراسات النقدية.
- ❖ ترشيح واختيار طلبة لدراسة الفنون في مصر وسوريا وتونس كمنح دراسية، وترشيح (3) أشخاص للاستفادة من دورات تدريبية في إيطاليا.
- ❖ إقامة معارض للصناعات التقليدية: معرض للمطرزات بعنوان "كنعانيات"، معرض للتراث في معرض دمشق الدولي، معرض في بيت لحم بمناسبة القدس عاصمة ثقافية عربية. والتحصير لإقامة معرض جنوب إفريقيا.
- ❖ إعداد مسودة الخطة الإستراتيجية للوزارة ومناقشتها مع القطاعات الثقافية في محافظات سلفيت، جنين، طولكرم، رام الله، ورصد الملاحظات والتوصيات عليها. وإعداد مسودة الهيكل التنظيمي للوزارة (بالتعاون مع جامعة بيرزيت)، ومراجعة البعد النسوي في الخطة.
- ❖ المباشرة في إعداد لوائح العمل والإجراءات، والتحصير لإجراءات مؤسسة صندوق التنمية الثقافية، والبدء بمشروع الدليل الثقافي.
- ❖ ترخيص (20) مركزاً ثقافياً ودراسة احتياجاتها لتمكينها وتطوير عملها.
- ❖ البدء في التحضير مع اليونسكو والوزارات المعنية لمتابعة إجراءات مشروع (MDG)، والتحصير لتنظيم مؤتمر المخطوطات الخاص بالقدس.

دعم القطاع الإعلامي:

قامت الحكومة خلال الربع الأول لعملها بإنشاء المركز الإعلامي للحكومة كمؤسسة في إطار مؤسسي ومهني فاعل يهدف إلى خدمة الحكومة في شرح سياساتها وتفسير قراراتها وإعلام الجمهور حول برامجها ومواقفها وخطتها. حيث قررت نقل المركز الإعلامي الحكومي ومكتب المتحدث الإعلامي من وزارة الإعلام إلى رئاسة الوزراء.

من جانب آخر قامت وزارة الإعلام بـ:

- ❖ إنجاز مشروع قانون المرئي والمسموع، وعمل ورشة عامة حول المشروع، وإنجاز مشروع تنظيم المحطات الإذاعية والتلفزيونية.
- ❖ تنظيم جولة إعلامية ميدانية شارك فيها عشرات الصحفيين والإعلاميين على المناطق الساخنة في محافظة بيت لحم، وتنظيم (3) حلقات من برنامج واجه الصحافة في بيت لحم، حول أزمة المياه، ونتائج المرحلة الثانوية العامة 2009، والإهمال الطبي المتعمد بحق الأسرى في سجون الاحتلال، وحلقة أخرى بمناسبة مرور سنة أشهر على "القدس عاصمة الثقافة العربية 2009"، وحلقة حول المنح الجامعية وصندوق إقراض الطالب، لمسؤولين من وزارة التربية والتعليم العالي.
- ❖ إعداد تقرير شامل حول هدم سلطات الاحتلال للمباني والبيوت الفلسطينية، حيث بلغ مجموع ما هدم منذ عام 1967 وحتى الآن (23100) مبنى ومنزل، وإعداد تقرير مفصل حول الأطفال الأسرى في سجون الاحتلال.
- ❖ تنظيم حفل تكريم للإعلاميين والصحفيين في نابلس بمناسبة يوم الصحفي العالمي، وتنظيم ندوة سياسية بالتعاون مع جامعة النجاح وبحضور د.صائب عريقات للحديث عن الوضع السياسي الراهن، وندوة أخرى في جامعة النجاح حول الحريات الإعلامية، وأخرى في سلفيت لسفير فلسطين في القاهرة نبيل عمرو حول الموقف الفلسطيني من حكومة نتنياهو.
- ❖ تنظيم مؤتمر صحفي لـ د.سلام فياض ود.علي خشان وزير العدل وهاورد سامكو، حول افتتاح مكتب الشؤون العدلية في وزارة العدل.

- ❖ تنظيم مؤتمر صحفي لوزيرة الثقافة ووزير الثقافة الأردني بمناسبة زيارة وفد ثقافي فني أردني كبير للمشاركة في احتفالية القدس عاصمة الثقافة العربية، وتنظيم عدة مؤتمرات صحفية في مدينة الخليل حول قضايا وطنية تهم المواطنين.
- ❖ إنجاز ترخيص (23) مؤسسة إعلامية مختلفة، ومنح الترخيص اللازم لفتح سينما في نابلس بعد استكمال الإجراءات القانونية المطلوبة، والقيام بجولات ميدانية في المحافظات على المؤسسات الإعلامية للتأكد من التراخيص، والتقييد بالنظام والقانون، والموافقة على تسجيل (3) جمعيات أهلية تعنى بالإعلام، وإصدار ترخيص لمحطة "شباب F.M" في بيرزيت، ومحطة "نغم" في قلقيلية، وإصدار ترخيص لفضائية "فلسطين الغد"، وتجديد الترخيص السنوي لشركتي خدمات بث فضائي (استديوهات فلسطين الكبرى، والجزيرة).
- ❖ إصدار (53) بطاقة صحفية لصحفيين فلسطينيين وأجانب.
- ❖ تم إصدار العديد من البيانات والتقارير الصحفية حول قضايا وطنية هامة، وترجمتها إلى الانجليزية وتوزيعها.
- ❖ استقبال وفد صحفي مالطي، وترتيب جولة ميدانية له في القدس، واستقبال مدير عام فضائية "روسيا اليوم" السيد حيدر أغانين وترتيب لقاءات عديدة له مع السيد الرئيس، وهيئة الإذاعة والتلفزيون ووكالة وفا وصحيفة الحياة الجديدة.
- ❖ تنظيم ندوة سياسية في سلفيت حول ما تتعرض له القدس من إجراءات احتلالية يومية.
- ❖ تنظيم مؤتمر صحفي للوزير حسين الشيخ حول الحواجز الإسرائيلية ومعاملات لم الشمل.
- ❖ تنظيم جولة إعلامية للصحفيين للقرى القريبة من المستوطنات والمعرضة أراضيها للمصادرة والهدم.
- ❖ إمداد سفارات فلسطين في الخارج بالمعلومات والتقارير بصورة شبه يومية.
- ❖ تنظيم ورشة عمل في الخليل حول الإعلام المحلي بحضور محافظ الخليل، ومسؤولي المحطات المحلية، وتنظيم حملة إعلامية وشعبية في الخليل وضواحيها مساندة لأفراد الشرطة والأمن.
- ❖ إعداد تقرير خاص بالحواجز الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، وتقرير عن البلدة القديمة في الخليل.
- ❖ المشاركة الدورية في اجتماعات اللجنة الثلاثية (وزارات الإعلام، الداخلية، الاتصالات) لمتابعة ملفات المرئي والمسموع.
- ❖ إنتاج ملف خاص عن النكبة، وملف حول تاريخ الصحافة الفلسطينية، وتقرير عن الشهداء الفلسطينيين.
- ❖ إطلاق سلسلة من البرامج الإذاعية والتلفزيونية بالتعاون مع المحطات المحلية في جنين، في ذكرى النكبة.
- ❖ إصدار كتاب "المصطلح في الثقافة والسياسة والإعلام" لخبذة من الأدباء والصحفيين والباحثين.
- ❖ إنتاج تقرير عن القدس يرصد الانتهاكات الإسرائيلية في المدينة خلال العام 2008 والأشهر الأولى من العام 2009.
- ❖ تنظيم جولة ميدانية إعلامية على قرى وتجمعات في الأغوار، والاطلاع على ممارسات الاحتلال بحق المواطنين فيها، من هدم وتهجير ومصادرة.
- ❖ تنفيذ دورة تدريبية إعلامية لـ (12) مشاركاً ومشاركة، من مؤسسات رسمية وأهلية.
- ❖ تحديث برامج حاسوب متطور لعمل الدائرة المالية بالتنسيق مع وزارة المالية، وبرنامج حديث لشؤون الموظفين.

سابعاً: دعم شؤون القدس

- ❖ وكان أبرز ما قامت به الحكومة هو استحداث وزارة شؤون القدس برئاسة رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض لمتابعة استكمال بنائها وبناء كادرها الوظيفي وخطة عملها ومقرها، والتأكد من القيام بالمهام المطلوبة لتعزيز صمود المقدسيين.
- ❖ ونظراً لما تنتهجه سلطات الاحتلال من سياسات تتعرض لها المدينة المقدسية والمتمثلة في سياسة العزل والحصار والجدار والاستيطان وهدم البيوت وإخلائها والتضييق على المواطنين فيها وإغلاق العديد من مؤسساتها الوطنية، بهدف تغيير المدينة ومعالمها وواقعها الجغرافي والسكاني، وعزلها عن محيطها الفلسطيني جاءت مواقف الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة تجاه المدينة المقدسية ما يلي:
- ❖ حذرت الحكومة من الاستمرار في سياسة التهويد لمدينة القدس وتزوير الحقائق وطمس المعالم الإسلامية والمسيحية فيها، مشددة على ضرورة الوقف الشامل لسياسة هدم المنازل وإخلائها ومصادرة الأراضي والممتلكات، وضرورة إعادة فتح المؤسسات المقدسية ووقف إجراءات عزلها عن باقي الأراضي الفلسطينية.
- ❖ أدانت الحكومة الممارسات الإسرائيلية في مدينة القدس وباقي الأراضي الفلسطينية، وخاصة مخطط وزير الداخلية الإسرائيلي بشأن تخصيص ميزانية ضخمة لما يسمى "تطوير المستوطنات". واستنكرت القرارات

الإسرائيلية القاضية بهدم بناية في منطقة الشياح، والقرار القاضي ببناء فندق محاذي للبلدة القديمة في القدس الشرقية، وهدم منزلين في البلدة القديمة وتسليم إندارات لـ(20) عائلة من أهالي حي البستان لهدم منازلها.

- ❖ نددت الحكومة بالانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة في مدينة القدس، وبعائدات قوات الاحتلال على المواطنين، وبالزيارات الاستفزازية لبعض أعضاء الكنيسة المتطرفين إلى منزلي عائلي حنون والغاوي في حي الشيخ جراح لدعم المستوطنين الذين قاموا بعملية سلب للمنزلين، واستنكرت منع قوات الاحتلال الأمم المتحدة ومراقبين دوليين من زيارة الحي للإطلاع على الوضع هناك بعد أن طردت قوات الاحتلال تسع أسر من أهالي الحي.
- ❖ أدانت الحكومة الدعوات التي أطلقها بعض رجال الدين اليهود لتقسيم المواقع المقدسة في القدس، والتي تأتي في سياق التصريحات التي أعلنها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في خطابه من أن القدس عاصمة إسرائيل الموحدة، وضمان حرية العبادة لجميع الأديان وفق الأهواء الإسرائيلية.
- ❖ استنكرت الحكومة سياسة الاحتلال التي طالت مقبرة "مأمن الله" بتدميرها وإقامة متحف إسرائيلي على أنقاضها؛ للحيلولة دون وصول المصلين إلى الأماكن الدينية، كما استنكرت مخطتها القائم على بناء مدينة سياحية وكنيس يهودي تحت المسجد الأقصى.
- ❖ أعربت الحكومة عن إدانتها واستنكارها الشديدتين لسلسلة القرارات والقوانين الجديدة التي أعلنتها الحكومة الإسرائيلية بما يسمى "الحوض المقدس"؛ بهدف السيطرة على محيط البلدة القديمة بالقدس من الناحية الجنوبية الشرقية والمقرر إنجازه خلال السنوات الأربع المقبلة، والذي يشمل إقامة شبكة حدائق وطرق لتطويق البلدة القديمة وإحداث تغيير جذري في الوضع القائم فيها لصالح الجمعيات الاستيطانية.
- ❖ طالبت الحكومة جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ولجنة القدس، تفعيل القرارات الصادرة عنها بشأن القدس، وتوفير كل سبل الدعم المادي والمعنوي للحفاظ على عروبة القدس وحماية المسجد الأقصى والمقدسات المسيحية والإسلامية من المؤامرات الإسرائيلية.
- ❖ رحبت الحكومة بالبيان الصادر عن الجمعية البرلمانية اليورمتوسطية التي أعربت عن قلقها من الإجراءات والعملية الممنهجة التي تقوم إسرائيل بتنفيذها لتغيير المعالم الدينية التاريخية لمدينة القدس القديمة، إضافة إلى سياسة تهجير السكان ومصادرة ممتلكاتهم وهدم بيوتهم.

وفي إطار دعمها للمدينة ومواطنيها اتخذت الحكومة القرارات التالية:

1. إعادة تشكيل لجنة القدس الوزارية الدائمة.
2. تخصيص مبلغ (1.5 مليون) دولار إضافية كدعم استثنائي وطارئ لمؤسسات القدس ومجالسها المحلية، وذلك من أجل تعزيز إمكانياتها للقيام بمسؤولياتها في مواجهة الحملة الاستيطانية.

ثامناً: مواجهة سياسات الجدار والاستيطان:

في ضوء استمرار ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في تطوير المستوطنات وتقطيع أوصال المدن والقرى الفلسطينية، والمتمثلة بالحواجز والحصار المفروض على قطاع غزة وإغلاق المعابر، ناهيك عن الاعتداءات المستمرة على المواطنين وممتلكاتهم ومصادرة أراضيهم، قامت الحكومة الفلسطينية حيال هذه الممارسات بما يلي:

- ❖ أعربت الحكومة عن إدانتها واستنكارها الشديدتين للجرائم المنظمة التي يقترفها المستوطنون بحق المزارعين الفلسطينيين بمنعهم من الوصول إلى أراضيهم الزراعية، والاعتداء على مزارعهم وممتلكاتهم والتي أدت إلى حرق وإتلاف آلاف الدونمات الزراعية، إضافة إلى الأعمال الإرهابية الذي يتعرض له صيادو الأسماك في قطاع غزة من اعتقالات واعتداءات عليهم وعلى مراكبهم.
- ❖ استنكرت الحكومة قيام المستوطنين بشق وتعبيد طريق عبر أراضي قرية قريوت بمحافظة نابلس مما يهدد بمصادرة مئات الدونمات من الأراضي الفلسطينية.
- ❖ نددت الحكومة بقرار الحكومة الإسرائيلية منع رفع الأذان من مآذن المسجد الإبراهيمي الشريف خلال شهر حزيران 2009 لأكثر من 52 وقتاً، بحجة إزعاج المستوطنين المتواجدين في الجزء الذي قامت الحكومة الإسرائيلية بتخصيصه لهم بعد قرارها عام 1994 بتقسيم الحرم الإبراهيمي الشريف في إطار الإجراءات الإسرائيلية العنصرية للاستيلاء على الحرم الإبراهيمي بالكامل.
- ❖ أدانت الحكومة حملة الاجتياحات والتوغلات الإسرائيلية المتكررة للمناطق الفلسطينية، وتصعيد قوات الاحتلال لحملة الاعتقال والمداهمات وقيامها بالاعتداءات الهمجية على المواطنين وممتلكاتهم. وجددت

الحكومة إدانتها لحملة الاعتقالات الإسرائيلية ضد نشطاء المقاومة السلمية وخاصة في بلعين، ودعت للإفراج الفوري عنهم.

- ❖ تبنت الحكومة أهداف الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء، والكشف عن مصير المفقودين، وتقديم كافة أشكال الدعم والمساندة لأهالي الشهداء المفقودين.
- ❖ طالبت الحكومة الأمين العام للأمم المتحدة بتطبيق الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن جدار الضم والتوسع، والذي أكد على عدم شرعية الجدار والاستيطان في جميع الأراضي الفلسطينية التي احتلت منذ عام 1967 بما فيها القدس الشرقية، بالإضافة إلى التعويض وجبر الأضرار الناجمة عن بناء وإزالة الجدار.

ومن جانب آخر قامت وحدة الجدار والاستيطان التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء بـ:

- ❖ متابعة وتقديم اعتراضات ضد أوامر هدم أكثر من (112) بيت في المحافظات المختلفة، ورفع (28) قضية ضد اعتداءات المستوطنين في المحافظات، ومتابعة قضايا أراضي داخل المستوطنات، ومتابعة (10) قضايا ترحيل قسري.
- ❖ تقديم اعتراضات على تغيير مسار شارع (60)، ومتابعة تغيير مسار الجدار في بيت إكسا، والاعتراض على البوابات والمعابر في أكثر من محافظة وخاصة في شمال غرب القدس.
- ❖ الإسهام في دعم مسح أراضي في الخضر، والموافقة على المساهمة في دفع تكاليف عمل مخططات هيكلية في كل من الرماضين الشمالي والحديدية.
- ❖ دفع كفالات كل من حسن بريجية ومحمد بريجية وعزمي الشيوخي بعد اعتقالهم في مسيرة المعصرة.
- ❖ المشاركة في فعاليات ضد الجدار في أكثر من محافظة، وعقد اجتماع للجان العاملة في مجابهة الجدار والاستيطان في مقر الوحدة، وتشكيل لجنة شعبية شاملة لمحافظة القدس.
- ❖ المشاركة في التحركات الشعبية في مواجهة اعتداءات المستوطنين وإفقال البوابات الزراعية في بوابات الرادار، والتحضير لتنظيم مؤتمر للعمل الشعبي.
- ❖ تقديم تقرير شامل للجنة الوزارية حول العمل في مختلف ملفات مجابهة الجدار والاستيطان.
- ❖ تجديد مساعدة أحد رموز الصمود في منطقة مسحة هاني عامر، ودعم صمود واستصلاح أراضي في بلدة العيسوية بقيمة (380 ألف) شيكل.
- ❖ زيارة الحديدية في اليوم التالي لتوجيه إنذارات بالهدم في المنطقة، وزيارة أراضي العيسوية وتقديم اقتراحات ملموسة لدعم هذه المنطقة.
- ❖ الاجتماع مع اللجان والمجالس وبخاصة في وادي الرشا ورأس طيرة، والبحث بشأن تغيير مسار الجدار في المنطقة.
- ❖ عقد اجتماعات مع وزير الحكم المحلي ووزير الشؤون المدنية، والاتفاق مع الوزارتين على آلية للعمل المشترك والتعاون.
- ❖ متابعة المخطط الهيكلي لعرب الرماضين الجنوبي في مواجهة محاولات الترحيل، وتقديم مطالبة مالية بدعم تكاليف المخططات.
- ❖ زيارة محافظة نابلس والمناطق المستهدفة من اعتداءات المستوطنين والاتفاق مع المحافظة واللجان على آلية للعمل والتعاون، ومتابعة فورية لأوامر الهدم.
- ❖ متابعة الشركات النرويجية التي تستثمر في شركات إسرائيلية ضالعة في بناء الجدار، وقد توج هذا الجهد بقيام الحكومة النرويجية بسحب استثماراتها في إحدى هذه الشركات الإسرائيلية.
- ❖ إنجاز تقرير حول الخروقات الإسرائيلية في قضايا الجدار والاستيطان منذ صدور فتوى لاهاي وحتى الآن.

تاسعاً: دعم ومساندة الأسرى والمحربين:

إن ضمان حرية الأسرى والمعتقلين يقع على سلم أولويات الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة والتي تؤكد موقفها الثابت من أن حرية الأسرى هي جزء من حرية الوطن، حيث أن احتجازهم في سجون الاحتلال يشكل انتهاكاً صارخاً للقواعد والقوانين الدولية. وحيال هذه الانتهاكات:

- ❖ طالبت الحكومة منظمات حقوق الإنسان الدولية والمحلية التدخل الفوري لإنهاء حالة العزل وتحسين ظروف الأسرى إلى حين الإفراج عنهم، وشددت على أن موضوع أسرى العزل سيتم إثارته، وتبيان عدم قانونيته عبر تشكيل لجنة دولية لمناقشته وفضحه ووقفه ضمن إطار المجموعة المشكلة باسم "ممارسة التعذيب بحق الأسرى الفلسطينيين" وطالبتها أيضاً بفضح الممارسات الإسرائيلية وإلزام إسرائيل باتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية جنيف الرابعة وكافة المواثيق والأعراف الدولية بهذا الخصوص.

❖ دعت الحكومة كافة المؤسسات الحقوقية الدولية بتحمل مسؤولياتها تجاه إمعان إدارات السجون الإسرائيلية في فرض المزيد من إجراءاتها التعسفية بحق الأسرى وحرمانهم من أبسط الحقوق التي كفلتها كافة المواثيق والمعاهدات الدولية.

❖ حملت الحكومة الفلسطينية حكومة إسرائيل المسؤولية الكاملة عن تدهور الوضع الصحي للمعتقلين في السجون الإسرائيلية وفي سجن عوفر بشكل خاص، وطالبت كافة المؤسسات الصحية والإنسانية الدولية بضرورة التدخل الفوري للإطلاع على الوضع في سجن عوفر، وزيارة المعتقلين وتقديم العلاج اللازم لهم.

❖ استنكرت الحكومة الحكم الجائر الذي أصدرته محكمة عوفر العسكرية الاحتلالية بالسجن الفعلي على اللواء فؤاد الشوبكي لمدة (20) عاماً.

❖ أدانت الحكومة بشدة قيام سلطات الاحتلال بمنع الأسرى في سجونها من تقديم امتحانات الثانوية العامة، وطالبت كافة المؤسسات الدولية والحقوقية الضغط على إسرائيل لإلزامها بالتراجع عن هذا القرار.

وعلى صعيد القرارات الحكومية فقد صادقت الحكومة على:

❖ تخصيص مبلغ **142450** دولار لعقد مؤتمر دولي في 2009/11/29 لمناصرة أسرى ومعتقلي القضية الفلسطينية في السجون والمعتقلات الإسرائيلية والذي يهدف إلى تشكيل ضغط دولي إقليمي من أجل الإفراج الكامل عن كافة الأسرى الفلسطينيين دون قيد أو شرط، كذلك حشد الجهد المحلي في إطار موحد لدعم قضية الأسرى الفلسطينيين، والعمل على نقل القضية من الإطار المحلي إلى الإطار الإقليمي والدولي.

❖ تخصيص مبلغ (**2.050.175**) شيكل وذلك لتوفير الاحتياجات الخاصة بالأسرى داخل السجون الإسرائيلية بمناسبة شهر رمضان المبارك.

وقامت وزارة شؤون الأسرى والمحررين بـ:

❖ الإرشاد المهني ل(499) أسيراً محرراً الإرشاد المهني، وإعداد وتدقيق قوائم المنتفعين لتعزيز القدرات التعليمية للأسرى المحررين، وقد تم إصدار (900) حوالة مالية جامعية، والتحاق (550) أسيراً محرراً بالفصل الصيفي، وحصول (100) طالب جديد على خدمة التعليم.

❖ متابعة الأسرى الموقوفين في مراكز التوقيف قانونياً، حيث تمت متابعة (190) أسيراً والإفراج عن (7) منهم، ومتابعة الأسرى الموقوفين في محاكم التمديد، حيث تمت متابعة (257) أسيراً والإفراج عن (27) منهم.

❖ رفع المنع الأمني عن الأسرى أثناء التحقيق، حيث تم رفع منع الزيارة لـ (25) أسيراً، وتوجيه مراسلات للإدارة المدنية بخصوص أهالي الأسرى، حيث تم رفع المنع الأمني عن (40) شخص.

❖ تنظيم (48) زيارة لمراكز التوقيف، وزيارة جميع الأسرى الموجودين داخل التحقيق، وزيارة (830) أسيراً في السجون.

❖ إنهاء ملفات (125) أسيراً، وتقديم استئناف لـ (12) أسيراً من الأسرى الذين توجه لهم لوائح اتهام عبر المحامين، ومتابعة (111) أسيراً أمام اللجان، والإفراج عن (7) منهم، وتقديم استئناف لـ (12) أسيراً من الأسرى داخل لجان التلث.

❖ توفير (70) طبيباً متطوعاً للعمل على علاج الأسرى داخل السجون. وإطلاق سراح الأسير حمزة الطرايريه المصاب بالسرطان، وزيارة (145) أسيراً مريضاً، منهم (77) أسيراً انتهكت حقوقهم.

❖ زيارة (8) مديريات وإعداد تقرير تقييمي حول أداء المديريات وتمديد الاحتياجات لهن، وإعداد خطة عمل الوزارة على مدى العامين القادمين.

❖ استقبال (25) شكوى من المواطنين، ومعالجة (12) منها.

❖ استحداث برنامج مالي جديد (بيسان) لصرف المعاملات المالية في الوزارة.

❖ صرف مخصصات الأسرى بقيمة (47207930) شيكل، وصرف بدل كتنينة للأسرى بقيمة (7751000) شيكل.

- ❖ إعداد وتدقيق قوائم المنتفعين على نظام السلف، فهناك أسرى محررين قضوا (5) سنوات فأكثر يتلقون راتباً دائماً، وتم اعتماد (57) أسيراً جديداً.
- ❖ تحويل قيمة الغرامات المالية للمنتفعين، حيث تم تسديد غرامات مالية مفروضة على (836) من الأسرى بقيمة (1.5) مليون شيكل.
- ❖ رصد وتوثيق وتحديث أخبار الأسرى من خلال الصحف والنشرات، وإجراء اتصالات وتشبيك مؤسساتي مع المؤسسات المختصة بقضايا الأسرى والعاملة في مجال حقوق الإنسان، والتنسيق مع المؤسسات الإعلامية لتغطية وتفصيل قضايا الأسرى إعلامياً.
- ❖ زيارة (10) عائلات لذوي الأسرى القدامى في كل محافظة من المحافظات الـ (5) التي تمت زيارتها.
- ❖ إقامة مهرجان تكريم الأدياء من الأسرى بحضور كبار الأدياء الأسرى وذويهم.

الصعوبات والتحديات التي واجهت قطاع التنمية الاجتماعية :

- ❖ انعدام التنسيق ما بين وزارة الإعلام والمنابر الإعلامية الرسمية (الإذاعة والتلفزة ووكالة الأنباء والمعلومات وفا)، بالإضافة إلى عدم توفر القدرة المالية لافتتاح مكتب إعلام في القدس.
- ❖ عدم توفر اعتمادات مالية للقطاع الإعلامي لتعيين موظفين مؤهلين، وخاصة في مجال اللغة العبرية والترجمة للانجليزية والفرنسية.
- ❖ عدم إقرار قانون التربية والتعليم.
- ❖ التأخر في تنفيذ بعض البرامج الخاصة بقطاع التربية والتعليم في المحافظات الجنوبية بسبب الأوضاع السائدة.
- ❖ جدار الفصل العنصري حول المدينة المقدسة والحواجز العسكرية الثابتة على جميع مداخل المدينة تؤثر سلباً على المسيرة التعليمية حيث تعيق وصول الطلبة والمعلمين إلى مدارسهم. هذا بالإضافة إلى آثار الجدار على كافة المناطق التي تضررت باختراقه لأراضيها ما أدى إلى إعاقة وصول الطلبة والمعلمين إلى مدارسهم وأعاق بشكل نهائي التواصل معهم خلف الجدار.
- ❖ عدم توفر الأبنية والغرف الصفية في مدينة القدس لصعوبة الحصول على رخص للبناء من البلدية، ولعدم توفر الأراضي ما يدعو الوزارة إلى شراء أو استئجار مبان سكنية لاستعمالها كمدراس، لذا فهي غير ملائمة من الناحية التعليمية.
- ❖ عدم قدرة وزارة الصحة على إدارة القطاع الصحي الحكومي في قطاع غزة بسبب سيطرة الانقلابيين على المؤسسات الصحية الحكومية وإقصائهم للكفاءات الفنية والإدارية على خلفية الانتماء السياسي.
- ❖ إعاقة السفر للآلاف من المرضى الذين يحتاجون إلى رعاية صحية بسبب الحصار الإسرائيلي المستمر والحواجز الإسرائيلية في قطاع غزة مما هدد حياتهم بالخطر.
- ❖ غياب نظام التأمين الصحي الشامل.
- ❖ افتقار القطاع الصحي إلى بعض الكوادر المؤهلة في المجالات الطبية والتمريضية وخاصة التخدير والأشعة والكلية والقبالة.
- ❖ ضعف الامتثال لأحكام قانون العمل من قبل طرفي الإنتاج ومحدودية إمكانيات الإدارة العامة للتفتيش.
- ❖ عدم توفير ميزانيات لتنفيذ أنشطة وخطط لقطاع شؤون المرأة، خاصة وان عمل بعض الإدارات والدوائر يتطلب ميزانيات لتنفيذ أنشطتها، كالتدريبات التي تقوم بها الوزارة وكذلك الحملات الإعلامية.

التوصيات العامة بشأن قطاع التنمية الاجتماعية:

- ❖ ضرورة تحسين الظروف المعيشية للأسرى وصرف المخصصات المالية لهم ومساندة أهاليهم ودعم الأسرى المحررين بإيجاد وظائف لهم للتقليل من حدة البطالة بينهم.
- ❖ بضرورة الإشراف على المنابر الإعلامية الرسمية، وإيجاد صيغة للتنسيق الدائم فيما بين وزارة الإعلام وهذه المنابر، والعمل على توفير الدعم المالي لافتتاح مكتب إعلام في القدس.
- ❖ بضرورة إقرار قانون التربية والتعليم وتعديل قانون التعليم العالي ليتسنى للوزارة ضبط كافة جوانب العملية التعليمية في مختلف مستوياتها.
- ❖ النهوض بالمستوى التعليمي والأكاديمي والمهني في فلسطين واستمرار العملية التربوية دون أية عراقيل ودعم المدارس الموجودة في البلدة القديمة بالقدس والحد من ظاهرة تسرب الطلاب من مدارس القدس وخاصة في المرحلة الإلزامية، واتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية للحد من هذه الظاهرة.
- ❖ المصادقة على قانون التأمين الصحي الإلزامي وبناء مؤسسة التأمين الصحي الوطني.

- ❖ استقطاب كفاءات تخصصية من الخارج لتقليص التحويلات للخارج ولتعزيز برامج التدريب في المستشفيات.
- ❖ تعميم محاكم العمل على جميع محافظات الوطن وعدم حصرها بمناطق الشمال والوسط والجنوب.
- ❖ زيادة الخدمات المقدمة للجمهور من أجل المساهمة الفاعلة في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية في المجتمع الفلسطيني.
- ❖ مواجهة كافة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي تهدف إلى تهويد وغزل القدس وتهجير مواطنيها وزيادة الدعم المالي للمؤسسات المقدسية ومواطنيها.
- ❖ مواجهة سياسات الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة في توسيع الاستيطان وجدار الفصل العنصري ومصادرة الأراضي والمخططات الإسرائيلية في هدم المنازل.
- ❖ زيادة الاهتمام بقطاع المرأة والطفل وتوفير مزيد من الاهتمام والدعم للقطاع الشبابي.

ثالثاً: قطاع التنمية الاقتصادية

ركزت الأجندة الوطنية للحكومة الثالثة عشرة على ضرورة إعادة هيكلة القطاع الاقتصادي وزيادة كفاءة السوق المحلي، وإعادة هيكلة البيئة الاستثمارية، وتشجيع المنتج الوطني والشراكة مع القطاع الخاص وذلك من أجل النهوض الاقتصادي، كونها تشكل مطالب رئيسية لبناء المؤسسات وقيام الدولة، وتتمثل سياسات هذا القطاع بـ:

أولاً: تنمية الاقتصاد والصناعة والتجارة

أن سياسات الخنق الاقتصادي المتمثلة في الحواجز والإغلاقات التي تمنع حركة البضائع والأفراد وجدار الفصل العنصري الذي يؤثر على الأراضي والمياه كونها تشكل موارد أساسية للاقتصاد، وحصار قطاع غزة بالإضافة إلى سياسة الاستيطان، تجعل من تدهور الاقتصاد الوطني أمراً حتمياً.

وقد قامت الحكومة ممثلة بوزارة الاقتصاد الوطني بـ:

- ❖ تسجيل (519) شركة مختلفة، برأس مال (60 مليون) دولار، وإصدار (2831) رخصة برأس مال (57 مليون) دولار، وإصدار شهادات منشأ للتصدير برأس مال (11.6 مليون) دولار، وترخيص وتجديد وتحديث (386) منشأة صناعية.
- ❖ في مجال الملكية الفكرية تقدم للوزارة (510) طلبات تسجيل، وإصدار (894) شهادة، وتجديد (55) شهادة، و(112) معاملة نقل ملكية، ودمغ (1.7) طن من المجوهرات الذهبية.
- ❖ المشاركة بفاعلية في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، وتفعيل اللجنة الاقتصادية المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية. والمشاركة في لجنة التشريعات.
- ❖ تطوير العمل في برنامج ضمان القروض بين الأوبك وصندوق الاستثمار الفلسطيني.
- ❖ إنجاز (3) مؤتمرات للحوار الوطني بين القطاعين العام والخاص، والبدء رسمياً بتشكيل اللجنة الفنية للحوار الوطني بين القطاعين.
- ❖ إنجاز دليل الإجراءات الموجه للمواطنين، وتوفير المعلومات بالكامل على شبكة الانترنت.

ثانياً : دعم القطاع الزراعي :

في مجال دعم الحكومة للقطاع الزراعي وتنميته والذي يشكل داعم رئيسي وأساسي للاقتصاد الفلسطيني كونه يوفر الأمن الغذائي الفلسطيني ويعمل على زيادة الاستثمار قامت الحكومة بالمصادقة على رصد مبلغ مالي بقيمة 750 ألف دولار وتضمينها في موازنة وزارة الزراعة لصالح مشروع " تخضير فلسطين " نظراً لأهميته والذي يركز على القيام " بزراعة 5 مليون شجرة وإعادة زراعة المحميات الطبيعية والغابات والمراعي وزراعة الأراضي الحكومية والوقفية كذلك الأراضي بجانب المستوطنات وزراعة الأشجار المثمرة ذات المردود الاقتصادي والتي تعاني من مشكلة في التسويق وغيرها من المشاريع والنشاطات التي ستعمل على تخضير فلسطين.

ومن جانب آخر قامت وزارة الزراعة بـ:

- ❖ إعداد مشروع قانون التأمين الزراعي وعقد (3) ورشات لمناقشة مسودة القانون.
- ❖ تخصيص (3 مليون) دولار للإقراض الزراعي والتمويل الريفي من خلال مشروع إدارة المصادر الطبيعية.
- ❖ مخاطبة كافة المؤسسات الأهلية في المحافظات لتوفير قاعدة بيانات شاملة، والانتهاء من صياغة مسودة مذكرة تفاهم عامة لتفعيل التعاون والتنسيق بين الوزارة والمؤسسات الأهلية، وعقد اجتماع مع اتحاد الجمعيات التعاونية لعصر الزيتون.

- ❖ الاتفاق مع معهد التدريب الوطني في بكار على إعداد استمارة تحديد الاحتياجات التدريبية لكادر كل مؤسسة من المؤسسات الأهلية.
- ❖ عقد اجتماع مع مجموعة من المزارعين لتنظيمهم في إطار جمعية تعاونية في مجال الاستزراع السمكي.
- ❖ إعداد مشروع نظام صحة الحيوان، وإجراء بعض التعديلات على كل من مشروع نظام الحجر البيطري ومشروع نظام التداول في العلاجات البيطرية.
- ❖ تجهيز وتوزيع استمارة الرضى الوظيفي على جميع الموظفين من أجل تعبئتها ومن ثم تحليلها، وتجهيز استمارة رضى المتعاملين مع الوزارة.
- ❖ تنفيذ (4) دورات داخلية لتدريب الموظفين ما بين المكتب والحقل، وتشكيل لجنة إعادة دراسة الرسوم والإيرادات الزراعية، وتحديث أنظمه البرامج لدائرة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد.
- ❖ تنفيذ (70) اجتماعاً، و(52) دورة تدريبية، و(726) زيارة فرديه، و(84) محاضره، و(24) مشاهدة، و(3) ورش عمل، و(43) يوم حقل، و(93) منشور في مختلف الفروع الزراعية.
- ❖ تسجيل (99) حلقة إذاعية زراعية، وبث "سبوتات" توعوية إذاعية حول مرض أنفلونزا الطيور.
- ❖ إعداد التقرير الأول حول استراتيجية القطاع الزراعي، وتشكيل اللجنة الوطنية القطاعية، ووضع خطة عمل لإعداد الإستراتيجية حتى نهاية العام الحالي، وتشكيل لجنة لتقييم الوضع الحالي للمركز، وعقد ورشة عمل تحت عنوان " دور البحث العلمي في تنمية القطاع الزراعي".
- ❖ تطبيق إجراءات الحجر الزراعي، وإصدار (225) شهادة صحة زراعية لمنتجات نباتية مختلفة لتصديرها للخارج، والموافقة على ترخيص (46) مركزاً لبيع الأشتال المختلفة في المحافظات الشمالية.
- ❖ تطبيق إجراءات تنظيم المبيدات الزراعية، وتنفيذ برامج مكافحة الآفات الإقتصادية على محصول الحمضيات والزيتون.
- ❖ توريد لوازم كهربائية لـ (12) بئراً زراعياً في مدينة قلقيلية ومحيطها، وإجراء مشاهدات استخدام المياه العادمة المعالجة في إنتاج الأعلاف في قلقيلية، وتجهيز (94) بئراً وخزاناً زراعياً في الخليل، بيت لحم، دورا، قلقيلية، وجنين، وإجراء مشاهدات لاستخدام المياه الرمادية في إنتاج الخضار والأعلاف في طولكرم، وإجراء تجارب حول استخدام المياه العادمة المعالجة في إنتاج الخضار في محطة تنقية البيرة، وتدريب المزارعين حول استخدام مصادر المياه غير التقليدية، والمشاركة في إعداد دليل استخدام المياه المالحة ودليل استخدام المياه العادمة المعالجة في الزراعة، وإعداد مجموعة من النشرات الإرشادية للمزارعين حول استخدام المياه المسوس في الزراعة.
- ❖ عقد الاجتماع الأول لمجموعة العمل التحضيرية في مجال الجفاف وشؤون البدو، واستصلاح (500) دونم في الخليل، وبيت لحم، ودورا، وبناء (1700)م من الجدران الاستنادية الحجرية في القدس، قلقيلية، الخليل ، بيت لحم ودورا.
- ❖ إعداد تقرير مسح خصوبة التربة واستصلاح الأراضي المتدهورة بسبب الملوحة، وعقد عدة لقاءات مع الـ (UNDP) والمؤسسات المحلية والدولية، وعقد ورشة عمل مركزية في الوزارة مع المختصين للبدء بتنفيذ نشاطات المشروع، وإعداد وثيقة مشروع تخضير فلسطين بالتعاون مع الـ (UNDP) بتكلفة (12 مليون) دولار، وجمع (150) كغم من الأشتال الحرجية والرعوية والظلة.
- ❖ تدريب (24) كادراً من العاملين في مجال التسويق في الوزارة على معايير الجودة العالمية، والبدء بتنفيذ (7) مشاهدات حول تقنيات ما بعد الحصاد، وتواصل البحوث التطبيقية حول حفظ محصولي البندورة والعنب الطازجين، ووضع خطة عمل لمواقع المشاهدات ضمن مشروع تعزيز الخدمات الزراعية في الأغوار.
- ❖ تدريب (4) عناصر من طاقم وزارة الزراعة في دورة تدريب مدربين في مجال طرق الزراعة الجيدة ووضع خطة عمل لإرشاد المزارعين ضمن مشروع (global job)
- ❖ زراعة (4200) فسيلة نخيل في محافظتي أريحا والأغوار وطوباس بتمويل من الحكومة الهولندية.
- ❖ رصد (12) مرضاً وبائياً في الحيوانات، و(10) أمراض وبائية في الدواجن، وإرسال التقرير إلى منظمة الأوبئة العالمية.
- ❖ تحصين (16850) رأس جذري، و(238417) رأس قلاعية أغنام، و(3848) رأس قلاعية أبقار، و(21163) رأس تسمم معوي، و(37300) رأس طاعون، و(150) رأس كلاميديا، إضافة إلى متابعة تحصين الحمى المالطية وعمل مسح مصلي للأغنام.
- ❖ إدخال عدد من الفحوصات الجديدة والتي يجري تحديثها في المختبر للاستغناء عن المختبرات الإسرائيلية، وفحص (212) مزرعة لاحم، و(11) مزرعة بياض، و(14) مزرعة أبقار، و(64) مزرعة ماعز وضأن، و(7) مزارع حبش، و(5) مزارع أرانب، وتشخيص (16) مرض وبائي في الحيوانات

ثالثاً: دعم وتنمية القطاع السياحي

قامت الحكومة في الربع الأول لعملها بالمصادقة على تمويل "بناء وتجهيز وتشغيل متحف الشهيد ياسر عرفات"، وتخصيص منحة لمؤسسة الشهيد "مؤسسة ياسر عرفات" بقيمة (2.000.000) مليوني دولار أمريكي لإنجاز المرحلة الأولى من المشروع، وذلك لإقامة متحف وطني بجانب ضريح الشهيد ياسر عرفات والذي يلخص محطات سيرة حياته بحيث يكون قبلة للزائرين الدوليين والمحليين.

وفي مجال آخر قامت وزارة السياحة والآثار بـ:

- ❖ تنفيذ (80) تفتيش دوري وإجرائي و(19) تفتيش طارئ، والاجتماع مع وكيل النيابة في محافظتي بيت لحم والخليل لوضع آليات متابعة المخالفين في المحاكم، فقد تم إغلاق مكتب سياحة في الخليل، وفندق سياحي في أريحا، وتقديم لوائح اتهام ضد (10) مؤسسات سياحية غير مرخصة، ومتابعة (4) شكاوي سياحية.
- ❖ تجديد ترخيص (65) مؤسسة سياحية قائمة، وترخيص (12) مؤسسة جديدة، تحضير الكشوفات المحدثة لجميع المهن السياحية وإعداد الإحصاءات والدراسات السياحية.
- ❖ التوقيع على مذكرة تفاهم بين الوزارة والجهاز المركزي للإحصاء بهدف تطوير آليات التعاون المشترك بين الطرفين.
- ❖ عقد اجتماعات دورية مع جمعيات القطاع السياحي الخاص، وإنهاء مسودة مجلس تنشيط السياحة الفلسطيني بالتعاون مع ممثلي القطاع السياحي الخاص.
- ❖ الحصول على إعفاءات لعدد من المشاريع السياحية، وتمديد الإعفاء لعدد من المشاريع من خلال هيئة تشجيع الاستثمار.
- ❖ التحضير للمشاركة في المعارض السياحية الدولية. والمشاركة في أعمال الدورة الـ (12) للمجلس الوزاري العربي للسياحة بالجمهورية اليمنية، وفي مهرجان صيف صنعاء في اليمن.
- ❖ تنظيم جولة للإدلاء السياحيين والمشاركة في ورشة عمل في نابلس، وعقد اجتماعات متعددة مع بلدية نابلس وهيئة تنشيط السياحة، وتنظيم جولة تعريفية إلى محافظة بيت لحم لمدرء وحدات العلاقات العامة والإعلام في الوزارات والمؤسسات الحكومية.
- ❖ المشاركة في العديد من البرامج الإذاعية في المحطات المحلية للحديث عن السياحة الفلسطينية، وتنظيم ورعاية العديد من الفعاليات والمهرجانات، والمشاركة في مؤتمر الآثار الدولي في رام الله.
- ❖ متابعة مشروع السياحة المستدامة وإشراك المجتمع المحلي في هذه التنمية، والتوقيع على مذكرة التفاهم بين الوزارة وجامعة "لين" الهولندية لتأهيل موقع تل بلاطة في نابلس، وتوقيع اتفاقيتين مع اليونسكو في مجال الحفاظ على التراث الثقافي.
- ❖ المصادقة على (1778) رخصة بناء في الضفة الغربية، والقيام بالعديد من الجولات التفتيشية على المواقع الأثرية، والقبض على مجموعة من تجار الآثار وضبط مواد أثرية مسروقة.
- ❖ إنتاج مواد إعلامية سياحية باللغات البولندية، الانجليزية، الألمانية، الإيطالية والاسبانية.
- ❖ استكمال مشروع تنظيف المواقع الأثرية، وتنفيذ عدد من الحفريات الأثرية الاختبارية.
- ❖ تأهيل وتطوير نفق بلعمة الأثري في محافظة جنين، وترميم وتطوير المقابر الرومانية في نابلس.
- ❖ إعادة تأهيل متحف قصر هشام وإعداد اللقى الأثرية وترقيمها وعرضها، وصيانة وتأهيل أولي لمتحف طولكرم، ومتابعة أعمال التأهيل لمتحف الرواية في مركز السلام في بيت لحم، وإنشاء متحف جديد في بلدة دورا الخليل.

رابعاً: دعم قطاع التكنولوجيا والمعلومات

في ظل الثورة المعرفية والعلمية التي تجتاح العالم تسعى الحكومة لتعزيز وتطوير أنظمة التكنولوجيا والمعلومات في القطاع كونه يوفر الفرصة لتعزيز شفافية الحكومة والارتقاء بمستوى التواصل بينها وبين المواطنين.

وفي هذا المجال تمثلت جهود الحكومة ممثلة بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بما يلي :

- ❖ إعادة ترتيب الشبكة الداخلية في مقر الوزارة وتشغيلها وتوحيدها بالشكل والمواصفات المطلوبة، والكشف على شبكات الاتصالات والرقابة عليها، والبدء بوضع الخطط والترتيبات الضرورية لتسهيل عملية الدعم الفني الداخلي لمقر الوزارة، وعمل نقطة إدارة مركزية للشبكة وللصيانة.
- ❖ استكمال تصميم البوابة الالكترونية للحكومة الالكترونية، ووضع مخطط وهيكل خاص بالبوابة، وجميع المعلومات عن الخدمات الحكومية، واستكمال إعداد مشاريع القوانين الإلكترونية لإقرارها.
- ❖ إصدار (58) رخصة لشركات عاملة في حقل الاتصالات ما بين ترخيص محطات للمرئي والمسموع، استيراد أجهزة سلكية ولاسلكية، ورخص للتجار بها، ورخص لصيانتها وادوات إدخال بضاعة لشركات تعمل بحرفة استيراد الأجهزة السلكية واللاسلكية، وإصدار رخص للاتصالات عبر الانترنت.

- ❖ الاستمرار في الاجتماعات الدورية الأسبوعية للجنة الثلاثية (الداخلية والإعلام والاتصالات)؛ لمتابعة قضايا المرئي والمسموع والفضائيات، وما يستجد على ملفات أصحاب حرف الاتصالات. والمشاركة في لجنة دراسة ومناقشة مشروع قانون المرئي والمسموع.
- ❖ الرقابة على الطيف الترددي في مختلف المحافظات، والكشف على المحطات الإذاعية والتلفزيونية في مختلف المحافظات وحل مشاكل التداخل بينها.
- ❖ المشاركة في أعمال اللجنة المكلفة بمراقبة قانون هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، والمشاركة في أعمال اللجنة الفنية الثلاثية المكلفة بملف تصويب أوضاع المحطات الإذاعية والتلفزيونية، وفي لجنة دراسة مطلب وضع رسوم على هوائيات البث التابعة لشركة المحمول من قبل الحكم المحلي، واعتماد أسعار متعلقة بالربط البيني بين الشركات المشغلة.
- ❖ المشاركة في اجتماع فريق العمل لبريد الرسائل والبريد الدعائي في مصر، والمشاركة في اجتماع فريق العمل للتخصيص لمؤتمر الدوحة في مصر.
- ❖ الاجتماع مع الجانب الإسرائيلي لبحث آلية التبادل البريدي المباشر بناءً على اتفاقية جنيف، وتخصيص مقر لمكتب التبادل البريدي المباشر، وبدء العمل مع وكالة التنمية الأمريكية بخصوص إعادة تأهيل المكاتب البريدية.
- ❖ عقد دورة (ICDL) بمشاركة (160) متدرباً من موظفي القطاع الحكومي.
- ❖ المشاركة في دورات فنية خارجية لعدد من المهندسين الجدد ضمن خطة تأهيلهم للانخراط في العمل.

خامساً: إصلاح إدارة الأراضي:

تابعت الحكومة الثالثة عشرة أعمال الحكومة السابقة فيما يتعلق بإصلاح إدارة الأراضي، حيث قامت باستصدار 12 قرار حكومي تم فيه الموافقة على منح أذونات شراء أموال غير منقولة للأجانب الطبيعيين والأشخاص المعنويين، وتأتي هذه الإجراءات تأكيداً على سلامة تنفيذ القرار على الأشخاص المعنويين وعدم وجود خلل قانوني مثل انتحال أشخاص لأسماء معينة غير أسمائهم من أجل الحصول على إذن شراء أو غير ذلك.

ومن جانب آخر قامت سلطة الأراضي بـ:

- ❖ الانتهاء من أعمال بناء مكتب سلطة الأراضي في جنين، وسيتم تجهيز المبنى بالمعدات والأثاث اللازم من خلال مشروع "PACE" مشروع تعزيز القدرات الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية" حسب خطة العمل المتفق عليها.
 - ❖ إنجاز التصميمات الداخلية لإعادة تأهيل مكتب تسجيل الأراضي في نابلس.
 - ❖ الاستمرار في بناء نظام تسجيل الأراضي المحوسب، والبدء بأعمال المسح الضوئي للملفات.
 - ❖ مراجعة وتعديل دليل التسوية. وتسوية (3) أحواض في بيتونيا تسوية نهائية.
 - ❖ إنهاء مخططات لـ (4) أحواض تسوية في بير نابلا.
 - ❖ استكمال بناء قاعدة البيانات الخاصة بالأراضي الحكومية.
 - ❖ استكمال أعمال المراجعة بنسبة (30%) من ملفات الإيجارات الخاصة بالأمالك الحكومية.
 - ❖ إتمام أعمال مساحة لـ (1624) دونماً في محافظة بيت لحم.
 - ❖ شراء الأجهزة والمعدات اللازمة لأعمال التسوية في المحافظات الشمالية.
 - ❖ يجري العمل على تعيين الموظفين لتشكيل الفرق الميدانية للبدء بأعمال التسوية في باقي محافظات الوطن.
- الصعوبات والتحديات التي واجهت قطاع التنمية الاقتصادية :**
- ❖ الإجراءات الإسرائيلية وانعكاسها على المناخ الاقتصادي الفلسطيني (عدم السيطرة على المعابر والحدود، وتقسيم المناطق إلى A,B,C، كذلك عدم التزام إسرائيل بتنفيذ الاتفاقيات الموقعة).
 - ❖ ضعف الشراكة والتنسيق بين القطاعين العام والخاص.
 - ❖ نقص في بعض التجهيزات الفنية والتي تؤدي لصعوبة انجاز عمليات الكشف الفني الدقيق على محطات البث الخاصة بشركات الاتصالات والرقابة على الطيف الترددي.
 - ❖ إعاقة تنفيذ المشاريع والخطط في قطاع تكنولوجيا المعلومات بسبب عدم توفر الدعم المالي للمشاريع المعتمدة ضمن الخطة متوسطة المدى .
 - ❖ عدم تمكن وزارة السياحة والآثار من أداء مهامها في قطاع غزة وذلك بسبب الانقلاب الحمساوي فيها وفصلها عن الضفة، ناهيك عن الاحتلال الإسرائيلي الذي يعيق ويحد من حرية الحركة على مداخل مدينة بيت لحم وإمعانه في فصل القدس وتهويدها.
 - ❖ قدم القوانين التي يعمل بموجبها القطاع السياحي وعدم تغطيته لكافة جوانب العمل المتعلقة بالسياحة والتراث الثقافي.

التوصيات العامة بشأن القطاع الاقتصادي:

- ❖ زيادة الدعم للاقتصاد الوطني الفلسطيني لإنعاشه وتحريره من التبعية الإسرائيلية .
- ❖ التغلب على العوائق والصعوبات التي يضعها الجانب الإسرائيلي والعمل على إلزام جميع الأطراف بالاتفاقيات الموقعة.
- ❖ رفع مستوى التنسيق والبناء المؤسسي بين القطاعين العام والخاص.
- ❖ التوصية بتوفير الدعم المادي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ليتمكن من تنفيذ المشاريع المقررة في خطة التنمية متوسطة المدى.
- ❖ دعم القطاع الزراعي والعمل على تكثيف الدعم لقطاع غزة والمحافظة على المصادر الطبيعية وإدارتها المستدامة والاستمرار في تمويل المشاريع التطويرية لتنمية القطاع الزراعي.
- ❖ زيادة الاهتمام بالقطاع السياحي بما يتلاءم وأهمية فلسطين السياحية والتاريخية والدينية، مع إعطاء الأولوية في الخطط الوطنية للتراث الثقافي.

رابعاً: قطاع البنية التحتية

يمثل قطاع البنية التحتية أهمية كبيرة للنهوض بالدولة ومؤسساتها لما يقدمه من خدمات أساسية ومباشرة للمواطنين، ونظراً لسياسات الاحتلال الإسرائيلي التي سعت مطولاً إلى تدمير وضرب البنية التحتية والسيطرة على مصادر المياه والحيلولة دون نشوء مشاريع إستراتيجية وحيوية لتطوير وتأهيل البنية التحتية، بهدف عدم إقامة الدولة ومؤسساتها على ركائز داعمة وقوية.

تمثلت مواقف الحكومة الفلسطينية الثالثة عشر إزاء هذه السياسات على النحو التالي:

- ❖ رفضت الحكومة المشروع الإسرائيلي لتصريف ومعالجة مياه المجاري المتدفقة عبر وادي النار ودعمت التوجه الفلسطيني في إنشاء محطة معالجة في منطقة العبيدية.
- ❖ رفضت الحكومة محاولات الجانب الإسرائيلي تقطيع أوصال الضفة الغربية بالطرق والتأكيد على حق المواطنين الفلسطينيين باستخدام كافة الطرق.
- ❖ أعربت الحكومة عن شكرها للحكومة الفرنسية لتقديمها 10 مليون يورو للمساهمة في إقامة البنية التحتية للمنطقة الصناعية في بيت لحم بما يشمل إقامة شبكة طرق وشبكات مياه وكهرباء ومحطة لمعالجة مياه الصرف الصحي.
- ❖ أعربت الحكومة عن تقديرها للحكومة الألمانية لتقديمها مبلغ 25 مليون يورو كمساعدة عاجلة بهدف الحفاظ على إمدادات الطاقة لقطاع غزة لضمان سير العمل في المدارس والمستشفيات وتزويد السكان بالمياه وخدمات الصرف الصحي.

أما عن جهود الحكومة فيما يخص سياسات هذا القطاع فكانت على النحو التالي:

أولاً: النقل والمواصلات على الطرق

في إطار تطوير البنية التحتية للتجمعات الريفية والقرى الفلسطينية، شكلت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة لجنة فنية من أجل دراسة ودعم مشاريع الطرق التي تخدم التجمعات والقرى الفلسطينية خاصة الواقعة في المناطق "C" والمتضررة من جدار الفصل العنصري.

وقد قامت وزارة النقل والمواصلات بـ:

- ❖ بناء وتطوير الشبكات الداخلية والخارجية للدوائر وربطها بالخادم المركزي في مقر الوزارة، وحوسبة نظام الفحوصات النظرية في القوانين وأنظمة السير، وحوسبة ديوان الوزارة.
- ❖ إعداد دليل للشخصيات المرورية، وتم لأول مرة وضع مرجعية ثابتة بالموصفات والمقاييس للشواخص والإشارات المرورية وضمن المعايير الدولية.
- ❖ دراسة اللائحة التنفيذية الحالية، ودراسة قانون المرور الجديد، وعقد ورشات العمل للتعريف بالقانون الجديد.
- ❖ دراسة الأنظمة المتبعة في الدول المجاورة، وإعداد مسودة نظام المخالفات بعد عقد عدة ورشات عمل مع ذوي العلاقة.

- ❖ دراسة النظام الحالي ووضع التعديلات الضرورية عليه بعد عقد ورشات عمل بهذا الخصوص، ومشاركة خبراء أجانب وصولاً لنظام جديد.
- ❖ تنفيذ عدة مشاريع من خلال التعاون مع المؤسسات الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية مثل الـ (USAID) ضمن مشروع بناء وتعزيز القدرات (PACE)، والذي يهدف إلى تعزيز قدرات الوزارة سواء اللوجستية والتطويرية، وقد تم البدء في تنفيذ مشروع "إعرف وطنك" بمشاركة وزارتي الأشغال والحكم المحلي.
- ❖ تأهيل البنية التحتية لدوائر الترخيص، وتم البدء بتأهيل الإدارتين العامتين للعلاقات العامة والحاسوب، حيث عقدت ورشة عمل لافتتاح برنامج مراكز التميز الخاصة بالمشروع.
- ❖ البدء بتنفيذ مشروع الربط المحلي للطرق بدعم من مؤسسة (RAND) حيث تم إعداد المخططات الهيكلية الشاملة للطرق، وتمثيل فلسطين في عدة مؤتمرات دولية بخصوص قطاع النقل والمواصلات.
- ❖ دراسة احتياجات الوزارة وتحديدها وإقرار البرامج التدريبية والبدء بتنفيذها من خلال عقد العديد من الدورات الداخلية والخارجية والممولة من خلال التعاون مع مؤسسات دولية عاملة في فلسطين، مثل: مشروع (PACE) الممول من الـ (USAID)، حيث تم تدريب حوالي (20%) من الموظفين بما في ذلك دوائر الترخيص.
- ❖ المشاركة في برامج تدريبية وورشات عمل واجتماعات خارجية لـ (35) موظفًا.
- ❖ عمل نظام محوسب للأرصدة الجوية ضمن مشروع (GTZ) وبالتعاون مع خبراء من الخارج، والاتفاق مع مؤسسة (TIKA) التركية لتزويد الأرصاد الجوية بالأجهزة والمعدات اللازمة.

ثانياً: تأهيل شبكات الطرق والمباني العامة والبيوت المدمرة قامت الحكومة ممثلة بوزارة الأشغال العامة بـ:

- ❖ وضع خطة لعمل الوزارة للسنتين القادمتين، ووضع تصور عام حول قطاع الإسكان وخاصة المتعلق بنوعي الدخل المحدود.
- ❖ إدخال أنظمة إدارة المعلومات (MIS) والأرشيف الإلكتروني (E-Archive).
- ❖ الانتهاء من تنفيذ (10) مشاريع إعادة إنشاء أو إعادة تأهيل أو صيانة مجموعة من الطرق في المحافظات بطول (20.7) كم، وبقيمة (1.44) مليون دولار، و 3.31 مليون شيكل، و 0.64 مليون يورو).
- ❖ الاستمرار أو المباشرة في تنفيذ (14) مشروع إعادة إنشاء أو إعادة تأهيل مجموعة من الطرق بطول (36.3) كم، وبقيمة (3.8) مليون دولار، و 12.42 مليون شيكل).
- ❖ طرح أو إحالة عطاءات (8) مشاريع إعادة إنشاء وتأهيل وصيانة طرق تمهيداً للمباشرة في تنفيذها بقيمة (10.74) مليون شيكل، وبطول (7.3) كم.
- ❖ استمرار التنسيق والمتابعة مع الـ (USAID) ضمن المرحلة الرابعة لمشروع إعادة تأهيل الطرق والذي تبلغ تكلفته (35) مليون دولار.
- ❖ الانتهاء من تنفيذ (9) مشاريع لإنشاء أو إصلاح أو صيانة بعض المباني العامة بقيمة (0.76) مليون دولار و 1.74 مليون شيكل و 0.03 مليون يورو).
- ❖ الاستمرار والمباشرة في تنفيذ مشروعين لإنشاء مبنى الشهيد ياسر عرفات (مجمع الطلبة) في جامعة أبو ديس، وصيانة نادي الشرفة في البيرة بقيمة (7.23) مليون شيكل.
- ❖ طرح أو إحالة (7) عطاءات لمشاريع إنشاء أو صيانة بعض المباني والمرافق العامة بقيمة (6.95) مليون شيكل.
- ❖ تنفيذ أعمال التشطيبات في مشروع مجمع حي السلام الذي تم شراؤه من قبل السلطة الوطنية لصالح وزارة الداخلية والشرطة والأمن الوطني والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- ❖ تحضير الدراسات والتصاميم ووثائق عطاءات مجموعة كبيرة من مشاريع المباني والمرافق العامة التي يتوفر لها التمويل تمهيداً لترحها للتنفيذ.
- ❖ استكمال العمل في مشروع مجمع الوزارات والذي تقدر تكلفته بـ (41) مليون دولار، من خلال تنفيذ الجزء الأول من المرحلة الثانية، والمباشرة في استكمال أعمال الحفريات، وإنهاء التحضيرات واستكمال وثائق عطاء المبنى الثاني في المشروع، وإنهاء التحضيرات واستكمال وثائق عطاء مبنى مجلس الوزراء.
- ❖ الانتهاء من تنفيذ (4) مشاريع لإنشاء أو إصلاح أو صيانة بعض المباني الأمنية، والانتهاء من تنفيذ مشروع إنشاء مركز التحقيق التابع للأمن الوقائي في أريحا. والاستمرار أو المباشرة في تنفيذ (7) مشاريع لإنشاء أو تشطيب أو إصلاح أو صيانة مجموعة من المباني والمنشآت الأمنية، وإدارة مشروع إنشاء أكاديمية الأمن الوقائي في أريحا.

- ❖ الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع إعادة بناء المقاطعات، وطرح عطاءات المرحلة الثانية من مشروع مقاطعة نابلس، وإنهاء التحضيرات للمرحلة الثالثة من المشروع، والحصول على موافقة الاتحاد الأوروبي على مقترح المشروع وخطة العمل لمشروع إعادة بناء مقاطعة، والمباشرة في تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع إعادة بناء مقاطعة أريحا.
- ❖ الانتهاء من تنفيذ (5) مشاريع لإنشاء مباني ومرافق في معسكر العمليات في النويعة، والمباشرة في تنفيذ مشروعين لإنشاء مبنى الصيانة وأبراج الحراسة ومبنى القيادة والعمليات، والانتهاء من تحضير التصاميم ووثائق عطاء مبنى التجهيز والتزويد وعطاء الأعمال الخارجية.
- ❖ الاستمرار في تنفيذ عطاء الأسوار الخارجية لمعسكر التدريب في النويعة، والمباشرة في تنفيذ مبنى المنامات، ومبنى الغرف الصفية، وإحالة عطاء مبنى الخدمات، والانتهاء من تحضير التصاميم ووثائق عطاءات إنشاء خزانات المياه ومحطة تنقية المياه العادمة والأعمال الخارجية.
- ❖ الانتهاء من تحضير التصاميم ووثائق عطاء السور الخارجي لمعسكر الأمن الوطني في جنين، وتوقيع العقود، و الانتهاء من تحضير التصاميم لمباني المنامات، والانتهاء من تحضير التصاميم ووثائق عطاء صالة الطعام، والاستمرار في تحضير التصاميم ووثائق عطاءات العناصر الأخرى للمشروع.
- ❖ إحالة عطاء إنشاء عمارة خامسة في الإسكان النمساوي في نابلس بقيمة (6.34 مليون) شيكل.
- ❖ الانتهاء من تنفيذ (22) مشروعاً لإصلاح وإعادة بناء منازل بقيمة (7.04 مليون) شيكل لإصلاح وإعادة بناء (47) منزلاً.
- ❖ المباشرة أو الاستمرار في تنفيذ (15) مشروع إصلاح وإعادة بناء منازل بقيمة (4.41 مليون) شيكل لإصلاح وإعادة بناء 28 منزل ومبنى ضمن برنامج إصلاح الأضرار ، وإحالة أو طرح (7) عطاءات لإصلاح وإعادة بناء منازل بقيمة (2.05 مليون) شيكل لإصلاح وإعادة بناء (12) منزلاً.
- ❖ تحضير وثائق عطاءات مجموعة من مشاريع إصلاح وإعادة بناء المنازل في كافة محافظات الضفة الغربية تمهيداً ل طرحها للمقاولين.

ثالثاً : المياه والمياه العادمة

- في ضوء سيطرة إسرائيل على مصادر المياه وعلى مناطق "C" والتي تشكل مواقع طبيعية لمشاريع البنية التحتية الكبيرة كمحطات تكرير المياه العادمة، تسعى الحكومة إلى محاولة إيجاد الحلول من أجل تطوير البنية التحتية الكبيرة، حيث قامت الحكومة خلال الربع الأول ل عملها بالمصادقة على:
- ❖ إعادة تشكيل اللجنة الفنية لمتابعة أعمال الطوارئ بمشروع الصرف الصحي بشمال غزة.
 - ❖ تشكيل لجنة فنية لوضع إستراتيجية وطنية تضع الحلول والتصورات الفنية والقانونية والسياسية اللازمة من أجل التعامل مع موضوع الصرف الصحي.

ومن جانب آخر قامت سلطة المياه بـ:

- ❖ إنجاز مشروع تعديل قانون المياه 2003/2002.
- ❖ إعداد المسودات النهائية من نظام مزودي الخدمات، نظام التراخيص، نظام التعرف، نظام الرقابة على التلوث، والمسودة النهائية لمصلحة المياه الوطنية.
- ❖ إنجاز (40%) من إعادة هيكلة دائرة مياه الضفة الغربية وبناء قدراتها وتأهيلها باتجاه تحويلها إلى مرفق المياه الوطني وتوفير الدعم المالي لها من خلال منحة (AFD).
- ❖ إنجاز (30%) من إعادة هيكلة مزودي خدمات المياه (مصالح، بلديات، مجالس محلية).
- ❖ إنجاز (70%) من تفعيل مجلس المياه الوطني واعتماد اللجنة الفنية فيه.
- ❖ إنجاز (80%) من إعداد تقرير الحكم الرشيد لإدارة قطاع المياه والصرف الصحي بدعم من (UNDP).
- ❖ تطوير بنك المعلومات المائي بحيث يتم خلق بنك معلومات مائي متطور سهل الوصول إليه و التعامل معه، وقد تم جمع (50%) من المعلومات.
- ❖ الانتهاء من بناء (30%) من نظام معلومات مائي مرتبط بنظام GIS والشبكة الالكترونية.
- ❖ البدء بإنشاء نظام المعلومات المائي الوطني (NWIS)، حيث تم الانتهاء من المسودة النهائية لتقرير الاحتياجات.

- ❖ إعادة الصفحة الالكترونية الخاصة بسلطة المياه وتطويرها ورفدها بالمعلومات الأساسية.
- ❖ عقد (3) دورات في الإدارة، إعداد التعرفة، والصيانة من خلال برنامج (GTZ)، والتنسيق لإيفاد طواقم من البلديات والمجالس لدورة في تركيا.
- ❖ تعيين منسق جديد للجنة المياه المشتركة، وتسمية أعضاء جدد للجانب الفرعية، وتفعيل طواقم (JEST)، واعتماد آليات المسار السريع (Fast Track) للمشاريع الحيوية.
- ❖ تشكيل لجنة لدراسة وتقييم الآبار المخالفة وإغلاق (45)% منها، وضبط التعدي على شبكات تزويد المياه في مناطق الجنوب ووقف ما نسبته (70)% من الوصلات غير الشرعية.
- ❖ ضبط الحفارات المخالفة ووقف (95) منها، وتنظيم عمل المرخص منها.
- ❖ إلزام المجالس والبلديات بضرورة جدولة الديون المتركمة، ورفع نسبة التحصيل إلى (70)%.
- ❖ إنجاز (40)% من الأنشطة المتعلقة بإعداد خطة الرقابة على جودة المياه.
- ❖ إنجاز (50)% من مجموع الأنشطة المخططة لتطوير مصادر المياه من إعادة تأهيل وتشغيل (6) آبار متعطلة في منطقة الجنوب، واستملاك وتشغيل بئر بيت فجار، وتجهيز آبار روجيب، ميتلون، وحفر آبار: سبسطية، طوباس، مخيم الفارعة، وتجهيز الوثائق النهائية اللازمة لتأهيل (62) بئراً زراعياً في طولكرم وقلقيلية، وتشغيل بئر طمون مؤقتاً، وطرح عطاء تأهيل وتجهيز (6) آبار بدعم من الـ (FAO)، وعطاء لتأهيل بئر عبد الناصر عبد لرازق، وعطاء حفر (5) آبار زراعية في أريحا، وتأهيل (4) آبار في طولكرم وقلقيلية، وطرح عطاء لحفر (5) آبار جديدة في منطقة الجنوب، وطرح عطاءات توفير (10) مضخات احتياط، وتوفير (6) مضخات لآبار البلديات، وتوريد وتركيب معدات آبار عرابية وصانور.
- ❖ إعادة تأهيل وتطوير البنية التحتية لقطاع المياه والصرف الصحي، وربط التجمعات غير المخدومة بمياه الشرب.
- ❖ تقليل نسبة الفاقد من 50 إلى 22%، ومحاولة الوصول إلى الحدود المقبولة دولياً (18)%، وفي هذا الشأن تم تحقيق العديد من الإنجازات ضمن مشاريع (AFD)، و(USAID)، و(WB)، و(GTZ)، و(KFW)، ومشاريع الحكومة الفنلندية، ومشاريع (UNDP)، ومشاريع (NGOs)، ومشاريع وزارة المالية، ومشاريع الصناديق العربية، ومشاريع البنك الإسلامي، والمشاريع التي أنجزتها وحدة إدارة المشاريع.
- ❖ دعم وتطوير العلاقة الإستراتيجية مع المؤسسات الدولية والإقليمية ذات العلاقة، وتوفير الدعم المالي لقطاع المياه والصرف الصحي.
- ❖ المشاركة في أسبوع المياه العالمي في ستوكهولم، وفي عدة اجتماعات مع العديد من الشخصيات الهامة في إطار السعي لتشكيل قوى ضغط دولي وإقليمي على الجانب الإسرائيلي.

رابعاً: قطاع الكهرباء

قامت الحكومة ممثلة بسلطة الطاقة والموارد الطبيعية بـ:

- ❖ إقرار قانون الكهرباء العام ونشره في الجريدة الرسمية، وإعداد خطة زمنية مدتها (6) شهور لإعداد كافة الأنظمة والتشريعات الواردة في قانون الكهرباء العام.
- ❖ البدء في إعداد وثائق العطاء والدراسات اللازمة لطرح مشروع جديد لتوريد عدادات الدفع المسبق.
- ❖ مأسسة وتعزيز قدرات شركات توزيع الكهرباء، حيث تم البدء في تنفيذ مشروع توريد آليات ومعدات لشركات توزيع الكهرباء في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتم توقيع اتفاقيات لتوريد آليات بقيمة (1094735) دولار، ومعدات بقيمة (1534133) دولار.
- ❖ إيصال التيار الكهربائي لـ (18) تجمعاً سكانياً في منطقة جنوب الضفة ضمن مشروع كهربة المناطق غير المكهربة الممول من وزارة المالية، و(8) تجمعات سكانية في منطقة شمال الضفة ضمن مشروع كهربة المناطق غير المكهربة الممول الحكومة البلجيكية.
- ❖ كهربة (20) بئر مياه في منطقة شمال الضفة الغربية ضمن مشروع كهربة الآبار الممول من وزارة المالية، وكهربة آبار مياه عرب الرشيدة جنوب الضفة الغربية.
- ❖ تأهيل (200) قرية ومدينة في الضفة الغربية ضمن مشروع إعادة تأهيل شبكات التوزيع الكهربائية في الضفة الغربية.
- ❖ إدخال مواد لازمة لتأهيل شبكات التوزيع الكهربائية في القطاع بقيمة (500000) يورو ممولة من الإتحاد الأوروبي، وتوقيع عقود لتوريد مواد لشبكة توزيع الكهرباء بقيمة (399559) دولار ممولة من الحكومة النرويجية، ومواد بقيمة (763677) دولار ممولة من البنك الدولي، إلى جانب معالجة مشكلة هبوط الجهد على خط الربط الكهربائي بين مصر ومدينة رفح.
- ❖ متابعة تنفيذ برنامج تطوير نظام النقل، وفيه تم العمل على بناء محطات التحويل ذات الجهد (161/33KV)، والانتهاء من إعداد كافة الدراسات اللازمة لربط الضفة الغربية بالأردن.

- ❖ الاستمرار في تزويد محطة توليد كهرباء غزة بالوقود، والبدء في إجراءات إيصال الغاز إلى محطة التوليد، والاهتمام بالطاقة المتجددة، وإصلاح محول رفع جهد في محطة توليد غزة بقدرة (25MVA)، حيث أصبحت الاستطاعة الكلية لمحطة توليد غزة حوالي (80MW).

خامساً: إدارة النفايات الصلبة وحماية البيئة

- انطلاقاً من إدراك الحكومة للدور الهام في المحافظة على البيئة والمعوقات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية قامت الحكومة بـ:
- ❖ المصادقة على النظام الأساسي لمرفق البيئة العربي.

وفي إطار آخر قامت سلطة جودة البيئة بما يلي:

- ❖ تأسيس (30) نادياً بيئياً، وتنظيم احتفال يوم البيئة العالمي، والمشاركة في تقييم منهاج الصحة والبيئة للصف السابع الأساسي.
- ❖ الشروع في العمل على تطوير الإستراتيجية القطاعية للبيئة حسب الجدول الزمني المعد من وزارة التخطيط.
- ❖ تنظيم حملة توعية حول النفايات الطبية بواقع (9) محاضرات، واستمرار العمل في نظام ادارة النفايات الطبية، واستمرار العمل في اللائحة التنفيذية لإدارة النفايات الصلبة، واستمرار العمل في نظام إدارة المياه العادمة.
- ❖ استمرار العمل في نظام إدارة المحميات الطبيعية والمناطق المحمية والمنتزهات الوطنية.
- ❖ إصدار التعليمات الخاصة بالإشعاع والبث الخلوي، ومراجعة وتحديث تعليمات صناعة الحجر.
- ❖ التنسيق لإعداد إستراتيجية وطنية لمكافحة التصحر من خلال سكرتارية اتفاقية مكافحة التصحر الدولية وذراعها التمويلي (Global Mechanism,) و(UNDP)، حيث تم إعداد الشروط المرجعية وخطة العمل رقم (1).
- ❖ إنجاز بعض الدراسات والتقارير اللازمة للإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين وبدء كتابة المسودات للإستراتيجية.
- ❖ إنجاز إستراتيجية التأقلم مع التغير المناخي، وعرضها في ورشة عمل وطنية، وتقديم مقترح للمساعدة الفنية للتعاون الياباني.
- ❖ التواصل مع وزارة المالية وتقديم مقترح والموافقة في طور الإجراء من أجل صرف مستلزمات مشروع تحديث وتطوير المؤشرات البيئية.
- ❖ إصدار تقرير أممي حول الآثار البيئية للعُدوان الإسرائيلي على غزة.
- ❖ تقديم مقترح لوزارة التخطيط لتقييم قطاع البيئة في فلسطين، والعمل لتشكيل مجموعة عمل قطاعية للبيئة.
- ❖ موافقة الاتحاد الأوروبي على المساعدة الفنية من خلال عقد ورشة عمل وطنية لنوعي العلاقة للتعرف على الاتفاقيات البيئية الدولية التي تهم فلسطين

الصعوبات والتحديات التي واجهت قطاع البنية التحتية:

- ❖ إعاقه تنفيذ العديد من المشاريع والخطط والبرامج المدرجة في خطة الإصلاح والتنمية وذلك يعود لعدم وضوح مقدار التمويل المتوفر للبرامج المختلفة في هذه الخطة وعدم وضوح الوقت أو الإطار الزمني لتوفر هذا التمويل.
- ❖ التأخر في دفع المطالبات المالية المستحقة للمقاولين، مما ترك آثاراً سلبية عميقة وأدى إلى توقف العمل في بعض المشاريع ، وإبطاء العمل في مشاريع أخرى، وعدم اشتراك المقاولين في العطاءات التي تطرحها الوزارة، ومبالغة المقاولين في أسعار عروضهم في حال اشتراكهم في هذه العطاءات. وكل ذلك يعود إلى تأخر الاعتمادات المالية ليتم دفع مستحقات المقاولين الذين ينفذون هذه المشاريع من حساب السلفة المستدامة لدى الوزارة المختصة.
- ❖ يواجه قطاع الإنشاءات بشكل عام مشكلة التذبذب الدائم في أسعار المواد الإنشائية وفي أسعار صرف الدولار واليورو مقابل عملة التداول (الشيكل الإسرائيلي) والذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى خلق فجوات تمويلية للكثير من المشاريع.
- ❖ إعاقه تنفيذ جزء هام من المشاريع والبرامج بسبب صعوبة تحديد الوزارات والمؤسسات لاحتياجاتها أو تغييرها لهذه الاحتياجات والمتطلبات.
- ❖ سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على المعابر والحدود وعدم وجود تسهيلات للتنقل الداخلي والدولي، كذلك عدم تنفيذ اتفاقيات التعاون الدولي المتعلقة بالنقل (البري و البحري و الجوي).

- ❖ عدم إقرار الأنظمة والتشريعات اللازمة للبدء بتنفيذ قانون الكهرباء العام (المذكورة في بند تطوير وتنظيم قطاع الكهرباء) .
- ❖ عدم توفر كمية الوقود اللازمة لتشغيل محطة توليد غزة على استطاعة 80MW.
- ❖ العوائق التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي في إعطاء التراخيص اللازمة للحصول على نقاط ربط مع الشبكة القطرية لكهربة بعض التجمعات السكانية أو التراخيص اللازمة لبناء خطوط كهرباء في مناطق (C).
- ❖ منع سلطات الاحتلال من إدخال المعدات الخاصة بإدارة النفايات الصلبة إلى قطاع غزة.

التوصيات العامة بشأن قطاع البنية التحتية:

- ❖ توفير المعلومات الأولية عن الأطر المالية التي يمكن أن تتوفر لتنفيذ المشاريع والبرامج المختلفة المدرجة في خطة الإصلاح والتنمية، على أن تشمل هذه المعلومات توفر المصادر المالية للمشاريع والبرامج المختلفة مقداراً وتوقيتاً.
- ❖ التأكيد على ديمومة التدفق المالي بناء على خطة التدفق النقدي للمشاريع، وعدم إصدار الاعتمادات المالية للمشاريع إلا بعد التأكد من القدرة على دفع المستحقات المالية للمقاولين والاستشاريين.
- ❖ الضغط على الاحتلال لتسهيل التنقل الداخلي والدولي لكي يتسنى لقطاع النقل والمواصلات تنفيذ اتفاقيات التعاون الدولي والعربي المتعلقة بالنقل (البري و البحري و الجوي).
- ❖ إقرار التشريعات والأنظمة الضرورية لتنفيذ قانون الكهرباء العام.
- ❖ توفير الدعم والتمويل اللازم لزيادة كمية الوقود اللازمة لتشغيل محطة توليد كهرباء غزة على استطاعة 80MW.
- ❖ إبراء أهمية أكبر إلى قطاع البيئة كون هذا القطاع يتقاطع مع العديد من القطاعات التنموية والاقتصادية.

* * *